

**الصراع العربي - الصهيوني؛ بين سياسات التسوية ومشاريع
التصفية / أنموذج صفقة القرن**

**The Arab-Zionist Conflict: Between the Policies of Settlement
and the Projects of Finishing Off the Palestinian Cause, the
Deal of the Century as a Case Study**

إعداد:

قصي إبراهيم يونس الحجوج

إشراف:

الأستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيلول، 2021

التفويض

أنا قصي إبراهيم يونس الحجوج، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والإلكترونيًا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند
طلبها.

الاسم: قصي إبراهيم يونس الحجوج.

التاريخ: 2021 / 09 / 01.

التوقيع:



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ : " الصراع العربي - الصهيوني ؛ بين سياسات التسوية ومشاريع

التصفية / أنموذج صفقة القرن " .

للباحث: قصي إبراهيم يونس الحجوج.

وأجيزت بتاريخ: 2021 / 09 / 01.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. ريماء لطفي أبوحميدان	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. عبدالقادر محمد الطائي	مشرقًا	جامعة الشرق الأوسط	
د. سحر محمد الطراونة	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. سعد سالم أبودية	عضوًا من خارج الجامعة	الجامعة الأردنية	

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله عليّ بإتمام هذا البحث، أشعر أنّ هناك من يطوّق عنقي بفضلته، فكان من الواجب عليّ أن أعترف لكل ذي فضل بفضلته.

وأول من أتوجّه إليه بشكري وامتناني وتقديري- بعد الله سبحانه ذي الفضل والوجود والإحسان- هو أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي، الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة ورعايتها منذ أن كانت فكرة تجول في الذهن، إلى أن غدت حبراً يسودّ هذه الصّفحات. والله أسأل أن يجعلني وعملي هذا في ميزان حسناته يوم القيامة.

كما وأتوجه بالشكر للأستاذة الفاضلين: الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية، والدكتورة ريما لطفي أبو حميدان، والدكتورة سحر محمد الطراونة، الذين تفضّلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، لتقويم اعوجاجها وإصلاح مفسدها، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور رمزي خوري على دعمه الكبير الذي قدّمه لي، والمساندة المستمرة من الأخت عنبره العلمي؛ فلولاكما لما خرجت هذه الدراسة لتعطي إضافة عملية إلى المكتبة العربية.

وفي الختام أتوجه بشكري وتقديري لكلّ من قدّم إليّ يد العون والمساعدة مكثراً أو مقلّلاً وأعانني على إنجاز هذه الرسالة.

والله من وراء القصد.

الباحث

الإهداء

إلى مَنْ حملتني وهناً على وَهْنٍ، إلى القلب النَّابض بالحبِّ والعطاء،
نبع الحنان: والدتي صاحبة الجلالة ...

إلى مَنْ صَحَّبَنِي رحلة العمر، إلى مَنْ زرع في صدري غِراس الطَّموح والتَّحدي
والدي الغالي ...

إلى مَنْ ساندتني مسيرة العلم والدِّرس، إلى رفيقة الدرب
زوجتي العزيزة ...

إلى فلذة الكبد والفؤاد، إلى من ملأ الحياة بالفرح والأمل
قرّة العين إبراهيم ...

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
التفويض.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة.....	ج.....
شكر وتقدير.....	د.....
الإهداء.....	ه.....
فهرس المحتويات.....	و.....
قائمة الملحقات.....	ح.....
الملخص باللغة العربية.....	ط.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ك.....

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة.....	1.....
مشكلة الدراسة.....	3.....
أهداف الدراسة.....	4.....
أهمية الدراسة.....	4.....
أسئلة الدراسة.....	5.....
فرضية الدراسة.....	5.....
حدود الدراسة.....	5.....
محددات الدراسة.....	6.....
مصطلحات الدراسة.....	6.....
الأدب النظري والدراسات السابقة.....	9.....
أولاً: الأدب النظري.....	9.....
ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة.....	10.....
ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة.....	16.....
منهجية الدراسة.....	16.....

الفصل الثاني: الأبعاد والمضامين الدينية والسياسية للصراع العربي - الصهيوني

المبحث الأول: البعد الديني للصراع العربي الصهيوني.....	20.....
المبحث الثاني: البعد السياسي للصراع العربي الصهيوني.....	29.....

الفصل الثالث: الطبيعة القانونية والسياسية لمشاريع تسوية وتصفية القضية الفلسطينية

المبحث الأول: سياسات تسوية القضية الفلسطينية ذات الطابع القانوني..... 40

المبحث الثاني: مشاريع تصفية القضية الفلسطينية ذات الطابع السياسي..... 49

الفصل الرابع: مشروع صفقة القرن والنتائج المترتبة عليه

المبحث الأول: الأبعاد السياسية لمشروع صفقة القرن..... 63

المبحث الثاني: الأبعاد الإقتصادية لمشروع صفقة القرن..... 80

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية لمشروع صفقة القرن..... 87

الفصل الخامس: الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة..... 91

ثانياً: الاستنتاجات..... 95

ثالثاً: التوصيات..... 100

قائمة المصادر والمراجع..... 102

الملحقات..... 109

قائمة الملحقات

الصفحة	المحتوى	الرقم
110	دولة فلسطين المستقبلية كما اقترحها خطة "صفقة القرن".	1
111	جدول القرارات الدولية	2
112	جدول مشاريع التصفية	3

الصراع العربي - الصهيوني؛ بين سياسات التسوية ومشاريع

التصفية / نموذج صفقة القرن

إعداد: قصي إبراهيم يونس الحجوج

إشراف: الأستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي

المُلخَص

هدفت الدراسة إلى التعرف على خلفيات الصراع العربي الصهيوني، والتعرف على أبرز سياسات تسوية ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى التعرف على مشروع صفقة القرن، وتحديد أهم مضامينه وانعكاساته وأبعاده السياسية والإقتصادية والاجتماعية.

وتمثلت مشكلة الدراسة في أن قضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لا تبدي أيّة استجابة مرنة للحلول التي طُرحت وما تزال، سواء لتسوية القضية الفلسطينية أو لتصفيتها، وأن الكيان الصهيوني لديه عقدة الخوف وعدم الاطمئنان من الشعب الفلسطيني، وهو ما دفع بهم باتجاه إيجاد مشاريع عدّة لتصفية هذا الشعب وقضيته وإخراجه من أرضه، وأنّ صفقة القرن جاءت مكتملة لتلك المشاريع لتضفي عليها المزيد من الإشكال والتعقيد. حيث أن هذه الدراسة تسعى للوقوف على مضامين وأبعاد هذه المبادرات والمشاريع وصولاً إلى المشروع الراهن المعروف بـ "صفقة القرن".

وكان السؤال المحوري للدراسة هو: ما هي أبرز سياسات التسوية ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية؟ وما مشروع صفقة القرن؟ وما انعكاساته وأبعاده السياسية والإقتصادية والاجتماعية؟ وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الذي يقوم على افتراض أنه من غير الممكن فهم الأحداث الراهنة إلا عبر الرجوع إلى الأحداث في الماضي وتتبع تسلسلها وصولاً حتى الوضع الراهن، إضافة إلى منهج تحليل النظم، الذي يقوم على فكرة أن هناك وسط نظامي تؤثر فيه عوامل خارجية تسمى "مدخلات"، وتتفاعل عناصره فيما بينها ومع المدخلات.

قامت الدراسة على افتراض أنّ سياسات تسوية القضية الفلسطينية ومشاريع تصفيتها، بما فيها صفقة القرن، أريد بها تصفية الشعب الفلسطيني والعمل على إنهاء قضيته. وخُصّصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أنّ تركيز التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية كان باعتبارها قضية لاجئين بالمقام الأول، وذلك تحديداً منذ صدور القرار (194) عقب اندلاع حرب العام 1948م، ولم يجرِ التعامل معها بالمقام الأول باعتبارها قضية تقرير مصير وتحرّر واستقلال لشعب واقع تحت الاحتلال. وأنه وبعد وقوع حرب حزيران/يونيو عام 1967م، اعتمد القرار (242) على تأكيد ضرورة الالتزام بحدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيو 1967م، وهو ما التزمت به كافة القرارات اللاحقة، إلا أنه يُلاحظ أنّ

هذه القرارات لم تكن ملزمة لإسرائيل. وأنّ مضامين خطة "صفقة القرن" جاءت متجاوزةً لكل المقرّرات الدوليّة، في ظل جملة من التنازلات المفروضة على الجانب الفلسطيني، وأهمها الاعتراف بيهودية دولة "إسرائيل"، والتنازل عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، والاعتراف بالقدس الموحّدة عاصمةً لإسرائيل.

وأوصت الدراسة بضرورة تحصين البيت الداخلي الفلسطيني، وضرورة تفعيل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى التوصية بتشكيل إجماع عربي على مواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وذلك باعتبارها قضية عربية تمسّ الأمن القومي العربي بالمقام الأول.

الكلمات المفتاحيّة: الصراع العربي الصهيوني، القضية الفلسطينية، مشاريع السلام، صفقة القرن.

**The Arab-Zionist Conflict: Between the Policies of Settlement and the
Projects of Finishing Off the Palestinian Cause, the Deal of the
Century as a Case Study**

Prepared by: Qusai Ibrahim Al-Hejoj

Supervised by: Prof. Abdel Qader Mohammad Fahmi Al-Taie

Abstract

The study aimed to identify the background of the Arab-Zionist conflict, and to identify the most prominent settlement policies and projects aimed at eliminating the Palestinian cause. In addition to studying the "Deal of the Century" plan, identifying its most important contents, repercussions, and political, economic and social dimensions.

The problem of the study was that the issue of the Palestinian-Israeli conflict did not show any flexible response to the solutions that were and are still being proposed, whether to settle the Palestinian issue or to eliminate it. And that the Israeli side has fears and insecurity from the Palestinian people, which prompted them to find several projects to eliminate this people and their cause and expel them from their land. And that the deal of the century came as a complement to these projects, to give them more problems. This study seeks to find out the contents and dimensions of these initiatives and projects, leading to the current project known as the "Deal of the Century".

The main question of the study was: What are the most prominent settlement policies and projects aimed at eliminating the Palestinian cause? What is the deal of the century? What are its political, economic and social implications and dimensions? The study used the historical method, which is based on the assumption that it is not possible to understand current events except by referring to the events in the past and tracing their sequence up to the current situation, in addition to the systems analysis method, which is based on the idea that there is a systematic medium that is influenced by external factors called " inputs, and its components interact with each other and with the inputs.

The study was based on the assumption that the policies of settling the Palestinian issue and the projects to eliminate it, including the "Deal of the Century", were intended to eliminate the Palestinian people and seek to end their cause. The study concluded with several results, the most important of which is that the focus of international dealing with the Palestinian issue was primarily as a refugee issue, specifically since the issuance of

Resolution 194 after the outbreak of the 1948 war, and it was not dealt with in the first place as an issue of self-determination, liberation and independence for a people under occupation. And after the June 1967 war, Resolution 242 was adopted to confirm the necessity of adhering to the pre-June 4th 1967 borders, which all subsequent resolutions adhered to. However, it is noted that these resolutions were not binding on Israel. And that the contents of the "Deal of the Century" went beyond all international decisions, in light of a number of concessions imposed on the Palestinian side, the most important of which is the recognition of the Jewishness of the State of "Israel", the renunciation of the right of return for Palestinian refugees, and the recognition of united Jerusalem as the capital of Israel.

The study recommended the necessity of fortifying the Palestinian internal home, and the necessity of activating the institutions of the Palestinian political system, in addition to recommending the formation of an Arab consensus to confront the projects of liquidating the Palestinian cause, as it is an Arab issue that affects Arab national security in the first place.

Keywords: The Arab-Zionist conflict, the Palestinian cause, peace projects, the deal of the century.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

جاءت بدايات المشروع الصهيوني في فلسطين مع بدء توافد الهجرات اليهودية المنظمة إلى فلسطين في ثمانينات القرن التاسع عشر، والتي جاءت آنذاك هرباً من البطش الذي كان يتعرض له اليهود في روسيا وأوروبا. وفي عام 1897م عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا لتنتقل بذلك الحركة الصهيونية إلى الإطار السياسي المنظم وتأسست تبعاً لذلك الوكالة اليهودية لتوفير الدعم اللازم لإسناد مشاريع الاستيطان اليهودي في فلسطين.

مع صدور وعد بلفور عام 1917م، وبدء الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920م، بدأت مرحلة جديدة من المشروع الصهيوني، يوجد فيها غطاء ودعم من قبل بريطانيا التي ساهمت في زيادة معدلات الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين. في المقابل تسبب ذلك في تصاعد حركة المقاومة العربية من الفلسطينيين، وجاءت سلسلة من الأحداث الراضية للسياسات البريطانية والمشروع الصهيوني، بدءاً من ثورة موسم النبي موسى عام 1920م، إلى هبة البراق عام 1929م، وصولاً حتى الإضراب الكبير والثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م.

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت القضية الفلسطينية تكتسب بعداً دولياً جديداً، تمثل في قيام مساعي دولية تهدف إلى حلّ الصراع في فلسطين من خلال قنوات الشرعية الدولية، وجاء ذلك بداية مع تشكيل لجنة خاصة من قبل الأمم المتحدة لدراسة الوضع في فلسطين، ومن ثم صدور قرار الجمعية العامة رقم (181) في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947م، قرار تقسيم فلسطين. وبعد وقوع

النكبة جاء صدور قرار رقم (194) في كانون الأول/ديسمبر عام 1948م، القاضي بمنح حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وفي مرحلة ما بعد النكبة، بدأت مزيد من الدول العربية تتجه نحو الانخراط في الصراع العربي مع الكيان الصهيوني، وهو ما انتهى إلى وقوع حرب حزيران/يونيو عام 1967م، وإثر اندلاع الحرب واحتلال "إسرائيل" أراضي الجولان وكامل التراب الفلسطيني وسيناء وصولاً إلى الضفة الشرقية من قناة السويس وصدر قرار مجلس الأمن، رقم (242) في تشرين الثاني/نوفمبر 1967م القاضي بانسحابها "من أراضٍ محتلة" كما جاء في نصّ القرار.

جاءت بعد ذلك مرحلة حرب الاستنزاف (1967-1970م)، وتلتها حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م، وترسخ عبر هذه الحروب البعد العربي للصراع، إلا أنه ومنذ صدور قرار قمة الرباط في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1974م والقاضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بدأ بذلك مسار تحويل الصراع وحصره في كونه صراعاً فلسطينياً - إسرائيلياً، وهو ما ترسّخ وتعرّض مع انسحاب مصر من الصراع بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في السادس والعشرين من آذار/مارس 1979م، ومن ثم جاءت أحداث حرب الخليج الثانية عام 1991م التي عطلت الدور التاريخي الفاعل المساند للعراق في القضية الفلسطينية، وتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م للسلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، وما تلاها من اتجاه دول مثل الأردن لعقد اتفاقية سلام مع "إسرائيل" والانسحاب كذلك من الصراع، ليتحول بذلك الصراع وينحصر في كونه فلسطينياً - إسرائيلياً.

على صعيد آخر، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقود مبادرات ومشاريع أخرى تهدف لتصفية الصراع في فلسطين، بعيداً عن قرارات الأمم المتحدة، بدءاً من مبادرة روجرز التي قدمتها الولايات

المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيو عام 1970م، لإنهاء حرب الاستنزاف آنذاك وتسوية الصراع، ومن ثم مشروع الرئيس الأمريكي دونالد ريغان للسلام عام 1982م، الذي جاء بالتزامن مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان آنذاك، وبدأ فيه التفاوض عن القرار (242) القاضي بالانسحاب من كامل الأراضي التي احتلتها "إسرائيل". واستمرت المشاريع الأمريكية، وصولاً حتى مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في نيسان/أبريل عام 2004م، ومشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي طُرح في حزيران/يونيو عام 2006م، وتضمن مقترحاً لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط على أسس إثنية وطائفية.

وهكذا، فإن المشاريع التي قدمها الجانب الأمريكي كانت تفتقر دائماً إلى الشرعية السياسية المشروعية القانونية، أي أنها تفتقر إلى السند القانوني والشعبي، بل تعبر عن إرادة طرف واحد، وهي منحازة للجانب الإسرائيلي، هذا ما تجسّد أخيراً في المشروع المعروف بـ "صفقة القرن"، الذي تبنته إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وطرح على العلن في كانون الثاني 2020م، والذي تضمن أفكاراً أريد بها إنهاء القضية الفلسطينية عبر تجاوز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولتهم على كامل الأراضي التي تم احتلالها عام 1967م.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن قضية الصراع العربي الصهيوني الذي تحوّل إلى صراع فلسطيني -إسرائيلي، لا تبدي أية استجابة مرنة للحلول التي طُرحت وما تزال، سواء لتسوية القضية الفلسطينية أو لتصفيتها. إن التجربة التاريخية قد أثبتت أن الكيان الصهيوني لديه عقدة الخوف وعدم الاطمئنان من الشعب الفلسطيني، وهو غير مأمون الجانب من مسألة بقاء الشعب الفلسطيني في أرضه؛ إذ أن ثمة شعور مترسخ لدى القادة الصهاينة بأن هذا الشعب مهدد لأساس وجود ونجاح المشروع الصهيوني

بإقامة دولة قوميّة لليهود في فلسطين، وهو ما دفع بهم باتجاه إيجاد مشاريع عدّة لتصفية هذا الشعب وقضيته وإخراجه من أرضه، وذلك بالتنسيق والتخطيط المشترك مع الحليف الأمريكي. وأنّ صفقة القرن جاءت مكتملة لتلك المشاريع لتضفي عليها المزيد من الإشكال والتعقيد. وهذا ما ستبحث فيه الدراسة، إذ إنها تسعى للوقوف على مضامين وأبعاد هذه المبادرات والمشاريع وصولاً إلى المشروع الراهن المعروف بـ "صفقة القرن".

أهداف الدراسة

1. التعرف على خلفيات الصراع العربي الصهيوني.
2. التعرف على أبرز سياسات تسوية ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية.
3. التعرف على مشروع صفقة القرن، وتحديد أهم مضامينه وانعكاساته وأبعاده السياسية والإقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

أولاً: الأهمية العلميّة

تأتي الأهمية العلميّة للدراسة من كونها تتبع مسار سياسات التسوية ومشاريع التصفية المختلفة للصراع العربي - الصهيوني منذ بداية طرحها، إضافة إلى بحثها في مضامين هذه السياسات والمشاريع، وكيفية كونها تعبر عن مساعي لفرض إرادة الجانب الصهيوني، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، وصولاً إلى مبادرة صفقة القرن التي تم طرحها مطلع العام 2020م، إضافة إلى سعيها للكشف عن الأبعاد والانعكاسات التي تحملها هذه المبادرة، ليس فقط على الشعب الفلسطيني وقضيته، وإنما أيضاً على أمن واستقرار الدول العربية وشعوبها.

ثانياً: الأهمية العملية

تزويد صنّاع القرار في فلسطين والدول العربية بإمام أكبر بأبعاد خطط ومشاريع التسوية الراهنة للقضية الفلسطينية، وما لها من انعكاسات على الشعب الفلسطيني وحقه التاريخي في أرضه، وبحيث يمكن اتخاذ قرارات ومواقف تساهم في حفظ أكبر قدر ممكن من حقوق الشعب الفلسطيني، وإجهاض المساعي الصهيونية.

أسئلة الدراسة

1. ما خلفيات الصراع العربي الصهيوني؟
2. ما هي أبرز سياسات التسوية ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية؟
3. ما مشروع صفقة القرن؟ وما انعكاساته وأبعاده السياسية والإقتصادية والاجتماعية؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها أنّ سياسات تسوية القضية الفلسطينية ومشاريع تصفيتها، بما فيها صفقة القرن، أريد بها تصفية الشعب الفلسطيني والعمل على إنهاء قضيته، وحيث أن المتغير المستقل (سياسات تسوية القضية الفلسطينية ومشاريع تصفيتها) ويؤثر على المتغير التابع (القضية الفلسطينية).

حدود الدراسة

تشتمل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الزمنية: منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين والتفكير في فلسطين، وحتى تاريخ أعداد هذه الدراسة عام 2020م.
- الحدود المكانية: جغرافية فلسطين كاملة قبل صدور قرار تقسيم فلسطين عام 1947م، والمنطقة العربية.

محددات الدراسة

تكمن محددات الدراسة في صعوبة وتعذر الوصول إلى تفاصيل ما يدور في المفاوضات بين الجانب العربي والفلسطيني من جهة والجانب الأمريكي والإسرائيلي من جهة أخرى، وذلك بسبب الطابع السريّ وغير المعلن الذي يحيط بجانب كبير منها. وكذلك فإنه يتعذر على الباحث الوصول إلى فلسطين واللقاء بالمسؤولين وصانعي القرار هناك بحيث يحصل على معلومات مباشرة منهم.

مصطلحات الدراسة

1. الصراع (Conflict)

• لغة:

مصدر من الفعل صَارَعَ، وهو الخصومة والمنافسة، بين طرفين أو أكثر (ابن منظور، 2009،

ج8: 237).

• اصطلاحاً:

يعرفه روبرت نورث أنه: "موقف تنافسي خاصّ، يكون طرفاه، أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق

في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم، مضطراً إلى تبني أو اتخاذ موقف

لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى (North, 1968: 228).

ويعرفه كينيث بولدينج أنه: "أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد والجماعات، عادةً ما يحدث

عندما يتنافس طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة،

أو حول الموارد المحدودة (Boulding, 1962: 12).

وعرّفه محمد فهمي بأنه: موقف يعكس قدر كبير من التعارك بين ارادة طرفين أو أكثر تعبر، وفق تعبير انماط سلوكية، عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينها حول قيم وأهداف أو مصالح يصعب التوفيق بينها. بمعنى ان الصراع يحمل معه قدر كبير من التناقض في منظومة القيم الفكرية والعائد الفلسفية لطرفين أو أكثر وبشكل الذي يصعب التوفيق بينهما (محمد فهمي، 1990).

• اجرائياً:

المقصود بالصراع في هذه الدراسة هو تلك الحالة المنطوية على أبعاد فكرية وأيديولوجية سياسية ودينية، بين الجانب العربي الفلسطيني والجانب الإسرائيلي الصهيوني وبالشكل الذي يصعب التوفيق بينهما. هذا الصراع تجسّد بين الدول العربية وبين الحركة الصهيونية ومشروعها المتلخّص في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهو ما رفضته وواجهته الدول العربية في محيط فلسطين، وخاضت لأجل ذلك الحروب والمواجهات مع دولة "إسرائيل"، ولا تزال معظمها غير معترفة بها.

2. الصهيونية (Zionisim)

• اصطلاحاً:

حركة سياسية تبنت مشروع إعادة اليهود لـ "وطنهم" "القومي" في أرض فلسطين (حسن، 1981):

• اجرائياً:

حركة فكرية دينية سياسية اريد بها ان يكون لها جذور تاريخية دينية وسياسية لتبرير منطلقاتها الفكرية.

3. التسوية (Settlement)

• لغة:

من كلمة "سواء"، وسواء الشيء يعني وسطه، والسوية، العدل والإنصاف، والتسوية هي المعادلة (ابن منظور، 2009، ج3: 87).

• اصطلاحاً:

عرفها عدنان السيد حسين أنها: "تصفية الأسباب التي أدت إلى النزاع بين الدول والجماعات، من خلال الحفاظ على حقوق الأطراف المعنية ومصالحها، وذلك بواسطة اتفاق أو معاهدة أو صلح، أو غيرها من وسائل حلّ النزاعات" (السيد حسين، 1998: 23).

• اجرائياً:

في هذه الدراسة المقصود بالتسوية هو المساعي الأمريكية والصهيونية لإنهاء القضية الفلسطينية، وفق مخططات ومشاريع ومبادرات يتم تقديمها، وتكون معبرة عن المصالح والمطامع الصهيونية بالدرجة الأولى، في حين يتم التفاوضي فيها حقوق الشعب الفلسطيني.

4. صفقة القرن (Deal of the Century)

هو مقترح وضعه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إذ تهدف هذه الصفقة بشكل رئيسي إلى توطين الفلسطينيين في وطن بديل، خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عبر إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصادات الفلسطينيين والدول العربية المجاورة المستضيفة للاجئين الفلسطينيين، كما تتضمن الخطة إعلان ضم "إسرائيل" ثلاثين في المئة من الضفة الغربية ضمن المناطق التي تعرف باسم "ج"، وضم جميع مستوطنات الضفة الغربية، وبقاء مدينة القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة (Harkov, 2020: 1).

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

مفهوم الصراع يعكس قدر كبير من التعارك بين ارادة طرفين أو أكثر تعبر، وفق تعبير انماط سلوكية، عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينها حول قيم وأهداف أو مصالح يصعب التوفيق بينها. بمعنى ان الصراع يحمل معه قدراً كبيراً من التناقض في منظومة القيم الفكرية والعائد الفلسفية لطرفين أو أكثر وبشكل الذي يصعب التوفيق بينهما، وهو بذلك يختلف عن مفهوم "النزاع"، فالصراع أشمل وأعمّ، وهو يكون على مستوى الوجود برمته، ويشمل المستويات الثقافية والقيمية، في حين أنّ النزاع يكون في قضية جزئية محددة مثل النزاع حول ترسيم الحدود، أو ملكية مصادر الطاقة (محمد فهمي، 1990).

يشير مصطلح الصراع العربي الصهيوني إلى حالة الصدام بين الحركة الصهيونية ومشروعها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وبين الدول والشعوب العربية، في فلسطين ومحيطها، والتي دخلت في مواجهة مع الكيان الصهيوني، ومن ثم رفضت الاعتراف به بعد الإعلان عن قيامه عام 1948م، ومن ثم استمر عدم الاعتراف هذا مع استمرار تعرقل مشاريع السلام والتسوية المقترحة (Miller, 2005: 1).

تلا حرب العام 1948م جولات متكررة من الصراع، من حرب السويس عام 1956م، إلى حرب العام 1967م، وحرب الاستنزاف (1968-1970م)، ومن ثم حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973م. وبالتوازي مع ذلك دخلت القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة، في إطار ما عرف بمشاريع التسوية، والتي مارست نوعاً من التكييف النوعي لمفهوم الصراع العربي - الصهيوني، إذ جرى تحويله إلى حالة نزاع بين طرفين أساسيين: الفلسطيني والإسرائيلي، وكانت في الواقع مشاريع لتسوية

القضية الفلسطينية وحلها وفق ضوابط قانونية صادرة عن مرجعية عليا وتحظى بقدر مقبول من موافقة الطرفين المعنيين (عدوان، 2010: 11).

وإلى جانب مشاريع التسوية، طرحت مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية، وبالشكل الذي تنعدم فيه المطالب والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبما يضمن سيادة وتفوق وهيمنة إسرائيل على كامل التراب الفلسطيني، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد الذي طرحته إدارة بوش الابن، وأخيراً مشروع صفقة القرن. وكانت هذه المشاريع بالأساس بقيادة أمريكية، وبحيث جاءت مرتبطة بكون الموقف الأمريكي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي تمحور حول نقطة مهمة وهي أن لإسرائيل أهمية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية، وأن القوات الإسرائيلية دور رادع في الشرق الأوسط، وأهمية في توازن القوى بين الشرق والغرب (عدوان، 2010: 12).

ولم يقف مشروع "صفقة القرن" الأخير عند تصفية القضية الفلسطينية، وإنما قد جاء من أجل الإعلان عن تدشين نظام إقليمي جديد يقوم على أساس دمج "إسرائيل" في المنطقة، وإقامة نظام سياسي - اقتصادي تكون المحور والمركز فيه، وبما يضمن مصالحها ويعزز أمنها على المدى الاستراتيجي البعيد.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

الدراسات باللغة العربية

- دراسة أحمد النجار (2016) بعنوان: العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

تناولت الدراسة العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من الفترة الممتدة ما بين عام (2000-2014) وتتمحور مشكلة الدراسة بأن العلاقات الأردنية الفلسطينية

محكومة بالعامل الإسرائيلي الذي يسيطر على هذه العلاقات من خلال المفاوضات التي يجريها مع الجانب الفلسطيني، وهدفت الدراسة إلى توضيح الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية، وأبرز محدداتها، والتعرف إلى أثر وتداعيات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية، ومدى ترابط الأردن بالقضية الفلسطينية، وخاصة في قضايا مفاوضات الحل النهائي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ومشاركة الطرفين في التوصل للحلول المثلى لإنهاء المخالفات في القضايا الثنائية بما يحفظ مصالح البلدين.

• دراسة نابغة عبدالكريم الشرفا (2015) بعنوان: استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي.

هدفت الدراسة إلى تسليط مزيد من الضوء حول الإشكالية الناتجة عن ذهاب قيادة منظمة التحرير إلى خيار التفاوض، في الوقت الذي غابت فيه مقومات وشروط التفاوض الصحيحة، والتي تتمثل بقدر كاف من التوازن في القوة بين طرفي التفاوض. هذا وقد اشتملت الدراسة على فرضية تقوم على اعتبار أن وجود القوة بكافة أشكالها لطرفي فاقدا الأمر الذي يفتح التفاوض يمثل قرينة شرطية لنجاحه، وبغيابها يكون التفاوض لمقدماته الصحيحة، تعثر خفاق الباب أمام هذا المسار.

وقد حاولت الباحثة تقديم مقارنة تعتبر أن التفاوض يمثل عملية جزئية في سياق عطا متكاملا، وهذا يؤكد على عدم إمكانية تحلل المسار التفاوضي من الاستحقاقات التي يفرضها ذلك السياق، أو الخروج على مقتضياتها، الأمر الذي يعني بالضرورة أن نتائج التفاوض ستعكس طبيعة الظرف الذي يجري فيه التفاوض، وليس مقدار الحق الذي يمتلكه المفاوض أو عدالة القضية التي يمثلها طالما كانت الشروط التفاوضية غائبة. تبين من خلال البحث والدراسة صحة الفرضية التي تبنتها الباحثة، وعليه فقد لخصت جملة من التوصيات كان من أبرزها: يتعين على القيادة الفلسطينية إعادة النظر في مسار التفاوض، والبحث عن البدائل الممكنة عن الخيار الذي ثبت فشله على مدار عقدين من الزمن وأكثر. واخضاع التجربة التفاوضية الفلسطينية إلى التقييم العلمي المنهجي الشامل، والبحث

عن المكاسب والمخاسر المترتبة عليها. وإعادة النظر في تداعيات التفاوض السلبية على مسألة الوحدة السياسية بين الفصائل الفلسطينية، والعمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى حصول الإنقسام في الساحة السياسية الفلسطينية.

• دراسة أحمد غنام (2013) بعنوان: الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً 1991-2010".

بحثت الدراسة في الدور الأمريكي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بتناول العديد من المبادرات والمشاريع والرؤى التي طرحتها الولايات المتحدة من مؤتمر مدريد 1991، بصد التوصل إلى التسوية المنشودة، لكن تلك الجهود المبذولة لم تقرب العملية التفاوضية على مر سنوات العملية التفاوضية من قواسم مشتركة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حول قضايا الصراع الرئيسية وبدت أغلب تلك المقاربات تتعامل مع حقائق اللحظة الراهنة، وبعيدة عن إيجاد تسوية لإنهاء الصراع وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 4 حزيران 1967.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي منذ منتصف القرن العشرين كان محور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وألقت الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها السياسي والدبلوماسي بالشكل الذي يضمن دور الراعي الوحيد لأي تسوية في الصراع.

وأوصت الدراسة التوقف فلسطينياً عند كل مخرجات العملية التفاوضية السابقة التي استمرت لأكثر من عشرين عام بهدف التدقيق في تلك النتائج العملية وإجراء مراجعة شاملة للإنجازات والإخفاقات، وتجسيد النجاحات وتوظيفها في أي مفاوضات مستقبلية جادة مع الطرف الإسرائيلي.

- دراسة ياسر اسماعيل الشرفي (2012): يهودية دولة إسرائيل وأثرها على عملية التسوية في الشرق الأوسط 2003م-2011م.

بحثت هذه الدراسة في تزايد المطالبة بالاعتراف بيهودية دولة "إسرائيل" كشرط مسبق لاستئناف عملية التسوية في الشرق الأوسط مستعرضة جذور الفكرة تاريخياً لدى الحركة الصهيونية وحضور يهودية الدولة في برامج الأحزاب الإسرائيلية وقيادات الأحزاب، وما مدى تأثير هذه الفكرة على القضية الفلسطينية في موضوع حق العودة واللجئين والقدس، وما يترتب على هذه الفكرة من آثار على فلسطيني الداخل الأمر الذي تطلب وضع استراتيجية عربية فلسطينية على قاعدة مواجهة هذه السياسة وهذه الفكرة تتعارض مع أسس التسوية السياسية ومع القانون الدولي وما تحمله من آثار على مستقبل القضية الفلسطينية وكل عملية تسوية في الشرق الأوسط.

اعتبرت الدراسة فكرة يهودية الدولة على أنها استراتيجية مرافقة للحركة الصهيونية منذ تأسيسها، لتصبح جوهر الأهداف الصهيونية والقاسم المشترك لكل الأحزاب والتيارات والاتجاهات السياسية في "إسرائيل". كمنت أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أبعاد وأثار فكرة يهودية الدولة على مسار التسوية السياسية وما هو مطلوب فلسطينياً لمواجهتها متتبعاً المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في التحليلي في البحث.

- دراسة أحمد أبو جعفر (2008) بعنوان: دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة (181) و(194) المتعلقين بالقضية الفلسطينية.

عالجت الدراسة قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) ورقم (194) المتعلقين بالقضية الفلسطينية من حيث ظروف نشأتها وكذلك أثرهما على المنطقة بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص.

وقامت الدراسة على بيان البعد القانوني لهذين القرارين وما يترتب عليهما من آثار قانونية من حيث قيام دولة "إسرائيل" واكتسابها الشرعية الدولية نتيجة صدور قرار التقسيم 181 لعام 1947 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بدراسة الظروف التي واكبت قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 وتحليل هذه القرارات ومدى مساهمتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وأوصت الدراسة إلى أن أمام "إسرائيل" فرصة تاريخية للسلم الذي يعرضه العرب عليها لكي تعيش بأمن وسلام، حيث تطبيق "إسرائيل" للقرارات الأمم المتحدة يتيح المجال للأجيال القادمة العيش برفاهية وأمن لذلك لا بد تكاتف المجتمع الدولي للعمل على تحقيق هذا الهدف.

الدراسات باللغة الأجنبية

- **International Crisis Group (2006): The Arab – Israeli conflict: to reach a lasting peace.**

دراسة مجموعة الأزمات الدولية (2006): الصراع العربي - الإسرائيلي: الوصول إلى سلام دائم. هدفت الدراسة إلى بيان أثر الولايات المتحدة الأمريكية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التاريخي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة دعم تشكيل الحكومة الوطنية الفلسطينية، مع إنهاء المقاطعة السياسية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبين دور المحادثات بين "إسرائيل" والقيادة الفلسطينية بواسطة اللجنة الرباعية والتي تعززها مشاركة جامعة الدول العربية والدول الإقليمية الرئيسية، وكان من أهم أهداف الدراسة تعزيز الأمن المتبادل والسماح بإنعاش الإقتصاد الفلسطيني، ومحادثة موازية للجنة الرباعية مع "إسرائيل" وسوريا ولبنان لمناقشة الأسس التي يمكن أن توصل إلى اتفاقات بين "إسرائيل" وسوريا من جهة ولبنان من جهة أخرى.

- **Arafat, Mousa (2005): American foreign policy towards Palestine from Nixon to Clinton.**

دراسة موسى عرفات (2005): السياسة الخارجية الأمريكية حيال فلسطين؛ من نيكسون حتى كلينتون.

هدفت هذه الدراسة إلى رصد الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية اتجاه فلسطين في الفترة الممتدة من عهد نيكسون إلى عهد كلينتون وتكسب هذه الفترة أهميتها من زخم المتغيرات السياسية على الساحة الدولية بشكل عام وعلى الساحة الفلسطينية بشكل خاص.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال رصدها وتعريفها للثوابت والمتغيرات في السياسة الأمريكية تجاه فلسطين حيث عملت على ربط الثوابت والمتغيرات في السياسة الأمريكية تجاه فلسطين حيث تعمل على ربط الثوابت والمتغيرات بالمستجدات الدولية والداخلية في الساحتين الفلسطينية والأمريكية.

وتتبع أهمية الدراسة من خلال بيان السياسة الأمريكية اتجاه فلسطين والدور الأساسي والحيوي الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الفلسطيني بسبب طبيعة علاقتها الخاصة بإسرائيل بالدرجة الأولى ولكونها دولة عظمى بالدرجة الثانية.

- **Shlaim, A. (2002). The United States and the Israeli – Palestinian conflict.**

دراسة شلايم (2002)، بعنوان: الولايات المتحدة والصراع العربي الإسرائيلي - الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واستخدمت أسلوب المنهج التحليلي، وأظهرت النتائج أنه تم إعادة توليد جدولة أعمال السلام التي تتجاوز أهداف الأمن القومي وعمل حملات بالخطوط العريضة لتحقيق جدولة أعمال

السلام التي تتجاوز أهداف الأمن القومي وعمل حملات بالخطوط العريضة لتحقيق رؤية أفضل للعالم، وذلك عن طريق وجود نظام دولي قائم على مبادئ عالمية مثل العدالة والأخلاق.

أما بالنسبة للاتلافات الدولية التي تشارك بالحروب فهناك برنامج سلام الحدود للحفاظ على التحالف وتبرير التضحيات التي يجب أن تتم في سياق خوض الحرب ضد العدو، كما وضحت سياسية الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خلال العقد الماضي ونتج عنها أن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني قادرين على حل النزاع فيما بينهم والتي قدمت بدورها الدعم المادي والعسكري لإسرائيل ليعطيها ثقة للمضي قدماً في عملية السلام.

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة

سوف تتميز هذه الدراسة في استخلاص مضامين مشاريع التسوية والتصفية المختلفة للصراع العربي - الصهيوني منذ بداية طرحها، وكيفية كونها تعبر عن مساعي لفرض إرادة الجانب الصهيوني، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، وصولاً حتى مبادرة صفقة القرن التي تم طرحها مطلع العام 2020م، إضافة إلى سعيها للكشف عن الأبعاد والانعكاسات التي تحملها هذه المبادرات على الشعب الفلسطيني وقضيته.

منهجية الدراسة

للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، تم الاعتماد على المناهج التالية:

• المنهج التاريخي

يقوم هذا المنهج على افتراض أنه من غير الممكن فهم الأحداث الراهنة إلا عبر الرجوع إلى الأحداث في الماضي وتتبع تسلسلها وصولاً حتى الوضع الراهن، بحيث أن تلك الأحداث هي أساس

فهم وتحليل الواقع الحالي الذي هو بمثابة نتيجة لها. ومن أبرز رواد هذه النظرية المؤرخ عبد الرحمن ابن خلدون، ومن المعاصرين: المؤرخ البريطاني إيريك هوبزباوم.

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر الرجوع إلى خلفيات وتاريخ الصراع العربي الصهيوني منذ بداية المشروع الصهيوني في أرض فلسطين، وكذلك عبر تتبع مسار مشاريع التسوية، وصلاً حتى مشروع صفقة القرن الراهن.

• منهج تحليل النُظْم

يقوم هذا المنهج على فكرة أن هناك وسط نظامي تؤثر فيه عوامل خارجية تسمى "مدخلات"، وتتفاعل عناصره فيما بينها ومع المدخلات (Inputs)، ويترتب على التفاعلات نتائج تسمى "مخرجات" (Outputs). وتأتي بعد ذلك التغذية الراجعة مع حصول آثار وتبعات المخرجات. وأبرز رواد هذا المنهج هما ديفيد ايستون، ومورتن كابلان.

وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة مجموعة العناصر الخارجية المؤثرة في مسار الصراع العربي - الصهيوني، وكذلك دراسة التفاعلات فيما بين عناصر وأطراف هذا الصراع، ومن ثم تتبع النتائج والمخرجات.

• المنهج الوصفي التحليلي

يقوم هذا المنهج على فكرة أن فهم الظاهرة يكون بداية عبر توصيفها كما هي دون أي تحوير أو إبداء أي تفسير من قبل الباحث، ومن ثم يكون الانتقال نحو التفسير للظواهر عبر البحث في مسبباتها.

وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر توصيف أحداث الصراع العربي الصهيوني ومسارات التسوية فيه، ومن ثم الانتقال إلى تحليل الأسباب والدوافع التي ساهمت في تحديد مساراته.

• منهج اتخاذ القرار

ومن أبرز الذين كتبوا فيه هو ريتشارد سنايدر، ووفقاً له فإن هذا المنهج ينطلق من افتراض أن العلاقات الدولية ما هي إلا أنماط من التفاعل السلوكي بين وحدات النظام الدولي، وأن معظم العلاقات ما بين وحدات النظام الدولي، ما هي إلا نتاج قرارات شخص أو مجموعة أشخاص أو مجموعة من المؤسسات، مخولين سياسياً وقانونياً من الدولة نفسها، لرسم السياسة العليا للدولة وعلاقاتها الأخرى مع باقي الدول (العيثاوي، 2019: 29).

وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة مواقف صناع القرار في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" و"فلسطين" والطول العربية حيال الصراع العربي - الصهيوني والقضية الفلسطينية.

• المنهج القانوني

يستند هذا المنهج على القواعد القانونية كأساس لدراسة الظاهرة السياسية الدولية، ويعتبر من المناهج ذات المنحى المثالي. وتتضمن القواعد القانونية التي يتم الاستناد إليها في القانون الدولي. وأهم المواد التي يهتم بها هذا المنهج هي المعاهدات والاتفاقات الدولية. أما أهم الموضوعات، فهي دراسة التكييف القانوني لموضوع الاعتراف بالدولة والآثار المترتبة على الاعتراف أو عدمه في العلاقات الدولية. وكذلك موضوع الحرب وكيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية.

وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة قرارات الشرعية الدولية، والبحث في مدى توافق مشاريع مبادرات التسوية معها.

الفصل الثاني

الأبعاد والمضامين الدينية والسياسية للصراع العربي - الصهيوني

يبدو من الصعوبة بمكان، ولأغراض موضوعية تحليلية، معالجة القضية الفلسطينية بعيداً عن البحث في جذورها التاريخية التي تتطوي على أبعاد دينية وسياسية، بمعنى أنّ القضية الفلسطينية هي أولاً وقبل كلّ شيء قضية صراع عربي - صهيوني، قبل أن تختزل لتقتصر على الجانب الفلسطيني - الإسرائيلي. وهنا ترى الدراسة، وبالنظر لهذه الاعتبارات، أن لا بد من الوقوف بدايةً على الجانب الفكري والأيدولوجي للحركة الصهيونية، وذلك باعتبارها حركة مدججة بخطاب ونظام مفاهيمي مركّب، يستند إلى خلفيات وأسانيد دينية وكذلك سياق تاريخي معاصر نشأت فيه الحركة الصهيونية وتشكّلت ضمنه.

في المبحث الأول من هذا الفصل سيتم التطرّق للمضمون الديني للصراع وجوانبه التاريخية، بما في ذلك الخلفية والأسانيد والأساطير والمقولات الدينية اليهودية التي استندت لها الحركة الصهيونية، وكيف قامت بتوظيفها وتسخيرها في سبيل الحشد وراء مشروعها.

أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لتناول الخلفية السياسية للصراع العربي الصهيوني، وتحديدًا عبر تناول الخلفية والسياق التاريخي لنشأة الحركة الصهيونية، وهنا الحديث عن الخلفية التاريخية ضمن التاريخ المعاصر، وبخاصة فيما يتعلق بـ "المسألة اليهودية" أو "المشكلة اليهودية"، والتي تمحورت حول إيجاد الحل والمعالجة الأنسب لوضعية اليهود في المجتمعات الأوروبية، ما بين الاندماج فيها، أو خيار الخروج منها، وتباينت التيارات الفكرية بين اليهود إزاء ذلك، وهو السياق الذي خرجت وتشكّلت فيه الحركة الصهيونية كحركة تدعو وتعمل على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

المبحث الأول البعد الديني للصراع العربي الصهيوني

لا يقتصر المشروع الصهيوني على الاستناد للمظلومية التي تعرض لها اليهود في أوروبا، إنما هو قائم أيضا على أسس دينية تتمثل في استحضار روايات وحجج وبراهين يزور بها تاريخ الأرض بكل ما تحتويه من مقدسات وآثار ليعزز بذلك أحقيته في أرض فلسطين وأماكنها المقدسة. ويتم الاستناد في ذلك إلى نصوص التوراة والتلمود، والتي فيها أن جذورهم في فلسطين تعود إلى زمن مجيء النبي إبراهيم إلى أرض فلسطين، ووعد الرب له بأن تكون الأرض خالصة له ولبنيه من بعده. ومن ثم ما تلا ذلك من قيام مملكتي داوود وسليمان. وأن داود أول من بنى القدس واتخذها عاصمة لملكه. وأن اليهود هم شعب الله المختار الذين حصلوا على الوعد الإلهي بمنح الأرض المقدسة (فلسطين) لهم.

ويأتي في مقدمة المقولات والمعتقدات الدينية التي تستند لها الحركة الصهيونية العقيدة المعروفة بـ "عقيدة الخلاص"، حيث كانت الحركة الصهيونية في جوهرها، وبالرغم من ارتباطها بسياقات الحداثة، بمثابة التجسد الحديث لعقيدة الخلاص المسيحانية القديمة، التي تمسك اليهود بها عبر العصور. وتلخصت هذه العقيدة بالأمل بإعادة اليهود لـ "وطنهم" "القومي" في أرض فلسطين. وتتصل هذه العقيدة بالاعتقاد بحضور المسيح اليهودي آخر الزمان، وإعادته اليهود إلى أرض الميعاد. وقد كانت التيارات الدينية اليهودية مؤمنة بفكرة الخلاص، لكنها كانت تعتبرها مهمة سماوية تتم عندما يظهر المسيح المنتظر، الذي يرسله الله لإنجاز هذه المهمة. أما اليهودي المتدين فيكون دوره منحصراً فقط في الابتغال والصلاة، ليس أكثر من ذلك (حسن، 1981: 21).

وبالتالي، فإن مفهوم الخلاص كان مقترناً بالحاجة إلى تدخّل وعناية إلهية من أجل تحقيقه، أما اليهودي فيكون دوره سلبياً، ينحصر في الصلاة والانتظار، وذلك وفقاً للفهم اليهودي التقليدي. وهنا جاءت الحركة الصهيونية لتحديث الانقلاب عبر تحويلها دور اليهودي في الخلاص من السلبية إلى الإيجابية، وذلك بتركيزها على البعد الذاتي والعمل المُنظّم لتقريب الخلاص من خلال جهد دنيوي أرضي، يقوم به اليهودي، بحيث لا يكتفي بالدعاء، وإنما يسعى هو بنفسه للعمل في سبيل تحقيق الخلاص للشعب اليهودي. وهو ما جعل الحركات اليهودية الأرثوذكسية تنظر للصهيونية باعتبارها ضرباً من الكفر والهرطقة، وذلك بسبب تجرؤها وتدخلها في الشؤون الإلهية، ولذلك أوجبت معارضتها (حسن، 1981: 22).

استندت الصهيونية على أساس عقيدة الخلاص ولكنها عمدت إلى صوغ مشروع يهودي قومي يُعيد اليهود إلى ما يطلقون عليه "أرض الميعاد"، ولكن مع تفعيل دورهم كذات تاريخية فاعلة تأخذ مصيرها وتحدد قدرها بيديها. وبالتالي، فإن الصهيونية كانت في جوهرها خروجاً باليهود من الحالة السلبية التي عاشوها في "الشتات" طيلة قرون إلى حالة عمل فعّال. فالخلاص، وفقاً للمنظور الصهيوني هو الغاية، ولكنه لا يأتي من الابتهاال والدعاء لله، وإنما من العمل السياسي الجماعي القومي (المسيري، 1982: 192).

انطلقت الصهيونية، بمختلف تياراتها، من التأكيد على أن الخلاص وجمع الشتات، لا يتمّان عبر الصلوات، وأن العودة إلى "صهيون" لن تكون عبر انتظار المسيح المنتظر، كما في الفهم اليهودي الأرثوذكسي التقليدي، وإنما يجب القيام بها الآن، وبجهد جماعي. ولا بأس أن يكون ذلك بمساعدة القوى العظمى، كما بريطانيا، فذلك داخل ضمن دائرة الحسابات والعمل السياسي أيضاً، وهو استغلال للظروف والسياقات الدولية وليس اتكالاً على آخر، إذ إن بريطانيا لم تكن لتقدم العون

للمشروع الصهيوني لولا وجود هذا المشروع ووجود المنخرطين فيه من اليهود أنفسهم، والعاملين على إنجاحه، ومن ثم قامت هي بتوظيفه والاستفادة منه بما يتفق مع مصالحها.

تقاطعت عقيدة الخلاص مع عقيدة "أرض الميعاد"، وهي الاعتقاد بأن خلاص اليهود ونهاية مرحلة الشتات تكون عبر عودتهم إلى لأرض الموعودة تحديداً، وهي أرض فلسطين، أرض كنعان، التي جاء في التوراة (العهد القديم) ووصفها بأنها الأرض التي ((تفيض لبناً وعسلاً)) (سفر الخروج 3: 8؛ والعدد 13: 27؛ ويشوع 5: 6) (الصليبي، 2012: 156).

وأرض الميعاد هو مصطلح يهودي يستخدم لوصف الأرض التي - بحسب الزعم اليهودي - وعد بها الله "شعبه المختار"، من نسل نبيه يعقوب (إسرائيل) - وسيأتي بيان هذا المسمى (شعب الله المختار) - وبحيث أن الوعد كان في البدء إلى إبراهيم، وتجدد العهد بعد ذلك إلى ابنه إسحاق، وابن إسحاق ويعقوب، حفيد إبراهيم.

وفي التوراة يرد وصف أرض الميعاد بأنها هي ((أَرْضِ الرَّبِّ)) (هوشع، 9: 3)، وهي الأرض التي ((يرعاها الإله)) (تثنية، 11: 12)، و((الأرض المقدسة)) (زكريا 2: 12)، وهي كذلك ((الأرض البهية)) (دانيال 16: 11).

تتبع عقيدة "أرض الميعاد" من الإعتقاد اليهودي بأن الإله وعد إبراهيم وعاهده على أن تكون هذه الأرض لنسله. جاء في سفر التكوين: ((وقال الرب لأبرام، اترك بلدك منزل قومك وابوك، واذهب إلى الأرض التي سأدلك إليها)) (التكوين، 12: 1)، و: ((أنا الرب الذي أخرجك من أور الكلدانيين لأعطيك هذه الأرض للاستيلاء على ذلك)) (التكوين، 15: 7). وكذلك ما جاء في سفر التكوين (15: 18-19): ((قال الرب لإبرام لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات)).

وهي الأرض التي سيعود إليها اليهود تحت قيادة المسيح المخلص. وأرض الميعاد هي مركز الدنيا، تماماً كما يقف اليهود في وسط "الأغيار"، وكما يشكّل تاريخهم المركز في تاريخ العالم، وفقاً لاعتقادهم (مهدي، 2012: 47).

وفي الحركة الصهيونية كان التعبير عن أرض الميعاد يردّ بذكر جزءٍ منها يرمز لها كلها، وهو جبل "صهيون" في القدس تحديداً، ذو الرمزية الكبيرة في الفكر والكتابات الصهيونية. وخلال النقاشات في المؤتمر الصهيوني السادس، الذي انعقد عام 1903م، كان من أهم المخرجات أن ((لا صهيونية من دون صهيون))، وجاء ذلك رداً في حينه على مشروع استيطان اليهود لأوغندا، ما عنى التمسك بأن يكون الوطن القومي لليهود في فلسطين (المسيري، 2002: 1967).

وكان ماكس نورداو، أحد مؤسسي المنظمة الصهيونية العالمية، قد اعتبر أن من دوافع ومبررات اختيار فلسطين موقعاً للاستيطان هو كون الاسم "صهيون" ((بحد ذاته يُعتبر أسطورة ذات سطوة وقوة كبيرين وصرخة عظيمة تجمع اليهود))، بحسب تعبيره، وذلك وفقاً لما ذكره بنيامين نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس" (نتنياهو، 2015: 77).

و"صهيون" أو "جبل صهيون"، بحسب المعتقد اليهودي هو واحد من التلّين الذين كانت تقوم عليهما مدينة القدس القديمة (أورشليم، بحسب المسمى العبري)، حيث أسس داوود عاصمة مملكته، ولذلك يسمى أيضاً بـ "جبل النبي داوود". وقد ذُكر صهيون حوالي مائتي مرّة في العهد القديم، وذكر لأول مرة كمنطقة أقيم عليها حصن لليبوسيين، قبل أن يهزم داوود الليبوسيين ويؤسس عليه مدينة "أورشليم" (عام 1000 ق.م) (صموئيل، 5: 7) و(أخبار، 11: 5).

بعد تأسيس داوود عاصمته عليها وضع على التلّ (صهيون) "تابوت العهد" فأصبح أرضاً مقدسة (صموئيل، 6: 10-12). وتابوت العهد هو التابوت الذي حُفظت به ألواح (أسفار) العهد القديم

الخمسة، التي أعطيت لموسى، ولكن التابوت نقل إلى هيكل سليمان بعد أن تمت عمارته على جبل "الموريا"، وهو جبل مجاور لصهيون (ملوك، 8: 1)، و(أخبار، 3: 1 و 5: 2). بعد ذلك اتسعت دلالة اسم صهيون لتشمل أيضاً جبل الموريا حيث أقيم الهيكل المقدس (هيكل سليمان)، بحسب التوراة (إشعيا، 8: 18)، و(أشعيا، 18: 7).

وبذلك، فإن اسم "صهيون" ورد في العهد القديم (التوراة) غالباً للحديث عن "أورشليم" (القدس) بمجملها وذلك بصورة شعرية (ملوك، 19: 21). وهكذا، فإن "صهيون" في اليهودية هو مكان غاية في القداسة، وهو مكان سكنى يهوه (الله)، وهو بحسب معتقدتهم سيكون مركز الخلاص المسيحاني، وبذلك فإنه قد بات بمثابة رمز لآمالهم القومية، وهو ما استندت إليه الحركة الصهيونية، ومن النسبة إلى اسمه جاء اسمها (اليازجي، 2008: 46).

ويقود الحديث عن القدس وصهيون إلى أسطورة دينية أخرى هامة ترتبط بها الحركة الصهيونية، وهي "الهيكل"، والمعروف أيضاً بـ "هيكل سليمان". إذ أن الحركة الصهيونية، ومنذ وقت مبكر، روجت لأسطورة أن حائط المبكى هو الجزء المتبقي من هيكل النبي الملك سليمان، وأنه يوجد داخل هيكل سليمان قدس الأقداس وهو أكثر المواقع قداسة لدى اليهود، وأنه بقدس الأقداس حجر الأساس الذي خُلق منه العالم، مدعين أن قبة الصخرة المشرفة هي موقع قدس الأقداس والموقع الذي كان سيضحي فيه النبي إبراهيم بابنه إسحق.

ويرتبط هذا الهيكل بمملكة بني إسرائيل الأولى (المملكة الموحدة، ما قبل انقسامها إلى مملكتين شمالية وجنوبية: السامرة ويهوذا)، والتي أنهت "عهد القضاة"، مع قيام الملك شاول بتوحيد قبائل بني إسرائيل وتأسيس مملكة إسرائيل، ليبدأ بذلك "عهد الملوك". ومن ثم قام الملك (النبي) داوود بتوسعتها داخل حدود أرض كنعان، وعلى حساب اليبوسيين، بحسب ما يرد في التوراة، واتخذ القدس عاصمةً

لها. ومن ثم، وبحسب ما يرد في سفر الملوك الأول (5: 6) فإن الملك (النبي) سليمان قام ببناء هيكل (معبد) إتماماً لعمل أبيه الملك داود. وكان داود هو الذي نقل "تابوت العهد"، والذي يتضمن الألواح الحجرية المنقوش عليها شريعة موسى، إلى مدينة "أورشليم" بعدما انتزعتها من اليبوسيين. أما سليمان فقام ببناء الهيكل على جبل "الموريا"، المجاور لجبل "صهيون"، ووضع فيه التابوت وجعل المكان معبداً لله.

وبالرغم من أن الرأي الشائع لدى اليهود هو وجوب قيام كل يهودي بالصلاة من أجل بناء الهيكل من جديد، وذلك كشرط لتحقيق الخلاص لليهود، إلا أنه من المحذور القيام بأعمال لبنائه. إلا أن الحركة الصهيونية بإصرارها على الدور الذاتي لليهود تحدت تلك الآراء، وبحيث كان تأكيدها على أن تحقيق وعود الخلاص الإلهي لا تكون من خلال الدعاء وإنما من خلال العمل المباشر، بما في ذلك استعادة جبل صهيون وإقامة الهيكل عليه، وهو ما ذهبت إليه بخاصة جماعات "الصهيونية الدينية"، بما في ذلك حركات تأسست منذ عهد ما قبل قيام دولة "إسرائيل" عام 1948م، مثل: "بني عكيفا"، و"الشباب الصهيوني"، و"الكيبوتس المتدين"، و"حركة همزراحي"، وكذلك اليهود المتدينين في دولة "إسرائيل" (الحريديم) (شوفاني، 2002: 31).

وأخيراً، لا بدّ من الإشارة لعقيدة وسند ديني ذو حضور وتأثير مستمر في الفكر اليهودي والصهيوني، وهو أساس تنبني عليه فكرة الخلاص الإلهي الموعود لليهود، ألا وهو الاعتقاد بأن اليهود هم "شعب الله المختار"، وما ينبني على ذلك من اعتقاد بأن الله يتولى أمرهم ويقودهم إلى النصر على غيرهم من الأمم الأخطأ قدرأ منهم والتي تعرف بكونها "الأغيار" (الغويم، بالعبرية). وقد جاء في التوراة: ((أنتم أولاد للرب إلهكم. لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اختارك الرب لكي تكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض)) (التثنية، 14: 2). ومن المسميات

اليهودية التي تنطلق من هذا المعتقد، تسمية الشعب اليهودي بـ "الشعب الأزلي" (بالعبرية: عام عولام)، و"الشعب الأبدي" (بالعبرية: عام ينصح)، و"شعب الله" (بالعبرية: عام الوهيم). وابنى على هذا المعتقد الاحتقار اليهودي للأمم الأخرى، والاعتقاد بحقهم بالسيطرة عليهم وبادتهم، وهو ما نجده عند التيارات المتطرفة من الصهيونية، كـ "الصهيونية التصحيحية"، والتي عرفت أيضاً بـ "الصهيونية المقاتلة"، واشتهرت بمقولتها المتطرفة: ((العربي الجيد هو العربي الميت)) (حسين، 2002: 29).

أما التيار الصهيوني غير اليهودي، والمعروف بـ "الصهيونية المسيحية"، فهو كذلك مستند إلى أسانيد دينية. ويتألف هذا التيار من المسيحيين المنحدرين غالباً من الكنائس البروتستانتية، ممن يؤمنون بأن قيام دولة "إسرائيل" ضرورة حتمية لأنها تتم نبؤات الكتاب المقدس، وهي بمثابة الشرط والمقدمة لمجيء المسيح الثاني إلى الأرض. ووفقاً للمعتقد الصهيوني المسيحي فإننا نعيش اليوم في الحقبة السادسة أو ما يسمى "دور الكنيسة والنعمة" بانتظار حلول الحقبة السابعة والأخيرة برجوع المسيح للأرض لتأسيس حكمه الألفي السعيد. ويعتقد الصهاينة المسيحيون أن من واجبهم الدفاع عن اليهود ودولة "إسرائيل"، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يشكلون جزءاً أساسياً من اللوبي المؤيد لإسرائيل، وسيأتي المزيد من التفصيل لمعتقدات هذا التيار في المبحث التالي (جرينفيم، 1984: 26).

وتجدر الإشارة إلى أنه من المنظور الأركيولوجي (الآثاري) فإنه لا وجود لأدلة أثرية مادية تسند الرواية التوراتية حول أرض فلسطين. وهنا نشير إلى ما يقوله عالم الآثار وأستاذ اللاهوت والدراسات التوراتية في جامعة كوبنهاغن، توماس ل. طومسون، عن تاريخ منطقة فلسطين في القرن العاشر قبل الميلاد، في كتابه "التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي": ((إن كتاب العهد القديم يقدم لنا تاريخاً لا يمكن الوثوق به، وما صرنا الآن نعرفه عن تاريخ سوريا الجنوبيّة، وما نستطيع إعادة بنائه اعتماداً

على الشواهد الأثرية، يعطينا صورة مختلفة تماماً عن الصورة التي تقدمها الروايات التوراتية)) (طومسون، 1995: 131). أما عالم الآثار الإسرائيلي، إسرائيل فنكلشتاين، فيصف القدس في القرن العاشر قبل الميلاد (وهو الزمن الذي ينسب إليه الملكين داود وسليمان) وصفها بأنها: ((مجرد قرية أو مركز قبلي))، وذلك في كتابه "التوراة اليهودية مكشوفة على حقيقتها: رؤية جديدة لإسرائيل القديمة وأصول نصوصها المقدسة على ضوء اكتشافات علم الآثار" (فنكلشتاين، 2005: 169). وبالمثل، يشير المؤرخ وعالم الآثار الأمريكي، إريك كلين: ((إن كثيراً مما ورد في التوراة حول القدس يثير انقساماً في الوقت المعاصر))، في كتاب "القدس تحت الحصار من كنعان القديمة إلى دولة إسرائيل" (Cline, 2017: 43).

مما تقدّم، نجد بأنّ الحركة الصهيونية استغلّت منذ بدايتها الرموز الدينيّة والتراث الديني المحرّف، ثم قامت بإفراغ هذه الرموز والأفكار من محتواها الروحي والأخلاقي ونقلتها من مجالها الديني إلى المجال السياسي، خدمةً لمشروعها الاستعماري في أرض فلسطين.

وبالتالي، فإنّ الحركة الصهيونية استخدمت ووظفت التراث والأساطير الدينية في سبيل خدمة مشروعها. وكان التحوّل الأهم الذي أحدثته في المعتقد اليهودي هو تغيير مفهوم الخلاص، وتحويل دور اليهودي فيه من السلبي المتمثل بالانتظار والاكتفاء بالصلاة والدعاء، إلى الإيجابي المتمثل بالمباشرة في العمل.

وفي ضوء كل ما تقدّم، تتوصّل الدراسة إلى أنّ الحركة الصهيونية اعتمدت على المعتقدات الدينية اليهوديّة كمستندات ومقولات تخدم غايات التجيش والتحشيد، وتحاول عبرها إيجاد الشرعة لمشروعها المتمثل في إقامة وطن قومي لليهود المشتتين في أنحاء العالم. وبسبب التمسك بالتراث

الديني اليهودي والاعتماد عليه كان الخيار الصهيوني الراجح متجهاً نحو احتلال أرض فلسطين
تحديداً دون غيرها، لكونها مسرح الأحداث التي ترويها التوراة.

المبحث الثاني

البعد السياسي للصراع العربي الصهيوني

يرتبط البعد السياسي لقضية الصراع العربي الصهيوني بالحركة الصهيونية التي استثمرت البعد الديني للصراع وعملت على توظيفه سياسياً لاستكمال المشروع الصهيوني في احتلال فلسطين. وتعود الخلفية التاريخية لنشأة الحركة الصهيونية، بمختلف تياراتها الفكرية، إلى ما عُرف بـ "المسألة اليهودية" أو "المشكلة اليهودية"، والتي تمحورت حول إيجاد الحل والمعالجة الأنسب لوضعية اليهود في المجتمعات الأوروبية، ما بين الاندماج فيها، أو خيار الخروج منها والانتقال إلى دولة "قومية" خاصة بهم يقومون بتأسيسها.

برزت معضلة اندماج اليهود في هذه المجتمعات مع دخول العصر الحديث. وجاءت هذه المعضلة بدافع من تحولات اقتصادية تمثلت في التحول المتسارع في أوروبا نحو الإقتصاد الرأسمالي وبرز القطاع المصرفي، بالتزامن مع الحركة الأوروبية الاستعمارية للعالم في العصر الحديث، وهو ما أفقد اليهود وظيفة الإقراض والمراباة التي كانوا يضطلعون بها في العصور الوسطى، حين كانت الكنيسة تحرم ذلك على رعاياها ما أتاح لليهود فرصة احتكار هذه الوظيفة، حتى باتوا، كما يرى المسيري، "جماعة وظيفية"، يقترن اندماجها الاجتماعي بأداء وظيفتها (المسيري، 2010، مج1: 240).

نتيجةً لتحول الجماعات اليهودية إلى جماعات فائضة، وذلك مع نهاية ارتباط وظيفة الإقراض بهم، عن حاجة المجتمعات الأوروبية، فإنه قد بدأت تبرز الدعوات إلى التخلص من هذه الجماعات، باعتبارها فائضاً بشرياً، وقد يقترن ذلك بالدعوة إما إلى الإبادة أو من خلال إيجاد وظيفة جديدة لها، وهو ما تبلور تحديداً مع الوظيفة الإمبريالية، التي تمثلت باقتراح تهجيرهم إلى حيز جغرافي منقّى،

وتأسيس دولة استيطانية لهم تخدم مصالح القوى الغربية. وكانت هذه الدعوات هي القاعدة التي انطلقت منها الحركة الصهيونية، وولدت في إطارها فكرة "القومية اليهودية" (المسيري، 2010، مج1: 241).

في هذا السياق، يقدم المسيري مفهوماً تفسيريًا، أطلق عليه مسمى "الشعب العضوي المتماص"، و"الشعب العضوي المنبوذ". ويقصد بالشعب العضوي، الشعب الذي تترايط أعضاؤه ببعض كترابط الأجزاء في الكائن العضوي الواحد، ويرتبط بأرضه وتراثه برابطة عضوية. أما الشعب العضوي المنبوذ، وهو الأساس الذي استند له الفكر الصهيوني، سواء أكان يهودياً أو غير يهودي، فهو تعبير عن تصوّر وجود شعب يهودي متماص، غير منتم للغرب، وغير قابل للاندماج والانصهار فيه، لذلك لا بد من نقله إلى مكان آخر. ومن ثم كان تحديد المكان في أرض فلسطين، وذلك في توافق مع الرؤية المسيحية - البروتستانتية خاصة - للخلاص (هالسل، 1990: 32).

إزاء هذه المسألة برز تياران متباينان، أحدهما دعا للاندماج، واعتبر النقيض للتيار الصهيوني، والآخر، دعا لإخراج اليهود من أوروبا، ومثلت الحركة الصهيونية الجانب الأساسي منه. انطلق التيار الاندماجي، المؤمن بخيار دمج اليهود، من الاعتقاد بإمكان تحديث أعضاء الجماعات اليهودية وتحويلهم من جماعة وظيفية وسيطة إلى جزء لا يتجزأ من المجتمع الحديث الذي ظهر بعد الانقلاب الصناعي الرأسمالي. وقد استند هذا التيار بصورة أساسية إلى المناخ الذي وفره عصر التنوير، والذي أسهم في إتاحة وفتح السبل نحو قيام حضارة غربية تقوم على مثل العقل والأخلاق، وتستبعد الدين كعنصر حاسم في ممارسة الحكم والسلطة، وتفصله عن الشأن السياسي. وبالتالي تعزيز خيار وإمكانية دمج اليهود في المجتمعات الأوروبية، ما أدى بالتالي إلى انتشار الاتجاه الاندماجي بين اليهود (المسيري، 2010، مج1: 242).

مثلت الحركة التي عرفت بـ "الهاسكالا"، وتعني حركة التنوير اليهودي، التيار الاندماجي الأبرز بين اليهود، وقد تزعمها الفيلسوف اليهودي موسى مندلسون (1729-1768م)، والذي دعا إلى هدم المفهوم العبراني التراثي الذي يوحد بين العقيدة اليهودية والشعب اليهودي، واعتبر أن اليهودية ديانة توحيدية، وليس بينها وبين القومية اليهودية، ما يسمى بـ "أرض الميعاد" أيّ ترابط لازم. وبأن اليهودية هي عقيدة دينية لها مؤمنين ومعتنقين، وليست شعب مرتبط بكيان سياسي (المسيري، 2010: 80).

وقد رأّت حركة الهاسكالا ضرورة أن يستجيب يهود أوروبا لمتغيرات العصر الحديث، وتحدياته، ومواكبة تياراته والانسجام مع روحه والاندماج في الأوطان. وقد حوربت هذه الحركة بشدة من قبل اليهودية الأرثوذكسية المحافظة، وبالنهاية فشلت في مسعاها. ما أدى بالتالي إلى بروز وصعود التيارات الصهيونية اليهودية، التي قادت إلى عدم إمكانية الاندماج، وذلك بالتزامن مع تصاعد مشاعر وتيارات "اللاسامية" والادعاء بالعداء لليهود في أوروبا، وبالتحديد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (المسيري، 2010: 81).

اتسمت محاولات الاندماج في بلدان أوروبا بالبطء والتعثر، بسبب ظهور القوميات العضوية فيها، وبسبب سرعة معدل تطوّر الرأسمالية المحلية، ونهاية دور الجماعة الوظيفية الوسيطة لليهود. كل ذلك دفع إلى تعزيز التيارات الصهيونية، بدايةً من الصهيونية غير اليهودية، والتي تشكلت بالأساس مما عرف بـ "الصهيونية المسيحية". والتي يقصد بها المعتقدات التي انتشرت بين المسيحيين في أوروبا، ودعت إلى قيام دولة قومية يهودية، خارج أوروبا، وبالتحديد في فلسطين (جرينفيم، 1984: 25).

قامت الصهيونية غير اليهودية على النظرة لليهود باعتبارهم مادة بشرية غريبة، وقفت دائماً على هامش التاريخ الغربي، مشكلين ما يطلق عليه عبد الوهاب المسيري "شعب عضوي منبوذ"، وقد شكّل هذا المعتقد الأرضية التي انطلقت منها الدعاوى المعادية لليهود (الدائم، 2000: 37).

من المنظور الكاثوليكي، فإنه قد نُظر لليهود باعتبارهم قتلة المسيح، وبالتالي أُبيح اضطهادهم كعقوبة وجزاء لهم. وظهر معتقد "الشعب الشاهد"، والذي مفاده أن اليهود رفضوا المسيح، وبالتالي فإنهم يقفون في ذلهم وخضوعهم وتدنيهم شاهدين على صدق العقيدة المسيحية وعلى عظمة الكنيسة. ومن هذا المنطلق دافعت الكنيسة الكاثوليكية عن بقاء اليهود كجماعة مستقلة وحمتهم ضد هجمات الإبادة الشعبية حتى يقوموا بدورهم في الشهادة (الدائم، 2000: 38).

أما من المنظور البروتستانتي، فقد تحولت فكرة مسؤولية اليهود عن مقتل المسيح إلى العقيدة الاستراتيجية في الفكر البروتستانتي. والتي يتحول اليهود فيها إلى أداة من أدوات الخلاص، وبحيث تكون وظيفتهم هي العودة إلى أرض الميعاد، حيث سيتمّ تصيرهم هناك، وبذلك يتحقق للعالم خلاصه، ويبدأ العصر الألفي السعيد. وهذا هو جوهر ما يُسمى بالعقيدة الاستراتيجية (هالسل، 1990: 33).

ومع تزايد معدلات العلمنة في المجتمعات الأوروبية، فإنّ الهجوم على اليهود استمرّ ولكنه أخذ يتجه نحو تبني مبررات غير دينية، تمثلت باعتبارهم شعباً عضواً بالمعنى العرقي. وفي القرن التاسع عشر، بدأ يبرز عدد من المفكرين المعتنقين للصهيونية، من غير اليهود، يحملون كراهية كبيرة لليهود، ويدعون إلى إخراج اليهود من أوروبا (الحوت، 1991: 292).

انطلق هذا الفكر من اعتبار أن اليهود لا مكان لهم في العالم الغربي، ولكن يمكن الاستفادة منهم كأداة يمكن توظيفها لصالح الغرب. وتزامن ذلك مع حركة الكشوف الجغرافية، ودخول عصر الامبريالية، ومن ثمّ ظهور "المسألة الشرقية"، والتي قامت على أساس المطامع الأوروبية في وراثة

أملاك الامبراطورية العثمانية وبداية التخطيط لتقسيمها. إذ بدأت تبرز فكرة عودة اليهود إلى صهيون (كناية عن أرض فلسطين) كوسيلة يمكن من خلالها أن تتم السيطرة على المشرق، وذلك في إطار محاولة لتحويلهم إلى كتلة منتجة ومفيدة، حيث يمكن أن تكون كتلة بشرية مساندة لسياسات القوى الأوروبية الاستعمارية (الحوت، 1991: 294).

وكان من بين أبرز دعاة هذه الفكرة، اللورد الإنجليزي، شافيتزيري (1801-1885م)، كأحد أهم المفكرين الصهيونيين الاستعماريين غير اليهود. وكان زعيماً لحزب الإنجليبين الداعي لتصير اليهود، وقد اعتبر اليهود شعباً مستقلاً، وعارض إعطاء اليهود أيّ حقوق مدنيّة أو سياسيّة في بريطانيا (الحوت، 1991: 295).

رأى شافيتزيري بأن أيّ شعب لا بد أن يكون له وطن. وبناءً على ذلك أطلق عبارة "الأرض القديمة للشعب القديم". ويُعد شافيتزيري أشهر من كتب حول مشروع "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" الذي قدمه أثناء عقد مؤتمر الدول الأوروبية في لندن 1840م، ودعا فيه لتبني بريطانيا مشروعاً لإعادة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة خاصة بهم هناك. وقد تمخّض عن هذا المؤتمر تبني اللورد هنري بالمرستون، وزير الخارجية آنذاك، مشروعاً يهدف إلى خلق كومونلث يهودي في النصف الجنوبي من سوريا (الحوت، 1991: 296).

تحوّلت عبارة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، إلى شعار مركزي للحركة الصهيونية، وهو الذي جاء وعد بلفور الصادر عام 1917م، ليعد بتحقيقه. وبعد هذا الوعد، بات وزير الخارجية البريطاني، آرثر بلفور، بمثابة أهم شخصية غير يهودية تدعو لتطبيق هذا الشعار.

كانت النتيجة المباشرة لتصاعد هذا الاتجاه هو ترسيخ وتأكيد المنظور المضاد لاندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية. وترافق ذلك مع تفكير مفاده أن هذا الشعب العضوي المنبوذ بإمكانه التحول

إلى مادة استيطانية بيضاء، نافعة، يتم توظيفها، خارج التشكيل الحضاريّ الغربيّ، لخدمة المصالح الغربية. وهكذا، يكون حل المسألة اليهوديّة عبر التخلّص من اليهود، وتحويلهم إلى وسيلة لخدمة المصالح الغربيّة، ومصالح الإمبراطورية البريطانية خاصّة. ويدافع من تصاعد هذا التوجّه، تسارع في أواخر القرن التاسع عشر، بروز الصهيونية اليهوديّة، وما بات يعرف بالصهيونية السياسية، التي كان مؤتمر بازل عام 1897م بمثابة التدشين الرسمي لها. وكان الجوهر الذي قامت عليه الصهيونية هو اعتبار أن اليهود هم شعب عضوي، له صفات ثابتة محددة يضرب بجذوره في فلسطين، وينبغي له أن يعود إليها ليقوم وطنه القومي فيها (جرينفيم، 1984: 34).

وقد تزامنت بداية تغلغل الأفكار الصهيونية بين اليهود مع ضعف اليهودية الأرثوذكسية، إثر تصاعد التيارات المادية والإلحادية خلال القرن التاسع عشر. ومع ظهور الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر فإنها قد أخذت من التراث الديني اليهودي ما يتفق واهوائها السياسية، وأخذت تدريجياً تستولي على الخطاب الديني، وتحول المفاهيم الدينيّة المجازيّة إلى مفاهيم قوميّة.

انطلقت الصهيونيّة اليهوديّة من معارضة فكرة الاندماج في الحضارة الأوروبيّة، والدعوة إلى بعث "القوميّة" اليهوديّة، وانبعثت "قوميّ" للشعب اليهوديّ في أرض الأجداد. وكان الحاخام يهوذا القلعيّ (1798-1878م) من أوائل من نادى بإقامة دولة يهوديّة في فلسطين، والمطالبة بحلّ المسألة اليهوديّة عبر توطين اليهود في فلسطين، وقد انتقل فعلاً إلى فلسطين تحقيقاً لما دعا له، وتوفي في القدس عام 1878م (نائور، 2013: 9).

وكذلك برز اسم تسفي كاليشر (1795-1874م)، الحاخام الألمانيّ الأرثوذكسي، والذي عبّر عن وجهات نظر من منظور ديني، لصالح استيطان اليهود في أرض فلسطين. ورأى أن الهجرة اليهودية والاستيطان بفلسطين تأدية فريضة دينية على اليهود القيام بها. مع التأكيد على الجهد

البشريّ اليهوديّ من أجل الخلاص وعدم انتظار تدخّل إلهي في سبيل ذلك. فالخلاص بنظره غير مرتبط بمجيء المسيح وعودته، وإنما بالجهد البشريّ اليهوديّ المبادر لبناء مجتمع يربط اليهوديّ بأرض يفلحها، وتصبح له وطناً قومياً (ناتور، 2013: 11).

كذلك، موسى هاس (1812-1875م) الذي يعتبر من أبرز واضعي أسس العنصريّة الصهيونيّة، وذلك عبر تأكّيده على نقاء العرق اليهوديّ. وقد وضع كتاب "روما والقدس"، الذي أسهم فيه بصياغة الأيديولوجية الصهيونية السياسية، وتحديد معالم مشروعها العنصريّ الاستيطاني المرتبط بالاستعمار الغربيّ (ناتور، 2013: 12).

يُضاف إليهم ليون بنسكر (1821-1891م)، الطبيب وناشط صهيوني، ومؤسس وقائد حركة "محبّي صهيون"، والذي كان قد اتجه لتبني الصهيونية بعد أحداث مذبحه أوديسا عام 1871م. وبعدما اجتاحت جنوب روسيا أكبر موجة من العداة ضد اليهود، إثر اغتيال القيصر الروسي ألكساندر الثاني، واستمرت ما بين عام في 1882م و1884م، تحوّل حينها فكر بنسكر جذرياً، فاقداً إيمانه بقدرة الفكر الإنساني والتتويري وحده على محاربة معاداة السامية والتغلب عليها، وبالتالي تراجع عن أي طرح يتبنى القول بإمكانية إدماج اليهود في مجتمعاتهم (ناتور، 2013: 16).

في عام 1882م أصدر بنسكر كتاب "التحرر الذاتي" (1882م)، والذي اعتبر فيه أن العداة للساميّة هو حقيقة موضوعيّة، وأنّ اليهود ليس لديهم مقدرة على الاندماج في غيرهم من الأمم. وبالتالي فالحلّ الجذريّ للمسألة اليهوديّة يتم عبر إعطاء اليهود بلداً خاصّة بهم، يقيمون عليها وطنهم القوميّ، باعتبار أنّ هذا الوطن معبرٌ عن "القوميّة اليهوديّة"، كاشفاً بذلك عن التوجه والنزعة الصهيونية الاستيطانية كحلّ للمسألة اليهوديّة. وهي ذات الدعوى التي جاء كتاب هرتزل، "دولة اليهود"، الصادر عام 1896م، ليؤكدّها (جرينفيم، 1984: 37).

من المنظور الصهيوني اليهودي، فإن اليهودي بعد تحطيم الهيكل الثاني (هيكل سليمان)، بدأ يحمل معه ما سماه فرويد "المبنى غير المنظور"، وهو عبء الشكّ والإحساس بالنقص وانعدام الانتماء. فأينما ذهب اليهود، يشعرون بأنّ ثمة شيئاً ما ينقصهم، فجميع الشعوب الأخرى لها أرضها، أما اليهود فكانوا يعيشون دائماً في شكّ، وهو ما وُلد الإحساس الدائم بالمنفى والرغبة دائمة في "العودة". ومن هنا جاءت عقيدة العودة المعروفة باسم "تشوفاه" (التوبة). ومن هذا المنظور فإن قيام "إسرائيل"، باعتبارها وطناً قومياً لليهود، يمثل خلقاً لمبنى جديد منظور يراه الجميع، وبالتالي يختفي الشكّ والإحساس بالنقص، ويستطيع كل اليهود أن يشعروا بالهدوء (روز، 2007: 29).

أما مرحلة ما قبل التوبة والعودة، فهي مرحلة "المنفى". وهي معتقد يعني وجود أعضاء الجماعات اليهودية المؤقت خارج أرض فلسطين، حتى تتحقق لهم الحالة الأصلية، العادية والطبيعية، والمتمثلة بالعودة، "تشوفاه". وهذا هو جوهر عقيدة المنفى والتوبة التي تمسكت بها الصهيونية اليهودية وشكّلت إحدى النقاط المحورية في الرؤية اليهودية إلى التاريخ والكون وارتبطت بعقائد الخلاص والشعب المختار.

تركت عقيدة المنفى أثرها العميق على الوجدان اليهودي، إذ أضعفت إحساس اليهود بالزمان والمكان، وأضفت طابعاً مؤقتاً على كلّ شيء. وقد عملت الصهيونية على تحويل فكرة العودة من تطلع مجازي إلى عودة فعلية، وذلك عبر تفعيل وإطلاق المشروع الاستيطاني في أرض فلسطين (روز، 2007: 54).

لقد رأى الصهاينة بأنّ اندماج اليهود في مجتمعات الأغيار (الغوييم) أمر مستحيل لأن الهوية اليهودية العضوية لا يمكنها أن تحقق ذاتها إلا في تربة يهودية وفي وطن قومي يهودي، وبأنّ اليهودي الذي يدّعي أنه اندمج إنما هو شخصية كاذبة مريضة نفسياً، كاره لذاته، مثله مثل المتسول

الباحث عن انتماء قومي. وأنّ اليهودي المندمج يعاني من ازدواج الولاء، وأنه ليس بإمكانه أن يدين بالولاء إلا لوطنه اليهودي الذي تربطه به وشائج عضويّة قويّة. ويُشار إلى اليهود المندمجين في الأدبيات الصهيونيّة بوصفهم عبدة "بعل"، وهو إله "الغويم" (الأغيار)، أو محبي بابل (التي ترمز إلى المنفى) (روز، 2007: 55).

الاندماج في الأدبيات الصهيونيّة يعتبر بمثابة خطر يتهدد الحياة اليهوديّة، وجريمة وخطيئة. ويتم الربط بين الاندماج والإبادة، حيث يتم اعتبار أنّ الاندماج هو الإبادة الصامتة، إبادة روحيّة نفسيّة، وليست جسديّة فعليّة، لكنها في نهاية الأمر تؤدي إلى اختفاء اليهودي المندمج فعليّاً في مجتمع الأغيار (المسيري، 2010، مج1: 63).

وهنا يذكر تصريح يوسي بيلين، نائب وزير خارجية "إسرائيل" الأسبق، بأنّ الاندماج والزواج المختلط يهددان يهود أمريكا أكثر من تهديد العرب لليهود "إسرائيل". وهكذا نجحت الحركة الصهيونيّة في تحقيق مزاعمها الدينية وأغراضها السياسية، وكان أول نجاح حققته هو صدور وعد بلفور عام 1917م، لتأتي بعد ذلك الموجات البشريّة للاستيطان في فلسطين. وتكلل هذا النجاح بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، ليكون أول وثيقة رسميّة دوليّة منحت اليهود ارضاً داخل فلسطين (المسيري، 2010، مج1: 64).

تجد الدراسة بأنّ الصهيونيّة هي في جوهرها حركة استعماريّة استيطانيّة، ولكنها جاءت مختلفة ومتميّزة عن غيرها من نظيراتها بسبب كونها مرتبطة بغطاء وقاعدة وخلفيّة دينيّة محرّكة ومؤطرة ودافعة لها، انطلقت وبنّت على أساس حلّ معضلة اندماج اليهود وتصاعد موجات العداة للساميّة في أوروبا، لتقدم حلاً عبر دمج هذه المسألة في الحركات والمخططات الاستعمارية، وبالتحديد المسألة الشرقية، والمصالح الاستعماريّة للإمبراطورية البريطانيّة.

كما وتجد الدراسة بأنّ التيارات الصهيونية لم تقتصر فقط على تبنيها من قبل اليهود، بلّ أن تياراً أساسياً قد ظهر بين غير اليهود، من المسيحيين، سواء الكاثوليك أو البروتستانت والإنجيليين، والذين رأوا استحالة اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية المسيحية واعتبروهم شعباً غريباً عنها، ودعوا إلى تحويلهم إلى كتلة بشرية نافعة للمصالح الأوروبيّة. وبهذا تكون الصهيونية جمعت ما بين تضليل الادعاءات والمزاعم الدينيّة والأغراض السياسيّة المُحاكية لمشاريع القوى الاستعماريّة بهدف احتلال فلسطين والاستيلاء عليها.

الفصل الثالث

الطبيعة القانونية والسياسية لمشاريع تسوية وتصفية القضية الفلسطينية

منذ أن دخلت القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة، جرى نوع من التكييف النوعي لمفهوم الصراع العربي - الصهيوني، إذ تم تحويله لحالة نزاع بين طرفين أساسيين، الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي.

ولعل من بين الأسباب التي وقفت وراء ذلك، هو الرغبة في إبعاد القضية الفلسطينية عن حاضنتها القومية باعتبارها قضية العرب المركزية، والعمل على أن تكون قضية تخص الجانب الفلسطيني والإسرائيلي وكيفية التعايش بينهما.

هذا التوجه أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، حيث أراد المجتمع الدولي وفي إطار الأمم المتحدة، ومن خلال الجمعية ومجلس الأمن، أن تتم تسوية القضية الفلسطينية، أو النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي من خلال قرارات الشرعية الدولية التي تمثلّ السند والأساس القانوني والمرجعي لحلّ هذا النزاع، وإيجاد نوع من القبول والتعايش بين الطرفين المتنازعين.

بمعنى آخر، إنّ كلّ الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، ومن خلال أجهزتها المُتخصّصة، كانت في الواقع مشاريع لتسوية القضية الفلسطينية وحلّها وفق ضوابط قانونية صادرة عن مرجعية عليا وتحظى بقدر مقبول من موافقة الطرفين المعنيين.

وإلى جانب مشاريع التسوية، طرحت مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية، وبالشكل الذي تتعدم فيه المطالب والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبما يضمن سيادة وتفوق وهيمنة إسرائيل على كامل التراب الفلسطيني، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد الذي طرحته إدارة بوش الابن، وأخيراً مشروع صفقة القرن.

على هذا، سيعالج هذا الفصل في مبحثه الأول مشاريع تسوية القضية الفلسطينية ذات الطبيعة القانونية، وما رافقها من مشاريع تصنيفاتها والتي لها طبيعة سياسية، وهذا ما يختص به المبحث الثاني من الدراسة.

المبحث الأول

سياسات تسوية القضية الفلسطينية ذات الطابع القانوني

عندما دُولت القضية الفلسطينية وأصبحت من اختصاص الأمم المتحدة فإنّ كل المشاريع التي طرحتها المنظمة الدوليّة لتسوية القضية الفلسطينية أصبح لها سند ومرجعيّة قانونيّة تعبر عن إرادة المجتمع الدولي لإيجاد تسوية ترضى بها الأطراف المتنازعة. فكانت أولى المبادرات التي أقدمت عليها الأمم المتحدة في مواجهة القضية الفلسطينية هو القرار (106)، الصادر في الخامس عشر من أيار/مايو 1947م، والذي قضى بإنشاء "لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين" (اليونسكوب) بغرض دراسة المسألة الفلسطينية وطرح مقترحات لحلّ مشكلة فلسطين بعد انسحاب بريطانيا منها. قدمت اللجنة توصيتها، المتمثلة بمشروع تقسيم فلسطين، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت عليها حيث عقدت اجتماعاً في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1947م فنال مشروع التقسيم تأييد ثلاثة وثلاثين صوتاً، مقابل معارضة ثلاثة عشر صوتاً وامتناع عشرة أعضاء عن التصويت. وبناءً عليه صدر القرار (181)، المعروف بـ "قرار تقسيم فلسطين"، والذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية والأخرى يهودية، مع الاحتفاظ بمركز دولي خاص للقدس، وكان هذا القرار من أول محاولات الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية (الموسى والهور، 1983: 5).

إثر صدور القرار (181)، وما أعقبه من إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين ومغادرة القوات البريطانية تبعاً لذلك من فلسطين، شنت الدول العربية هجوماً عسكرياً بهدف التصدي للقوات

الصهيونية في فلسطين بداية من شهر أيار/مايو 1948م، فكان أن اندلعت حرب العام 1948م. وخلال الحرب، وقبل توقيع اتفاقات الهدنة النهائية مع كل من مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا، خلال الثلث الأول من العام 1949م، صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (194) في الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر 1948م، والذي تضمن النصّ على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة ووضع القدس تحت إشراف دولي دائم، ونصّت المادة (11) منه على: ((وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر)) (موسى، 2010: 285).

وفي السنوات التالية، تركّزت القرارات الأممية على معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب الدعوة إلى مفاوضات سلام بين "إسرائيل" والدول العربية. ففي كانون الأول/ديسمبر 1949م صدر القرار رقم (302)، والذي دعا إلى تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وفي كانون الأول/ديسمبر 1950م، صدر القرار (394)، الذي دعا إلى عقد مفاوضات سلام عربية إسرائيلية، وإيجاد حلّ لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1953م، صدر القرار (720)، وفي كانون الأول/ديسمبر 1954م، القرار (818)، وفي كانون الأول/ديسمبر 1955م، القرار (916) وجميعها دعا إلى تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين.

وبعد وقوع حرب حزيران/يونيو عام 1967م بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، وما نجم عنها من احتلال "إسرائيل" لأراضي كل من: الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وسيناء، وهضبة الجولان، صدر عن مجلس الأمن القرار (242)، بتاريخ 1967/11/22م، والذي أكدّ عدم

القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، وعلى الحاجة إلى العمل من أجل إرساء سلام دائم تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن (موسى، 2010: 36).

قضى القرار بانسحاب القوات الإسرائيليّة من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، ووقف إطلاق النار وإنهاء جميع حالات الاقتتال، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام، وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

والملاحظ عند الوقوف على هذا القرار، ما جاء في الفقرة (أ) من المادة الأولى في القرار والتي نصّت على: ((انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير)). وقد حذف التعريف من كلمة ((الأراضي)) في النص الإنجليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار. أما في النصوص الفرنسيّة، والاسبانية، والروسية، والصينية، فقد دخلت "ال تعريف" على كلمة ((أراضي))، بحيث لم يكن هناك أي لبس أو غموض. وزيادة في الوضوح، فقد بادر مندوبو عدة دول، مثل فرنسا، والاتحاد السوفيتي، والهند إلى التصريح، قبل التصويت على القرار، بأن حكوماتهم تفهم هذه الفقرة بأنها تعني ((انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967م)) (عبودي، 2007: 436).

لقد اعتبر القرار (242) "إسرائيل" دولة احتلال، قامت باحتلال أراضي من عدة دول عربية، ودعاها لإزالة آثار عدوانها الواسع الذي شنته في الخامس من حزيران/يونيو 1967م، أي انسحاب قواتها من كامل الأراضي العربية التي وقعت تحت احتلالها، من سيناء، وقطاع غزة، وهضبة الجولان، والضفة الغربية. لقد نصّ القرار على إنهاء حالة الحرب واقتتران ذلك بالاعتراف ضمناً بـ "إسرائيل"، ولكن دون ربط ذلك بحلّ "قضية فلسطين"، والتي اعتبرها القرار مجرد مشكلة لاجئين يجب العمل

على "تسويتها". وقد شكل هذا القرار منذ صدوره الأساس في كل المفاوضات والمسااعي الدولية والعربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وبخاصة في المرحلة التي سبقت التوصل إلى اتفاق أوصلو عام 1993م، والذي جاء مستنداً له.

بعد ست سنوات، واثراً وقوع حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م، بين مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، إثر مبادرة القوات المصرية والسورية بشن هجوم عسكري على جبهتي سيناء والجولان المحتلتين من قبل "إسرائيل"، صدر عن مجلس الأمن القرار (338) بتاريخ 1973/10/22م، والذي دعا جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً. ودعا جميع الأطراف المعنية إلى البدء على الفور بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) الصادر عام 1967م بجميع أجزائه. وقد امتنعت "إسرائيل" عن تنفيذ القرار بحجة أن القرار ((يدعو إلى)) ولا ((يقرر)) تطبيق القرار رقم (242) (عياد، 2017: 11).

في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1974م، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (3236)، وحمل القرار عنوان "حقوق الشعب الفلسطيني"، وتضمن النص على ((حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين، وكذلك الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني))، ودعاها لـ ((الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب)) (عبودي، 2007: 573).

جاء هذا التطور القانوني لوضعية منظمة التحرير على المستوى الأممي في أعقاب إقرار المجلس الوطني الفلسطيني للبرنامج المرحلي عام 1974م واعتراف القمة العربية في الرباط بتشرين

الثاني/نوفمبر من ذلك العام بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وكانت منظمة التحرير قد تبنت البرنامج المرحلي في الثامن من حزيران/يونيو 1974م وأبرز ما تضمنه هو تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من أن القرار (242) يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين. وأن منظمة التحرير تناضل بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وأن السلطة الوطنية الفلسطينية تناضل بعد قيامها في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني (ياسين، 2009: 58).

بعد إعلان "الاستقلال الفلسطيني"، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 1988م، في العاصمة الجزائرية، الجزائر، والذي نصّ على الإعلان عن قيام "دولة فلسطين"، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (43/177) في الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر 1988م، وأكدّ القرار على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ عام 1967م. كذلك تقرر بموجبه استعمال اسم "فلسطين" في الأمم المتحدة بدلاً من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية"، مع الإبقاء على مركز المراقب لمنظمة التحرير (ياسين، 2009: 59).

كان هذا القرار هو بمثابة الاعتراف الدولي الأول بدولة فلسطين، على الرغم من أنها ما زالت دولة تحت الاحتلال، ولم تُقبل بعد كعضو في الأمم المتحدة. والسبب الرئيسي في هذا التطور المهم كان مبادرة السلام الفلسطينية، التي أطلقتها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م، والتي قبلت بموجبها كافة القرارات الدوليّة، ابتداءً من قرار التقسيم رقم (181)، والقرارات (194)، و(242)، و(338)، كأساس لحلّ الصراع، ووافقت أيضاً على نيبذ العنف المسلّح. وقد جاء هذا القرار داعماً

لمسار مفاوضات السلام الذي انطلق إثر ذلك، بدايةً من مفاوضات مدريد عام 1991م، وصولاً إلى اتفاق أوسلو عام 1993م.

بعد تعثر مسار السلام وإقامة حلّ الدولتين، وما انتهت إليه التطوّرات من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م، تحرّكت الجهود الدوليّة من جديد وفي حزيران/يونيو 2001م طرح مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، جورج تينيت، الخطة التي عرفت باسم "خطة تينيت"، وهي خطة لوقف إطلاق النار وافقت عليه كلاً من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، ونصّت على تأكيد الالتزام بالاتفاقات الأمنية التي تم التوصل إليها في قمة شرم الشيخ في تشرين الأول/أكتوبر 2000م، وهي القمة التي حضرها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس المصري حسني مبارك والرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، وتوصّلت إلى إعلان يدعو إلى وقف العنف في فلسطين، وذلك بعد أقل من شهر على اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول/سبتمبر 2000م.

وفي عام 2002م تشكّلت في مدريد المجموعة التي عرفت باسم "اللجنة الرباعيّة الدوليّة"، وتألّفت من: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة، والتي قدمت اقتراح مبادرة للسلام باسم "خارطة طريق السلام"، وقد تضمنت هذه المبادرة دعوة لوقف إطلاق النار بشكل فوري، والاعتراف المتبادل من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين، وإيقاف التوسّع الاستيطاني، مع تقديم مقترحات لإنعاش الإقتصاد الفلسطيني، والدعوة لإحياء الاتصالات بشأن قضايا، أهمها قضية اللاجئين وقضية القدس (صورية، 2012: 297).

ومن أجل إنجاح هذه المبادرة عقد "مؤتمر أنابوليس" في السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2007م، والذي صدر عنه بيان مشترك بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت،

والرئيس الفلسطيني، محمود عباس، يقضي ببدء مفاوضات الحلّ النهائي. ومن ثم انعقد اجتماع شرم الشيخ في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر 2008م، والذي جرى التأكيد فيه على ذات المسار الذي طرحته خارطة الطريق المذكورة أعلاه.

إثر ذلك وفي السادس عشر من كانون الاول/ديسمبر 2008م، صدر القرار (1850) عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي جاء فيه التأكيد على رؤية مجلس الأمن التي تلتزم بتطبيق حلّ الدولتين، بحيث تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود معترف بها. كما رحب القرار بالبيان الصادر عن المجموعة الرباعية الدولية في اجتماع شرم الشيخ عام 2008م، والذي طالبت فيه اللجنة "إسرائيل" بتجميد الاستيطان، واقترحت أن يكون ربيع عام 2009م وقتاً مناسباً لعقد اجتماع دولي للسلام، والتفاهم الفلسطيني الإسرائيلي في مؤتمر "أنابوليس" (المُشار إليه أعلاه) وبـ "خارطة الطريق"، مع الإشارة كذلك إلى أهمية "مبادرة السلام العربية" المقدمة عام 2002م (خواجة، 2008: 266).

في الثاني عشر من آذار/مارس 2012م، صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (1397) الذي طالب الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الاستفزاز والتحريض، ودعا الجانبين إلى التعاون في تنفيذ "خطة تيننت" وتوصيات ميتشل بشأن التوصل إلى تسوية سياسية. وأكد القرار الالتزام برؤية الأمم المتحدة بخصوص "حلّ الدولتين".

فيما يتعلق بالتطورات على الوضعيّة القانونية الدوليّة لدولة فلسطين، فقد صدر في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2012م، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم (19/67)، الذي نصّ على منح فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، كما دعا مجلس الأمن إلى النظر بشكل إيجابي إلى قبول طلب اعتبار فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم

المتحدة. ودعا القرار أيضاً إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين والوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما حثّ جانبي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على العودة فوراً إلى طاولة المفاوضات. إذ أن المفاوضات كانت متوقفة بين الطرفين منذ العام 2009م بسبب إصرار الجانب الإسرائيلي على رفض وقف الاستيطان (عادل، 2014: 40).

وعلى ذات الصعيد المتعلق بقضية الاستيطان، وفي الثالث والعشرين من كانون الأول/ديسمبر 2016م صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (2334)، والذي يدين بناء الاستمرار في بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، بما فيها القدس الشرقية.

مما تقدم يمكن استخلاص بأن القرارات قد صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد فترة قصيرة من تأسيسهما عام 1945م، وبالتحديد منذ عام 1947م وهو العام الذي صدر فيه عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين، والذي كان بمثابة البداية الفعلية للقضية الفلسطينية وتداعياتها على المستوى الدولي، وخصوصاً مع وقوع الحرب عام 1948م، وما نتج عنها من احتلال أراضٍ عربية في فلسطين وولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وقد تركز التعامل الدولي بعد ذلك مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين بالمقام الأول، وذلك تحديداً منذ صدور القرار (194) عقب اندلاع حرب العام 1948م، وتأكّد ذلك مع صدور القرار (273) عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي عشر من أيار/مايو 1949م والذي قضى بقبول عضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة ووفق حدودها التي ترسّمت بموجب اتفاقات الهدنة للعام 1949م.

ومن ثم، وبعد وقوع حرب حزيران/يونيو عام 1967م، اعتمد القرار (242) على تأكيد ضرورة الالتزام بحدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيو 1967م، وهو ما التزمت به كافة القرارات اللاحقة، بما فيها القرار (338) الصادر عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م. مع ملاحظة أنّ هذه القرارات لم تكن ملزمة لإسرائيل، بمعنى أنها لم تأت تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي ينبني عليه إيقاع عقوبات دولية في حال عدم الالتزام، وإنما ظلّت في إطار "الدعوة" وهو ما كانت "إسرائيل" مدركة له وبالتالي استمرت في التعنت ورفض تطبيق هذه القرارات.

ونظراً لما استجد من وقائع الأرض فقد بدأت القرارات تتناول مشكلة الاستيطان مع تأكيدها على إدانة الاستيطان وضرورة إيقاف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وهو ما نجده في القرار الأخير الصادر بهذا الصدد عام 2016م، القرار رقم (2334). في حين أن مسائل وقضايا أخرى ظلّت شائكة وبلا حلّ، وأهمها قضية القدس الشرقية واللاجئين، والتي باتت القرارات لا تلحّ على حلّها بقدر ما أصبحت من ضمن قضايا ما بات يعرف بـ "قضايا الحلّ النهائي" والتي يترك للمفاوضات المستقبلية حلّها.

مما تقدّم يمكن ملاحظة بأن القرارات الأممية جاءت لتقدم مشاريعاً لتسوية القضية الفلسطينية وحلّها وفق ضوابط قانونية صادرة عن مرجعية عليا وتحظى بقدر مقبول من موافقة الطرفين المعنيين، إلا إن التعنت الإسرائيلي من جهة، وعدم اقتران هذه القرارات بقوة الإرغام على المضي بها والقبول بها تسبب في استمرار تعطيلها وتعثرها، ما أدى إلى إطالة أمد الصراع حتى يومنا هذا.

كما ويلاحظ أن تناول الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية تركز على عدم اعتبار الصراع باعتباره عربي - صهيوني، وإنما اعتباره نزاعاً بين طرفين، الفلسطيني الإسرائيلي، وهو ما جاء في جانب

منه بهدف إبعاد القضية الفلسطينية عن حاضنتها القومية باعتبارها قضية العرب المركزية، والعمل على أن تكون قضية تخصّ الجانب الفلسطيني والإسرائيلي وكيفية التعايش بينهما.

المبحث الثاني

مشاريع تصفية القضية الفلسطينية ذات الطابع السياسي

يُراد بمشاريع تصفية القضية الفلسطينية ذات الطابع السياسي تلك الخطط والأفكار والسياسات والمشاريع التي لا تكون فيها قضية يُطلب بها شعب. أي حلّ القضية سياسياً خارج نطاق الأمم المتحدة، وبمبادرات فردية (رؤساء دول أو من يمثلهم)، أو مبادرات جماعية (مجموعة دول) بعيداً عن ترتيب التزامات قانونية في إطار الأمم المتحدة، ومن خلال أحد أجهزتها، مثل الجمعية العامة أو مجلس الأمن. هذه المشاريع تمت المباشرة إثر إعلان قيام دولة "إسرائيل" في فلسطين عام 1948م وما صاحب ذلك من اندلاع حرب العام 1948-1949م، بين القوات الصهيونية والجيش العربيّة، وما تلا ذلك من توقيع اتفاقيات الهدنة وترسيم "الخط الأخضر" في العام 1949م، بدأت تظهر المبادرات والمشاريع المطروحة من أجل التوصل إلى تسوية وحلّ نهائيّ للقضية الفلسطينية، وبحيث يتضمن معالجة أهم ما خلفته من مشاكل، وفي مقدمتها مشاكل اللاجئين وترسيم الحدود.

جاءت بداية هذه المبادرات في العام 1949م، مع تقديم الخطة المعروفة بـ "خطة مكفي للتطوير الإقتصادي"، والتي أعدّها مساعد وزير الخارجية الأمريكية، جورج مكفي، في حزيران/يونيو من عام 1949م، وقدمها من خلال "لجنة التوفيق الدولية" التابعة للأمم المتحدة، وسميت أيضاً: بـ "خطة التطوير الإقتصادي للشرق الأوسط" (غنام، 2013: 22).

كان الهدف من هذه المبادرة تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال عملية توطين واسعة، تتم عبر تقديم مساعدات اقتصادية وتقنية إلى الدول العربية المرشحة لتوطين اللاجئين، وذلك عوضاً

عن إعادتهم إلى فلسطين والمناطق المحتلة فيها، وبحيث تُشرف على العملية كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، والدول العربية التي سيتم التوطين فيها. وقد رفضت الدول العربية هذه الخطة، وذلك باعتبارها متعارضة مع بنود القرار رقم (194)، الذي منح اللاجئين حق العودة إلى فلسطين، وبالتالي كان مصير هذه الخطة الفشل.

وفي عام 1955م، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعاً جديداً لتسوية القضية عُرف بـ "مشروع دالاس"، نسبةً لوزير الخارجية الأمريكي الذي قدمه في حينه، وهو: جون فوستر دالاس، وجاء تقديم المشروع خلال مؤتمر صحفي عقده في آب/أغسطس 1955م. كان جوهر المشروع أيضاً هو حلّ مشكلة اللاجئين من خلال التوطين، إذ اعتبر دالاس بأن المشكلة الأساس هي مأساة نحو تسعمائة ألف لاجئ فلسطيني، كانوا يعيشون في المنطقة التي احتلتها "إسرائيل" خلال حرب العام 1948م، معتبراً أنّ إنهاء هذه المشكلة يكمن عبر تمكين اللاجئين من استئناف حياة جديدة عن طريق إعادة استقرارهم، وهو ما يكون عبر عودتهم إلى وطنهم بصورة جزئية، وبالحد الذي يكون ممكناً، وبتوطينهم في المناطق العربية التي هم فيها (الجبوري، 2020: 32).

ومن أجل تنفيذ مخطط التوطين، اقترح دالاس استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية وإقامة مشاريع للري، بحيث يتمكن اللاجئون من الاستقرار في المناطق المستصلحة والعمل فيها، وهو ما رأى أنه يمكن أن يتم من خلال دفع تعويضات للاجئين من قبل "إسرائيل"، ويتم تسديدها بقرض دولي تشارك الولايات المتحدة الأمريكية فيه بصورة أساسية. وبذلك فإن المشروع قد أبدى استعداداً لإعادة نسبة بسيطة من اللاجئين إلى المناطق التي احتلتها "إسرائيل"، ولكن بما لا يُخلّ بيهودية الدولة، ويبقى الأساس هو التوطين. إلا أن الخطة فشلت أيضاً بسبب التردد الذي قوبلت به من الدول العربية و"إسرائيل"، نظراً لما رأوا فيه من عدم الحل العادل لقضية اللاجئين. وتزامن ذلك مع حرب السويس

عام 1956م وتأزم الأوضاع في المنطقة بسبب المشاركة الإسرائيلية في العدوان على مصر. ويتبين من هذه المشاريع الأولى أنّ القضية الفلسطينية، وفق الفهم الأمريكي في حينه، ظلت قضية لاجئين بالدرجة الأولى، وبحيث يكون الحلّ بالأساس هو عبر عملية إعادة توطينهم.

في ذات السياق أيضاً، جاء مشروع همرشولد، الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيو 1959م، ضمن وثيقة عنوانها "مقترحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين". وتضمن المشروع مقترحاً لتوسيع برامج تأهيل اللاجئين وتعزيز قدراتهم على إعالة أنفسهم والاستغناء بالتالي عن المساعدات التي تقدّمها إليهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) (صايغ، 1959: 79).

وبذلك فإن مشروع همرشولد كان أيضاً مشروعاً لتصفية القضية عبر توطين اللاجئين في الدول العربية التي يتواجدون فيها، وهو ما كان التصوّر أنه سيتم عن طريق مشاريع التنمية الإقتصادية.

ولما أصبح جون كينيدي رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1961م، جرّت مراجعة شاملة للوضع في الشرق الأوسط من قبل الإدارة الأمريكية. وفي ضوء ذلك بدأ كينيدي مراسلاته مع الرئيس جمال عبد الناصر، وفي رسالته إلى عبد الناصر في أيار/مايو 1961م، طرح مشروعاً عاماً لحلّ "النزاع" في المنطقة. وتضمّن المشروع إبداء الاستعداد للمساهمة الأمريكية في حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس المبدأ القاضي بإعادتهم إلى ديارهم، أو بتعويضهم عن ممتلكاتهم، ووفق القرار رقم (194). وكذلك أبدى كينيدي استعداداً للمساهمة في إيجاد حلّ للمشكلة الناجمة عن المشروع الخاص بتنمية موارد مياه نهر الأردن، وهو المشروع الذي كان قد برز بعد إعلان "إسرائيل" عن مخططاتها لتحويل مياه نهر الأردن باتجاه منطقة النقب جنوب فلسطين المحتلة (الجبوري، 2020: 34).

إثر ذلك طلبت الأمم المتحدة من لجنة التوفيق الدولية أن تقدّم تقريرها بخصوص آلية التسوية المقترحة. وقدّم جوزيف جونسون، رئيس لجنة التوفيق الدولية، تقريره في تشرين الأول/أكتوبر 1961م، والذي تضمّن التوصية بضرورة الوصول إلى حلّ مُتدرج لمشكلة اللاجئين، مع إتاحة الفرصة لعودة من يريد إلى المناطق الخاضعة لحكم "إسرائيل"، مع التأكيد على حق "إسرائيل" في التدقيق والاعتراض، وبشرط عدم التأثير على يهوديّتها، مع توقعه أن يعود ما يقدر بقرابة عشر اللاجئين، وأما التعويض فاقترح أن يكون قياساً لأثمان الممتلكات عام 1948م.

وفي الوقت الذي رحبت فيه الدول العربية ببعثة جونسون وأبدت تفاؤلاً في الوصول إلى نتائج إيجابية، عبّر الجانب الإسرائيلي عن تخوّفه من فكرة عودة نسبة من اللاجئين إلى "إسرائيل"، واعتبر بن غوريون بأن هذه الفكرة ستكون مدمّرة لها، وأن الحلّ العادل والعملي والوحيد، من وجهة نظره، هو توطينهم في الدول العربية التي تمتلك الأراضي الجيدة والمياه وهي بحاجة إلى قوة بشرية إضافية، ما أدى إلى انتهاء المبادرة بالفشل كذلك (شديد، 1981: 116).

وعقب حرب حزيران/يونيو عام 1967م، وتحديداً في العشرين من حزيران/يونيو 1967م شكّل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون لجنة خاصّة تابعة لمجلس الأمن القومي، مهمتها تنسيق جهود السلام الأمريكية في الشرق الأوسط، وفي التاسع عشر من حزيران/يونيو، وبناء على توصيات هذه اللجنة، ألقى جونسون خطاباً حدد فيه مبادئ للسلام في الشرق الأوسط، وأهمها: أنّ لكل دولة من دول المنطقة حق في الحياة ينبغي احترامه من قبل جيرانها، وأنه لا بد من حلّ مشكلة اللاجئين حلّاً عادلاً، واحترام حرية المرور البحري في الممرات المائية الدولية بالمنطقة.

تطوّرت مبادئ جونسون إلى مشروع سكرانتون عام 1968م، نسبة إلى ويليام سكرانتون، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى منطقة الشرق الأوسط، والذي زار الأردن في تشرين

الثاني/نوفمبر 1968م. ومن هناك قدّم مقترحاً دعا فيه إلى ضم قطاع غزة إلى الأردن، وإعطاء الأردن طريقاً برياً إلى غزة، مع إعادة الضفة الغربية إلى الأردن بعد تجريدها من السلاح، ومنع وجود أية قوات أردنية محاربة فيها باستثناء قوى الأمن الداخلي، ووضع الأماكن المقدسة في القدس تحت سلطة دينية مشتركة أردنية - إسرائيلية. إلا أنّ الجانب الإسرائيلي عارض المشروع بشدة ورفض فكرة التنازل عن الضفة وقطاع غزة. وإثر ذلك تراجع نيكسون عن المشروع، محتجاً بأن الظروف في المنطقة غير مواتية (خلف، 2020: 45).

وبذلك فإن التطور الأبرز الذي حملته مبادرة إدارة جونسون هو أن هناك ملف جديد دخل للتفاوض هو إعادة الأراضي المحتلة عام 1967م من قبل "إسرائيل"، وذلك انطلاقاً من القرار الدولي (242). ولكن شكل هذه الإعادة هو ما ظلّ محلاً للخلاف، خصوصاً مع وجود ممانعة وتعنت إسرائيلي، كانت باستمرار سبباً لعرقلة المشاريع، كما كانت من قبل السبب في عرقلة مشاريع إعادة اللاجئين إلى الأراضي المحتلة.

وقد تراوحت صيغة إعادة الأراضي المحتلة عام 1967م ما بين الدعوة إلى إلحاق وإعادة الضفة الغربية بخاصة من جديد للسيادة الأردنية، وما بين تبلور فكرة إقامة كيان حكم ذاتي للفلسطينيين منفصل عن الأردن ومرتبطة أمنياً بإسرائيل، قبل أن تتجه الأمور لاحقاً، كما ستعالج الدراسة، في المبادرات والمشاريع اللاحقة، نحو فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

في عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، وبعد اندلاع حرب الاستنزاف بين الدول العربية وإسرائيل، طرحت مبادرة روجرز في حزيران/يونيو 1970م، والتي تولى عرضها وزير الخارجية الأمريكية، ويليام روجرز، إذ عرضت الإدارة الأمريكية فيها مقترحاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم

(242) في رسائل بعث بها وزير الخارجية الأمريكية إلى وزراء خارجية كل من مصر، والأردن، وإسرائيل.

تضمّنت المبادرة مقترحاً لوقف إطلاق النار، والاعتراف المتبادل بين كل من مصر والأردن من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. وقد أحدث قبول مصر والأردن المبدئي لمبادرة روجرز انشقاقاً في الصف العربي، ومن جهتها أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً، في الخامس والعشرين من تموز/يوليو 1970م أكدت فيه على رفض مشروع روجرز، لأنه يتضمن تنازلاً عن جزء من الأراضي الفلسطينية للمحتل، واعترافاً بشرعيته، ولأنه ينظر إلى القضية الفلسطينية كمسكلة لاجئين فقط. كما وجدت المنظمة في قبول المبادرة الأمريكية اعترافاً بإسرائيل وتراجعاً عن الالتزام العربي في مؤتمر الخرطوم (قمة اللاءات الثلاث عام 1967م) بعدم التفاوض مع "إسرائيل" (خلف، 2020: 47).

وعلى الجانب الأمريكي، تحركت بعض الشخصيات ذات النفوذ من داخل إدارة نيكسون لإفشال المبادرة، فقد عارض هنري كيسنجر الخطة علناً لأنها تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من الأراضي التي سيطرت عليها عام 1967م، وعودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل "إسرائيل". وقد شجعت معارضة كيسنجر للخطة "إسرائيل" على رفضها، إذ تخوّفت حكومة غولدا مائير من إمكانية عودة أعداد من اللاجئين. وبالمحصلة أدى الرفض الإسرائيلي إلى فشل الخطة.

في عام 1977م، طرح زيبغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي، مشروعاً للسلام في الشرق الأوسط، قائماً على أساس إلحاق الضفة الغربية بالأردن ومنحها حكماً ذاتياً منزوع السلاح، مع بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وإمكان أن تكون عاصمة إدارية لإقليم فلسطين، مع تخلي الفلسطينيين عن المطالبة بالاستقلال، مقابل تخلي "إسرائيل" عن المطالبة بالسيادة

على الضفة وقطاع غزة، وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع، معتبرةً بأنه ينتكّر لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة (نعيم، 2020: 92).

وهنا بالإمكان ملاحظة أنّ دور منظمة التحرير في المفاوضات بدأ بالبروز أكثر فأكثر، وبخاصّة بعد العام 1974م، وتحديداً بعد مؤتمر الرباط في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، وما جرى فيه من إعلان المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبناءً عليه بدأت المنظمة تطالب بدولة فلسطينية مستقلة، وتتجه لرفض أي مشروع يقترح إلحاق الضفة الغربية بالأردن، أو الاكتفاء بصيغة إقامة حكم ذاتي، إذ بدأت المنظمة منذ ذلك الحين تعلن تمسكها بمشروع إقامة الدولة الفلسطينية، ولو كان ذلك على أجزاء من فلسطين.

وبعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982م، وفي الخامس من أيلول/سبتمبر 1982م عرض الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مشروعاً أطلق عليه اسم "مبادرة السلام الأمريكية لشعوب الشرق الأوسط". رسم هذا المشروع إطاراً تنفيذياً لبلوغ الحلّ للصراع من خلال اقتراح إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبحيث يكون هذا الحكم مرتبطاً بالأردن، مع التأكيد على تجميد أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة (نعيم، 2020: 94).

وبذلك فإن هذا المشروع قد رفض فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وطرح، بدلاً منه، إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما رفضه الفلسطينيون، وكذلك رُفض المشروع من قبل مناحم بيغن، رئيس وزراء "إسرائيل" في حينه، ووصفه بأنه "جنين ميت".

في العام 1988م، وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، جرت المحاولة لإعادة إحياء مبادرة ريغان، عبر جهود وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز، حيث وجه شولتز رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق شامير، احتوت على بنود مبادرة جديدة، أهمها: إقامة

سلام شامل يضمن الأمن لكل دول المنطقة، وإطلاق مفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338) بين الوفد الأردني - الفلسطيني والوفد الإسرائيلي حول ترتيبات الفترة الانتقالية. رفضت منظمة التحرير المبادرة، إذ رأت فيها محاولة إحياء لمشروع ريغان الميت، وكذلك رفضته القيادة الموحد للانتفاضة الفلسطينية، كما رفضت عبر البيان الختامي الصادر عن القمة العربية المنعقدة في الجزائر في حزيران/يونيو 1988م (العثمان، 2003: 109).

مع استمرار أحداث الانتفاضة، قدّمت الولايات المتحدة مبادرة أخرى، في بداية عهد الرئيس جورج بوش الأب، عُرفت بـ "مبادرة جيمس بيكر"، في تشرين الثاني/نوفمبر 1989م، وتضمنت تقديم اقتراح صاغه وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر، جدّد الدعوة لإجراء حوار فلسطيني - إسرائيلي بهدف التوصل إلى تسوية شاملة عبر المفاوضات وفقاً للقرارين (242) و(338)، على أن يكون الوفد الفلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة ويحظى بقبول إسرائيل التي شددت على رفضها إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما ورفضت قيام دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، إلا وفق شروط تفرضها هي. وفي المقابل، رفضت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة بيكر المرهونة بالشروط الإسرائيلية، وبذلك فشلت هذه المبادرة أيضاً (عبد الكريم، 2016: 266).

إثر اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991م، أشرفت إدارة الرئيس بوش على عقد مؤتمر مدريد للسلام في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 1991م. والذي كان محاولةً لإحياء عملية السلام من خلال المفاوضات، التي تشمل "إسرائيل" والفلسطينيين وكذلك الدول العربية. وقد أعقب المؤتمر مفاوضات ثنائية سرية بين "إسرائيل"، والوفد الأردني الفلسطيني المشترك، عقدت في العاصمة النرويجية أوسلو بدايةً من نهاية العام 1991م.

وخلال عهد إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (1993-2001م)، تطوّرت المحادثات إلى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، في العاصمة الأمريكية واشنطن، في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر 1993م. وقد تضمن الاتفاق إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، ونصّ الإعلان على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبحت تعرف فيما بعد بـ "السلطة الوطنية الفلسطينية"، ومجلس تشريعي فلسطيني منتخب، وذلك لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، في سبيل الوصول إلى تسوية دائمة بناءً على قرارى الأمم المتحدة (242) و(338) (نعيم، 2020: 96).

وبالرغم من تجاوز الخمس السنوات على توقيع الاتفاق، إلا أنه لم يجرِ التوصل إلى التسوية النهائية، وتأجّل التفاوض بخصوص قضايا الحلّ النهائي (الحل الدائم)، وهي قضايا: القدس، واللاجئين، والاستيطان، والحدود، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية، إلى قمة كامب ديفيد التي انعقدت في تموز/يوليو عام 2000م. إلا أنّ القمة فشلت في التوصل إلى تفاهات بخصوص أي من هذه القضايا. واستمرت "إسرائيل" في سياسات الاستيطان ولم تبد الاستعداد بخصوص جعل القدس الشرقية عاصمةً للدولة الفلسطينية المرتقبة، ما أدى إلى عرقلة مسار عملية السلام واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر عام 2000م.

أعقب اندلاع الانتفاضة محاولات وجهود دولية لإحياء مسار السلام، جاء أبرزها ضمن المبادرة المعروفة بـ "خارطة الطريق"، والتي قدمت في الثلاثين من نيسان/أبريل 2003م. اقترحت المبادرة من قبل اللجنة الرباعية، والتي تضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة. وكان الهدف منها إعادة المحادثات من أجل التوصل إلى حل نهائي دائم وإقامة دولة

فلسطينية بحلول عام 2005م، في إطار ما بات متعرفاً عليه بـ "حل الدولتين" (العثمان، 2007: 139).

أسفرت المبادرة عن إطلاق "خارطة طريق" شملت ثلاث مراحل، الأولى تتضمن وقفاً فورياً لإطلاق النار، وقيام الفلسطينيين بإجراء انتخابات، وانسحاب "إسرائيل" من جميع المناطق التي احتلها منذ الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر 2000م، وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، وتجميد التوسع الإقليمي وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي تمت إقامتها منذ آذار/مارس 2001م.

أما المرحلة الثانية من الخارطة فتشمل عقد مؤتمر دولي لدعم إنعاش الإقتصاد الفلسطيني وإطلاق عملية تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وإحياء الاتصالات بشأن قضايا مثل موارد المياه، والتنمية الإقتصادية، واللجئين، وبترافق ذلك مع إعادة الدول العربية الصلات الإقتصادية والدبلوماسية التي كانت قائمة بينها وبين "إسرائيل" قبل الانتفاضة (مثل: المكاتب التجارية). في حين كان من المزمع أن تشمل المرحلة الثالثة عقد مؤتمر دولي يجري فيه صياغة اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع، بما في ذلك عقد اتفاق الحدود النهائية، وحسم المسائل الخلافية ممثلةً في مصير القدس، واللجئين، والمستوطنات، وبناءاً عليه تقبل جميع الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع "إسرائيل" (العثمان، 2007: 143).

على صعيد متصل، تزامن إطلاق مبادرة خارطة الطريق مع قيام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن بإطلاق مصطلح جديد للمنطقة هو "الشرق الأوسط الكبير"، وذلك في العام 2004م، وقد استخدم المصطلح للدلالة على منطقة واسعة تضم كامل الدول العربية إضافة إلى تركيا، وإسرائيل، وإيران، وباكستان، وأفغانستان (نقيب، 2010: 129).

جاء إطلاق المصطلح والإعلان عنه خلال قمة مجموعة الدول الثمانية المنعقدة في حزيران/يونيو 2004م، وهو عنوان لورقة تم إعدادها وصياغتها من قبل مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، وتضمنت الورقة تقديم اقتراح لتغيير شامل في الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع المنطقة، وذلك من خلال تشجيع الإصلاح السياسي والإقتصادي والاجتماعي فيها، وهو ما فهم منه على أنه بداية لتوجه أمريكي جديد يهدف إلى إحداث تغيّرات جذرية في طبيعة البنى الاجتماعية والسياسية بالمنطقة.

ومن ثم بدأت معالم المصطلح والمشروع الأمريكي للمنطقة تتضح وتتبلور أكثر في العام التالي مع التصريح عما عُرف بـ "مشروع الشرق الأوسط الجديد". وجاء ذلك في مطلع العام 2005م، على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، في حديث صحفي لها مع صحيفة "واشنطن بوست"، إذ صرّحت حينها عن نية الولايات المتحدة نشر الديمقراطية في العالم العربي والبدء بتشكيل "الشرق الأوسط الجديد"، وذلك عبر نشر ما أسمته بـ "الفوضى الخلاقة" في الشرق الأوسط (فتوني، 2014: 202).

واستمرت رايس في تكرار الحديث عن الشرق الأوسط الجديد والفوضى الخلاقة. ففي حزيران/يونيو 2006م تحدثت أثناء زيارتها للإمارات العربية المتحدة عن رؤية إدارة الرئيس بوش لمستقبل المنطقة، وقالت إنه يمكن تحقيق ذلك من خلال "فوضى بناءة". وكررت ذات العبارة بعد أسابيع، خلال مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، بعد اندلاع حرب لبنان في تموز/يوليو عام 2006م (فتوني، 2014: 203).

يُشار إلى أن الحديث عن إعادة تشكيل المنطقة من جديد يُحيل إلى المشروع الذي كان قد دعا له وكتب فيه أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة برينستون، برنارد لويس، الذي كان أول من تحدث عما يسمى بـ "الشرق الأوسط الجديد"، باعتباره بديلاً عن "الوطن العربي" و"العالم الإسلامي"،

وبحيث يكون تحقيقه عبر تفتيت وتقسيم الدول العربية والإسلامية، إلى دويلات، وذلك بالاستناد إلى أسس عرقية وطائفية ومذهبية (فتوني، 2014: 204).

وقد تحوّل هذا المشروع من إطار الخطط والتصوّرات إلى البرامج والإجراءات. ففي مطلع الثمانينيات من القرن العشرين بدأ برنارد لويس وضع مخطط مشروع لتقسيم العالم العربي، وكان مقرباً في حينها من إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغن، وذو تأثير عليها. وفي عام 2002م، صرح لويس في شهر أيار/مايو، قبل الغزو الأمريكي للعراق بأقل من سنة: ((العراق دولة مصطنعة وليست حقيقية، واحتلاله سيكون فرصة لتصحيح الخطأ، الذي ارتكبه البريطانيون)) (النعمة، 2010: 10)، داعياً إلى تفكيك العراق إلى عدة دويلات بحسب الانتماءات الدينية والعرقية. أما هنري كيسنجر فقد قال في العام 2004م: ((العراق يسير باتجاه مصير يوغسلافيا السابقة))، أي نحو التفكك والتقسيم (النعمة، 2010: 10).

وجاءت هذه المخططات والرؤى الأمريكية متوافقة مع عدد من الرؤى والأطروحات الصهيونية للمنطقة، والداعية لأن تكون دولة "إسرائيل" هي الدولة المركز في المنطقة، وبحيث يدور في فلكها دويلات مقسمة مذهبياً، وعرقياً، وطائفيّاً، ترتبط بإسرائيل أمنياً واقتصادياً. ومن ذلك مشروع غوريد مينون، مدير مكتب مناحيم بيغن، الذي طرحه في العام 1974م، بعد انتصار العرب في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م، وتقوم فكرته على احتلال سيناء ومدن مصرية ما يؤدي إلى تقسيم مصر إلى دويلات إسلامية، وقبطية، ونوبية، ومن ثم إعادة رسم المنطقة وتقسيمها بعد إدخالها في حروب إقليمية وصراعات داخلية، بدايةً من العراق، ثم سائر الدول العربية والإسلامية (النعمة، 2010: 11).

وكذلك المشروع الذي طرحه رئيس دولة "إسرائيل" الأسبق، شمعون بيريز، وحمل أيضاً الاسم "الشرق الأوسط الجديد"، والذي رأى فيه بأن الحرب في المنطقة عديمة الجدوى ومُبددة للطاقات، وأكد على أهمية السلام، داعياً لإقامة نظام إقليمي بمنطقة الشرق الأوسط على غرار الاتحاد الأوروبي، وبحيث تكون "إسرائيل" هي المركز فيه، من ناحية التقنية والتخطيط والإدارة، وتكون الدول العربية المحيطة عوناً ورافداً من ناحية السكان والموارد والاستهلاك (بيريز، 1994: 16).

وقد بدأ أن هذه المخططات الأمريكية تتجه للتطبيق بعد احتلال العراق عام 2003م، وانفصال جنوب السودان عام 2010م، واندلاع الأزمات في المنطقة العربية بوتيرة متصاعدة منذ العام 2011م، بما في ذلك العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا وأدت إلى إسقاط نظام معمر القذافي في تشرين الأول/أكتوبر عام 2011م، واندلاع الصراع الأهلي في كل من سوريا واليمن، وتزايد الاضطرابات في عدد من الدول العربية الأخرى، وما بدأ من مواقف أمريكية إزاء هذه الأزمات ساهمت بتأجيجها بطريقة أو بأخرى، ولتأتي في نهاية هذا السياق من الأزمات مبادرة السلام المعروفة بـ "صفقة القرن"، التي طرحتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب.

ومما تقدم يمكن ملاحظة بأن جميع هذه المشاريع كانت مشاريع تصفية للقضية الفلسطينية، وذلك بسبب تضمنها تجاوزاً للمطالب والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكونها تركز بالأساس على ضمان التفوق والهيمنة الإسرائيلية على كامل التراب الفلسطيني.

الفصل الرابع

مشروع صفقة القرن والنتائج المترتبة عليه

تقدّمت إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، بخطة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، عرفت إعلامياً بـ "صفقة القرن". وتضمّنت هذه الصفقة تجاوزات للعديد من الثوابت والحقوق الفلسطينية التي نصّت عليها جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة، بما في ذلك ضمّ الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية وغور الأردن ومنطقة البحر الميت إلى "إسرائيل"، فضلاً عن توحيد القدس تحت السيادة الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى تسوية غير عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ولتكون النتيجة مشروعاً منحازاً لصالح الجانب الإسرائيلي. في حين وجدت السلطة الفلسطينية نفسها أمام مشروع لإقامة دولة على مناطق ممزقة وغير متصلة، وبحيث إنها بدت أشبه بدولة من الكانتونات المتصلة بطرق بين بعضها، وبالتالي وجدت فيها دولة غير قابلة للحياة والاستمرارية وهو ما دفع الجانب الفلسطيني باتجاه رفض الصفقة وعدم إبداء الاستعداد للقبول بها والتفاوض عليها، وذلك باعتبارها التفافاً وتجاوزاً صريحاً لحل الدولتين وكل ما جاءت به اتفاقيات أوسلو للسلام وما تلاها.

وفي ضوء ما تقدّم، سينصرف هذا الفصل لمعالجة صفقة القرن ضمن ثلاثة مباحث، يتناول الأول الأبعاد السياسيّة لهذه الصفقة وانعكاساتها على القضية الفلسطينيّة، أما المبحث الثاني، فيعالج الأبعاد الإقتصاديّة لهذه الصفقة والنتائج المترتبة عليها، وأما المبحث الثالث فينصرف إلى ما يترتب على هذه الصفقة من آثار اجتماعية على الشعب الفلسطيني.

المبحث الأول الأبعاد السياسية لمشروع صفقة القرن

تضمنت رؤية إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من أجل تحقيق "السلام" في الشرق الأوسط، والموسومة باسم "السلام من أجل الازدهار"، والمعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن"، تضمنت حلولاً مقترحة من أجل التوصل لتسوية وحلّ نهائي للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وذلك عبر تقديم ما رآته إدارة الرئيس ترامب حلولاً، من وجهة نظرها، تعتبر عملية وقابلة للتطبيق وتحقق المصالح الإسرائيلية بالدرجة الأولى، إضافة إلى ضمانها قيام دولة فلسطينية على أسس رأت بأنها "واقعية" وقابلة للتطبيق، وذلك على سبيل التوصل إلى تسويات نهائية فيما يتعلق بما يُعرف بـ "مسائل وقضايا الحلّ النهائي"، والتي تشمل قضايا: اللاجئين، والقدس، والحدود، وبحيث يتم إنهاء الصراع وكافة تبعاته بشكل نهائي. وقد طرحت الصفقة رسمياً على العلن خلال مؤتمر صحفي عقده الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، في التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير 2020م.

وقد جاءت هذه الرؤية ملتزمة بـ "حل الدولتين"، إذ أنها تتضمن مخططاً لقيام دولة فلسطينية، ولكن مع إجراء تعديلات كبيرة على الشروط والمعايير المحددة لقيام هذه الدولة، بما في ذلك إجراء تعديلات على الحدود والمناطق التي سوف تكون خاضعة لسيادة الدولة الفلسطينية، إضافة إلى توجيهها للاعتراف ومنح الشرعية للكتل الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية، فضلاً عن إعلانها خضوع كامل مدينة القدس، بشقيها: الشرقي والغربي، للسيادة الإسرائيلية. وهو ما جعل هذه الرؤية المقترحة لتحقيق "السلام" متجاوزة على نحو غير مسبوق لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتعلقة بالصراع في فلسطين والصادرة عبر أكثر من سبعة عقود.

وجاءت أولى مضامين هذه الرؤية لتعالج قضايا الأراضي والسيادة والسكان، ومهدت لما قدمته من معالجة ومقترحات بالقول: ((لا تؤمن كلُّ من دولة "إسرائيل" والولايات المتحدة بأنّ دولة "إسرائيل" ملزمة قانونياً بتزويد الفلسطينيين بمئة في المئة من أراضي ما قبل العام 1967، وهو اعتقاد يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم (242)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 21).

إلا أن المقترح استدرك ونبه بأن ((هذه الرؤية تمثل حلاً توفيقياً عادلاً، وتتوخى قيام دولة فلسطينية تضم أراضي يماثل حجمها، إلى حدّ معقول، حجم أراضي الضفة الغربية وغزة ما قبل عام 1967)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 21). وهو ما سعى المشروع لتحقيقه عبر منح أراضي مقترحة تكون مرتبطة بقطاع غزة في مناطق صحراء النقب بالقرب من الحدود مع جمهورية مصر العربية، ولكن دون التماس مع الحدود بشكل مباشر، وعلى شكل منطقتين منفصلتين بينهما طريق واصل، كما سيأتي بيانه فيما يلي، إذ سوف تعوّض هذه المساحات الممنوحة هناك ما سوف يتم الإعلان عن ضمّه بموجب هذه الخطة إلى دولة "إسرائيل"، وذلك خصوصاً في المناطق الشرقية من الضفة الغربية، وتحديدًا في مناطق غور الأردن والمناطق المطلّة على البحر الميت، إضافةً إلى المساحات المفقودة من الضفة بسبب ضمّ الكتل والجيوب الاستيطانية في الضفة الغربية. ومما جاء بهذا الخصوص في الخطة النصّ على: ((يخضع غور الأردن الذي يعتبر مهماً لحماية أمن "إسرائيل" القومي للسيادة الإسرائيلية)) و((إذا انسحبت دولة "إسرائيل" من غور الأردن، فستترتب عليها تداعيات على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 66). إذ تم تبرير هذا الضمّ باعتباره ضرورة أمنية، وذلك تخوفاً من أي تحولات سياسية وعسكرية مستقبلية تقوم بموجبها الدولة الفلسطينية بإدخال السلاح والمسلحين عبر حدودها الشرقية.

وتؤكد الخطة في تحديدها الأراضي ومناطق السيادة الخاضعة لكل من الدولتين: الفلسطينية والإسرائيلية، بأنها تتجنب عمليات النقل القسري للسكان العرب أو اليهود قدر المستطاع، إذ تنصّ على أن: ((يُضمّ ما يقارب (97%) من الإسرائيليين في الضفة الغربية إلى الأراضي الإسرائيليّة المتجاورة، ويضمّ حوالي (97%) من الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى الأراضي الفلسطينية المتجاورة)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 22).

نتيجة لما يترتب من تغيير في خارطة أراضي كلا الدولتين بما في ذلك من ضمّ المستوطنات إلى الدولة الإسرائيليّة فإنها تنشأ عن ذلك جيوب فلسطينية وإسرائيليّة (انظر الخريطة - 1، أدناه، وللاطلاع على الخريطة كاملة مع المفتاح الخاصّ بها: راجع الملحق - 1)، وتتصّ الرؤية على تأكيدات تتعلق بوضعية هذه الجيوب. وفيما يتعلق بالجيوب الفلسطينية نصّت الخطة على: ((يصبح السكان الفلسطينيون، الذين يعيشون ضمن الجيوب التي تبقى داخل الأراضي الإسرائيليّة المتجاورة، ولكن تشكّل جزءاً من دولة فلسطين، مواطنون في دولة فلسطين ولهم خيار البقاء في المكان نفسه إلا إذا اختاروا عكس ذلك. وستتوفر لهم طرق وصول تصلهم بدولة فلسطين، وسيخضعون للإدارة الفلسطينية المدنيّة، بما في ذلك التقسيم والتخطيط، داخل حدود الجيوب الفلسطينيّة تلك. لن يخضع أولئك السكان للتمييز العنصري وستتوفر لهم الحماية الأمنيّة الملائمة. تقع هذه الجيوب وطرق الوصول تحت مسؤولية "إسرائيل" أمنياً)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 22).

أما فيما يتعلق بوضعية الجيوب الإسرائيليّة فتؤكد الخطة: ((دولة "إسرائيل" ستستفيد من الحصول على حدود آمنة مُعرّفة بها. ولن تضطر إلى اقتلاع أيّ من المستوطنات، وستقوم بدمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيليّة ضمن أراضي إسرائيليّة متجاورة. وستشكّل الجيوب الإسرائيليّة

الواقعة في الأراضي الفلسطينية المتجاورة جزءاً من دولة "إسرائيل"، وسوف تتصل بها عبر نظام نقل فعال)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 22).

وبالرغم مما توحى به الخريطة المقترحة للسيادة على الأراضي لكلا الدولتين من تقطع وعدم اتصال، فإن هذه الخطة تؤكد على تضمينها تصوراً لتحسين تنقل كل من الإسرائيليين والفلسطينيين داخل دولتيهما، حيث تضمنت النصّ على أنّها: ((تتوخى بناء دولة فلسطينية تسهل السفر ضمن أراضي دولة فلسطين إلى أقصى حدّ ممكن، وذلك من خلال إيجاد حلول حديثة ومتطورة للبنى الأساسية المؤلفة من الجسور، والشوارع والأنفاق، فتستفيد دولة فلسطين مثلاً، من شبكة نقل سريعة تضمن تحركاً فعالاً بين الضفة الغربية وغازة، مروراً فوق الأراضي الخاضعة لسيادة "إسرائيل" أو من تحتها)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 21).



الخريطة - 1: مناطق الضفة الغربية الخاضعة لسيادة الدولة الفلسطينية كما تقترحها خطة "صفقة القرن"

وهكذا فإن هذه الصفقة تهدف إلى إعادة ترسيم الحدود في فلسطين وتحديدًا فيما يتعلق بدعم "إسرائيل" في ضمّها لأجزاء واسعة من الضفة الغربية بما في ذلك المستوطنات، والأغوار، والبحر الميت، إلى السيادة الإسرائيلية، ومع حصولها مقابل ذلك على الاعتراف الدولي والعربي. وهي خطوة كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو قد بدأ بالتمهيد لها عبر التلميح إلى القيام بفرض القانون الإسرائيلي على جميع المستوطنات وغور الأردن. إن إعادة ترسيم الحدود بهذا الشكل الذي تقترحه الصفقة هو في حقيقته عبارة عن محاولات إسرائيلية لتفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها وتحويل الكيان الفلسطيني الموعود من دولة قابلة للحياة والازدهار إلى مجرد تجمعات

سكنية متقطعة ومحاصرة، تمارس شكلاً من الحكم الذاتي على نفسها، ولن تكون قادرة على المدى الأبعد من الاستمرار دون الوقوع في أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية مستمرة.

ومن أهم ما عالجته خطة إدارة ترامب للسلام ضمن ما جاءت به من مقترحات لتسوية ملفات وقضايا الحل النهائي في فلسطين هو ما قدمته بخصوص وضعية القدس، والتي تعتبر من أهم النقاط جدالاً وخلافة من بين سائر الملفات. وقد جاءت الخطة صريحة بإعلانها ضم جميع أحياء القدس، شرقيها وغربيها، وتوحيدها تحت السيادة الإسرائيلية، مع نصّها وتأكيدّها على ضمان حقوق وحرية العبادة، وضمان إمكانية الوصول لأماكن العبادة لأتباع مختلف الأديان. وفي هذا الخصوص اعتبرت الخطة بأنه بالإمكان إقامة عاصمة فلسطينية وفي المناطق والبلدات الفلسطينية المحيطة بالقدس، من شعفاط شمالاً، وحتى أبو ديس جنوباً.

وفيما يخصّ ضمان الحرية الدينية في القدس نصّت الخطة على: ((يجب أن تكون القدس مدينة توحّد الناس ويجب أن تظلّ دائماً مفتوحة أمام المتعبدين من جميع الأديان))، وأشارت إلى أنه: ((يقوم نهج هذه الرؤية على الحفاظ على وحدة القدس وإتاحة دخولها أمام الجميع، والاعتراف بقداستها بالنسبة للناس كافة، وذلك على نحو يوفّر الاحترام للجميع))، وأنه: ((يجب أن تبقى الأماكن المقدسة في القدس مفتوحة ومتاحة للمصلّين والسياح المسالمين من جميع الديانات)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 26).

واعتبرت بأن إسرائيل ((تستحق، على العكس من العديد من السلطات السابقة التي حكمت القدس ودمّرت الأماكن المقدسة للديانات الأخرى، الثناء على قيامها بحماية المواقع الدينية للجميع والحفاظ على الوضع الديني الراهن. فنؤمن نظراً لهذا السجل الجدير بالثناء لأكثر من نصف قرن، وكذلك الحساسية المفرطة لبعض المواقع المقدسة في القدس، بضرورة استمرار هذه الممارسة،

وخضوع الأماكن المقدسة كافة في القدس لجميع أنظمة الحكم القائمة اليوم. ويجب أن يستمر الوضع الراهن من دون انقطاع في جبل الهيكل/الحرم الشريف على وجه التحديد)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 28).

وتشير الخطة إلى توافق هذا المقترح بتوحيد القدس وجعلها تحت السيادة الإسرائيلية مع ما تقر في الكونغرس الأمريكي منذ العام 1995م، فتنصّ على: ((يتعارض تقسيم القدس مع بيانات السياسة بشأن تشريع سفارة القدس لعام 1995م، الصادر عن الولايات المتحدة. إذ اتفق جميع الرؤساء السابقين الذين شاركوا في عملية السلام على وجوب عدم تقسيم القدس مادياً مرةً أخرى)). وفي هذا السياق تذكر خطوة الرئيس الأمريكية في نهاية العام 2017 وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: ((اعترف الرئيس ترامب في السادس من كانون الأول/ديسمبر 2017، بالنيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية، بالقدس عاصمةً لإسرائيل)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 29).

وتؤكد الخطة على بقاء مقرّ السفارة الأمريكية في القدس مع الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الدول الأخرى للاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وذلك عبر قيامها بنقل سفاراتها إليها: ((سيبقى مقرّ سفارة الولايات المتحدة في دولة "إسرائيل" في "أورشليم". ستتخذ سفارة الولايات المتحدة في دولة فلسطين، بعد توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، من القدس مقرّاً لها، وذلك في مكان تختاره الولايات المتحدة بالاتفاق مع دولة فلسطين. ستعترف الولايات المتحدة بدولة "إسرائيل" ودولة فلسطين في عاصمة كل منهما وستشجع الدول الأخرى على نقل سفاراتها إلى أورشليم والقدس حسب الاقتضاء)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 32).

وفيما يتعلق بمقترح القدس التي سوف تكون العاصمة الفلسطينية، فتحدد الخطة بأنه ستكون ما بعد الحاجز الأمني (نقطة التفيتش) في عناتا إلى الشرق والشمال منها، فتنصّ الخطة على: ((ستبقى

القدس العاصمة السيادية لدولة "إسرائيل"، ويجب أن تظلّ مدينة غير مقسّمة. ويجب أن تقع العاصمة السيادية لدولة فلسطين في القدس الشرقية الواقعة شرقي الحاجز الأمني وشماله، بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط، وأبو ديس، ويمكن تسميتها بالقدس أو باسم آخر تحدده دولة فلسطين)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 29).

وبذلك فإن خطة صفقة القرن تتجاوز جميع المقترحات الخاصة بوضعية القدس منذ اتفاقية "سايكس-بيكو"، ووصولاً إلى قرار التقسيم، حيث كان النصّ دائماً على اعتبارها منطقة دولية، وتعارض كذلك مع ما تقرر في اتفاقيات ترسيم خطوط الهدنة لعام 1949م والتي نصت على اعتبار مناطق وأحياء القدس التي ظلّت تحت سيطرة الجيش الأردني ومن ثم انتقلت إلى الحكم الأردني خلال مرحلة وحدة الضفتين باعتبار أنها "القدس الشرقية"، وهي التي أُرْجأ إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطينية (أوسلو - 1)، الموقع في أيلول/سبتمبر عام 1993م، تسوية وتحددي وضعها الدائم إلى المراحل النهائية من المفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين.

وبحسب هذا المخطط فإن السيادة الإسرائيلية على القدس سوف تعني المساس والتهديد بشكل مباشر للوصاية الأردنية الهاشمية على القدس، وبما يؤدي لإنهائها مع الاحتفاظ بدور شكلي ومحدود للأردن، يقتصر على مهام تنسيق الرحلات السياحية. وتعود هذه الوصاية إلى العام 1924م حين بايع أهالي القدس الشريف حسين بن علي، وقد استمرت حتى بعد قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية في العام 1988م، حيث تم استثناء القدس لتبقى تحت الرعاية الأردنية. وفي العام 1994م ومع توقيع الأردن وإسرائيل اتفاقية "وادي عربة" للسلام، نصّت الاتفاقية على بقاء المقدسات الإسلامية في القدس تحت الوصاية الهاشمية.

كما وستؤدي السيطرة والسيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس إلى التصعيد والتكثيف من ممارسات التهويد في القدس. وهو ما يترافق مع طمس الهوية والمعالم العربية والإسلامية، وقد يتطور ذلك حتى إلى الاعتداء على الحرم القدسي الشريف بما في ذلك من تفعيل ومضي في مخططات التقسيم المكاني للحرم، وإقامة الهيكل اليهودي المزعوم.

وفيما يخصّ وضعية الفلسطينيين المقيمين في القدس التي ستصبح مدينة موحدة خاضعة لسيادة دولة "إسرائيل" وعاصمة لها، فإن الخطة تطرح أمامهم ثلاثة خيارات: ((تتيح هذه الرؤية للسكان العرب في القدس، عاصمة "إسرائيل"، الذين يعيشون خارج خطوط الهدنة لعام 1949م ولكن داخل الحاجز الأمني القائم، اختيار أحد الخيارات الثلاثة: أن يصبحوا مواطنين لدولة "إسرائيل". أن يصبحوا مواطنين لدولة فلسطين. أن يحتفظوا بوضعهم كمقيمين دائمين في "إسرائيل")) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 30).

وبذلك فإن هذا المخطط يخدم صراحةً المخططات الصهيونية الرامية لتفريغ القدس من سكانها العرب والفلسطينيين مع إبقاء أقلية قليلة ترتضي بأن تحمل الهوية والجنسية الإسرائيلية وبما لا يعيق مخططات التهويد، وهو ما يهدف إلى التصعيد والمضاعفة من مخططات التهويد في الأماكن المقدسة والبلدة القديمة والمناطق العربية المحيطة بها وبما يعزز من جهود تحويل وثثبيت القدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل.

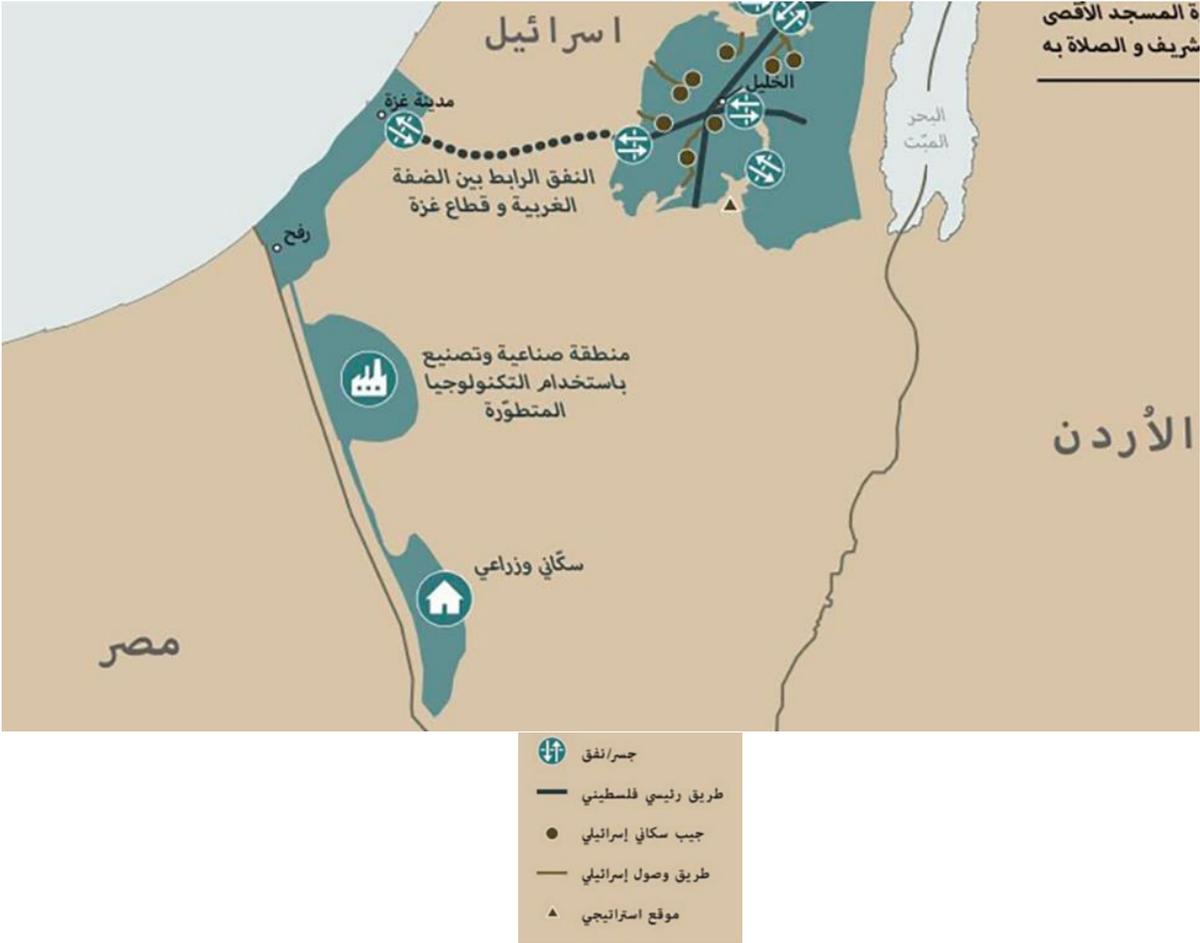
ومن أهم ما جاءت به خطة إدارة ترامب للسلام (صفحة القرن) هو ما يتعلق بوضعية قطاع غزة، وما تضمنته من متغيرات جديدة متعلقة بطبيعة الحدود والأراضي التابعة له، إضافة إلى التحولات على الصعيد الأمني والسياسي فيه، إذ نصّت على أنه ومقابل ما تتضمنه صفقة القرن من

انتقاص للأراضي الفلسطينية في مناطق القدس والضفة الغربية إلا أن هذا المقترح: ((يوفر توسعاً محتملاً في غزة لتعزيز تطورها ونجاحها)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 23).

ويجري التأكيد في نصّ الخطة المقترحة على أنها ((صُممت لتمنح مستقبلاً مزدهراً للفلسطينيين في غزة. إذ أنها تنصّ على إمكانية تخصيص أراضي للفلسطينيين تقع ضمن الأراضي الإسرائيلية القريبة من غزة، ويمكن أن تبنى فيها بُنى أساسية بشكل سريع من أجل تلبية الاحتياجات الانسانية الملحة في غزة، وهذا ما سيسمح أخيراً ببناء مدن وبلدات فلسطينية مزدهرة تساعد بدورها على ازدهار غزة)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 23).

وتشير الخطة إلى أن هذه المناطق سوف تكون مناطق تنموية تشمل إقامة مدن ومناطق سكنية وزراعية، كما هو ظاهر في (الخريطة - 2) المرفقة أدناه (للاطلاع على الخريطة كاملة، انظر الملحق - 1). إلا إنّ الخطة المقترحة تؤكد بأن ذلك لن يكون دون التوصل إلى وقف إطلاق نار من قبل غزة مع "إسرائيل" ونزع سلاح القطاع بالكامل، وبما يضمن عدم وقوع أيّ حروب ومواجهات مسلحة مستقبلية، إذ تنصّ الخطة على: ((لن تتجز أيّ تحسينات كبرى لأهل غزة قبل أن يتوقف إطلاق النار مع "إسرائيل"، ويُنزع سلاح غزة بالكامل ويُصمم هيكل إداري يسمح للمجتمع الدولي بأن يوظف أموالاً في الاستثمارات بأمان وسهولة، وبضمن عدم تدميرها في أيّ نزاعات مستقبلية متوقعة)).

وتؤكد الخطة أيضاً على: ((نزع سلاح حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجميع الميليشيات والمنظمات الإرهابية الأخرى في غزة))، كما وتؤكد الخطة أنه: ((إذا أرادت حماس أن تضطلع بأيّ في الحكومة الفلسطينية، يجب عليها الالتزام بمسار السلام مع دولة "إسرائيل" من خلال تبني مبادئ "اللجنة الرباعية"، والتي تتضمن الاعتراف الصريح بدولة "إسرائيل"، والالتزام باللاعنف، وقبول الاتفاقات السابقة والالتزامات بين الطرفين)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 42).



الخريطة - 2: قطاع غزة والمناطق التي سيتم إلحاقها به وفقاً لما تقترحه خطة "صفقة القرن"

أما فيما يتعلق بوضعية مجتمعات المثلث، وهي عبارة عن مجموعة من البلدات العربية/ الفلسطينية الواقعة ضمن الأراضي المحتلة عام 1948م، وهي بالتحديد تقع إلى جانب الحدود الشمالية الغربية للضفة الغربية (انظر الخريطة - 3 أدناه)، فإن الخطة تقترح دراسة نقلها وضمها إلى سيادة الدولة الفلسطينية المزمع قيامها، وذلك لتحقيق غرضين الأول زيادة مساحة الأراضي التي سيتم من خلالها تعويض الدولة الفلسطينية بعد تجريدتها من السيادة على الأغوار والبحر الميت والقدس، والثاني هو التخفيف من المعضلة الديمغرافية داخل دولة "إسرائيل" عبر تخفيف أكبر قدر ممكن من السكان العرب داخلها ونقلهم إلى داخل مناطق وحدود الدولة الفلسطينية.

وقد جاء في الخطة: ((تتألف مجتمعات المثلث من كفرقرع، وعرعرة، وبادقة الغربية، وأم الفحم، وقلنسوة، والطيبة، وكفر قاسم، والطيرة، وكفر برعم، وجلجولية. حددت هذه المجتمعات التي تعطي لنفسها الهوية الفلسطينية، أساساً لتخضع إلى الحكم الأردني خلال مفاوضات خط الهدنة لعام 1949م، ولكن استرجعتها "إسرائيل" في نهاية المطاف لأسباب عسكرية تم تخفيفها منذ ذلك الحين. إذاً تدرس هذه الرؤيا، بموجب اتفاق، احتمال إعادة رسم حدود "إسرائيل" بطريقة تجعل مجتمعات المثلث جزءاً من دولة فلسطين)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 24).



الخريطة - 3: القرى والبلدات العربية (باللون الأحمر) في منطقة المثلث

إنّ هذه التجمعات يقطنها قرابة الثلاثمائة ألف فلسطيني ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية، وهي كما أشارت الخطة تعرف نفسها إلى حد كبير على أنها فلسطينية. وينسجم طرح خطة صفقة القرن بخصوصها واقتراح ضمّها لسيادة السلطة الفلسطينية، مع طرح ومشروع عضو الكنيست ووزير

الخارجية الإسرائيلي الأسبق، أفيغدور ليبرمان، الذي دعا له خلال السنوات الأخيرة، إلى ضم أجزاء من المثلث إلى السلطة الفلسطينية، في إطار تبادل أراضٍ (ترانسفير)، وذلك بهدف تقليل عدد العرب في داخل الأراضي الإسرائيليّة، وزيادة نسبة اليهود السكانيّة. وتعد منطقة "المثلث" مصدر قلق ديموغرافي لـ "إسرائيل"، إذ يصل التعداد السكاني فيها للعرب إلى نحو نصف مليون نسمة.

ومن أهم الملفات المتعلقة بتسوية الصراع في فلسطين هي ما يتعلق بما يعرف بـ "التسويق الأمني". وقد تطرقت له هذه الخطة، مؤكدةً على ضرورة استمراره وتعزيزه بين "إسرائيل" والدولة الفلسطينية الجديدة المزمع قيامها بموجب الخطة، مع التأكيد بأن هذه الدولة ستكون بدون جيش، وتحفظ فقط بمهام حفظ الأمن الداخلي. وقد جاءت هذه التوصيات المشددة على ضرورة نزع سلاح الدولة الفلسطينية متأثرة بتجربة الانسحاب من قطاع غزة عام 2005م وما أعقبها من قيام تشكيلات مسلحة تستهدف أمن "إسرائيل"، ممثلة بالفصائل التابعة لحركة حماس والجهاد الإسلامي والجهة الشعبية.

جاء في الخطة النصّ على: ((تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح بالكامل وتبقى كذلك)). و: ((ستزوّد دولة فلسطين بقوّات أمنية قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي ومنع الهجمات الإرهابية داخل دولة فلسطين وضد دولة "إسرائيل" والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية)). ومع تحديد مهام قوات الأمن الفلسطينية بأنها: ((تتمثل مهمة قوّات الأمن في دولة فلسطين في النظام العام، وإنفاذ القانون، ومكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، وحماية المسؤولين الحكوميين وكبار الشخصيات الأجنبية، والاستجابة للكوارث)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 37).

وفيما يخصّ مسألة اللاجئين فإنّ الخطة تتصّ بصراحة على ضرورة إنهاء قضيتهم وذلك عبر واحد من ثلاثة مسارات إما عودة البعض منهم إلى الدولة الفلسطينية الجديدة أو دمج البعض الآخر

في الدول المستضيفة، أو دمج نحو خمسين ألف منهم في دول أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وبهذا، جاء في الخطة: ((يجب أن ينهي اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، على نحو كامل وتام، جميع المطالبات المتعلقة بوضع اللجوء أو الهجرة، ويجب أن يُلغى حق عودة أيّ لاجئ فلسطيني أو استيعابه في دولة "إسرائيل")). و: ((تقوم هذه الورقة على تصوّر ثلاثة خيارات للاجئين الفلسطينيين: استيعابهم في الدولة الفلسطينية. دمجهم محلياً في الدول المضيفة لهم حالياً. قبول خمسة آلاف لاجئ سنوياً على مدى عشرة أعوام في الدول الأعضاء المنفردة في منظمة التعاون الإسلامي التي توافق على المشاركة في عملية إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 52).

إنّ ما تقترحه الخطة بخصوص حل مسألة اللاجئين يضاعف من مخاوف الحلّ على حساب الأردن، إذ أنّها عملياً تتضمن تصفية لـ "حق العودة". فالدولة الفلسطينية التي كان من المفترض أن يعود اللاجئين لها هي دون الحد الأدنى المرجوّ من حيث الحدود والأراضي، والعاصمة، فهم بالتالي يعودون إلى جغرافيا مرشحة لأن تكون دولة فاشلة أو شبه فاشلة باستمرار، بسبب فقدان سيادتها وسيطرتها على الجغرافيا المتصلة والموارد والحدود والمعابر. كما أن موضوع عودة أعداد من الفلسطينيين لها ستكون خاضعة لترتيبات وموافقة من قبل الجانب الإسرائيلي وهو ما يجعل من غير المضمون عودة نسبة كبيرة منهم خلال المدى المنظور مقابل تزايد امكانية توطين أعداد أكبر منهم في بلدان اللجوء وه وما تشير له الخطة وتقترحه صراحةً.

ومن ثم تبرز المخاوف بأن المرحلة التالية من "صفقة القرن"، ستكون على حساب الأردن، عبر العودة إلى ما يسمّى الخيار الأردني لحل القضية الفلسطينية، أيّ توطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وحلّ مشكلة السكان على حساب الأردن، وهو خيار لا يوجد له بديل واقعياً،

إذ سيتم وفقاً لهذه الخطة وأد حل إقامة الدولة الفلسطينية، وسيكون الأردن هو الطرف الذي سيتحمل عبء التعامل مع الكتل السكانية. وفي مقدمة ذلك سيكون التعامل والوضعية الجديدة لقرابة مليون لاجئ فلسطيني في الأردن لا يملكون الجنسية الأردنية، ما سيضطر الأردن إلى التعامل معهم بمنظور قانوني مختلف. وتبرز ذات المخاوف في حالة لبنان كذلك.

ومن ضمن ما تقدمه الخطة من تحفيزات، تؤكد على أنه سيكون هناك سعي من أجل تقديم تعويضات للاجئين، وذلك عبر تأسيس صندوق مخصص لذلك: ((سنسعى إلى جمع الأموال اللازمة لتقديم بعض التعويضات للاجئين فلسطينيين. وستوضع هذه الأموال في صندوق باسم "صندوق اللاجئين الفلسطيني" يديره أمناء تعيينهم كل من دولة فلسطين والولايات المتحدة)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 53).

وتؤكد الخطة على أنه فيما يتعلق بعودة اللاجئين إلى دولة فلسطين فإن ذلك يجب أن يأتي وفق صيغة من المتابعة المشتركة من قبل كل من "إسرائيل" وفلسطين: ((يجب أن يتفق الطرفان على معدّل حركة اللاجئين القادمين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين، وأن يُنظّم وفق عوامل مختلفة، بما في ذلك القوى الإقتصادية والهياكل التحفيزية، بحيث لا يتجاوز معدّل دخول اللاجئين حجم تطوير البنية الأساسية واقتصاد دولة فلسطين أو يطغى عليه، ولا يزيد المخاطر الأمنية على دولة "إسرائيل"، لذا، يجب تعديل هذا المعدّل مع مرور الوقت حسب الاقتضاء)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 53).

وتصل مقترحات الرؤية إلى ما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل شامل وتحقيق تطبيع إسرائيلي مع جميع الدول العربية وإنهاء كافة أشكال المقاطعة العربية لإسرائيل، إذ تضمنت الخطة النص على: ((تأمل الولايات المتحدة أن تقدم فوراً الدول العربية، التي لم تتوصّل بعد إلى

السلام مع دولة "إسرائيل"، على تطبيع العلاقات معها، وصولاً إلى التفاوض حول اتفاقيات سلام)).
 و: ((تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق التعاون الكامل بين البلدان العربية ودولة "إسرائيل"، ليصب ذلك في صالح دول المنطقة كافة. فيجب، على سبيل المثال، تنفيذ رحلات جوية بين الدول العربية ودولة "إسرائيل" من أجل تعزيز السياحة العابرة للحدود والسماح للعرب بزيارة المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية في دولة "إسرائيل"). و((ستشجع الولايات المتحدة الدول العربية، بقوة، على البدء بتطبيع علاقاتها مع دولة "إسرائيل" والتفاوض على معاهدات السلام الدائمة)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 56).

في ضوء كل ما تقدم، تلخص الدراسة إلى أن أطروحة "صفقة القرن" جاءت ضمن مسعى لتكريس مبدأ "السلام مقابل السلام"، وتجاوز معادلة "السلام مقابل الأرض"، حيث إن "إسرائيل" مع هذه الاتفاقية تسعى للحصول على الاعتراف الكامل والسلام التام من قبل الدول العربية وذلك دون التنازل عن أجزاء كبيرة من الأراضي التي تم احتلالها في العام 1967م، ويأتي هذا المسعى في إطار سياق إقليمي أوسع عنها تدشين علاقة تحالف بين "إسرائيل" وعدد من الدول العربية في مواجهة إيران، إذ تسعى "إسرائيل" في ذلك لاستغلال مخاوف بعض الدول العربية المتصاعدة من النفوذ الإيراني في المنطقة.

وقد تزامن ذلك بعد مرور نحو العقد على اندلاع أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي"، والعقدين على احتلال العراق، وما نجم عنهما من تراجع وانحيار على مستوى النظام الإقليمي العربي، وتراجع دور دول مركزية مثل العراق، وسوريا، ومصر، والتي مثلت تاريخياً ثقلًا مهمًا في القضية الفلسطينية، ما عني أن الفرصة سنحت أمام الإدارة الأميركية و"إسرائيل" لممارسة مزيد من الضغط على الفلسطينيين والأردن للقبول بالصفقة.

إن المؤكد بخصوص هذه الصفقة إنها أقرب إلى مؤامرة ومشروع تصفية. إنها فرض لإرادة سياسية لقوى مهيمنة تتجاهل وتتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني، وتضع حلولاً غير عادلة لمسائل الحلّ النهائي وذلك في ظل تجاهل الجانب الفلسطيني وما يترتبه، واستبعاد دورهم كشركاء في وضعها، إذ لم يتم التشاور معهم بشأنها، وإنما تم وضع الصفقة في شكل من جانب واحد وبحيث يتم فرضها من قبل إدارة ترامب و"إسرائيل" عليهم.

المبحث الثاني الأبعاد الاقتصادية لمشروع صفقة القرن

حملت الخطة المقترحة العنوان: "السلام من أجل الازدهار"، وهي تركز منذ بدايتها وحتى نهايتها وعلى امتداد صفحاتها على الاقتران ما بين تحقيق السلام السياسي وتحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادي عبر تقديم وعود بتدفق الاستثمارات إلى فلسطين حال تطبيق مراحل الخطة، ومع وعود بتحقيق نهوض اقتصادي شامل، يترافق مع تطوير المنشآت والمرافق والبنى اللازمة لتحقيق هذا النهوض في دولة فلسطين.

ومن الوعود التي تبشّر بها الخطة، تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي وتوفير أكثر من مليون فرصة عمل: ((من شأن تسوية مسائل الوضع النهائي بالطريقة الموضحة في هذه الرؤية إن توجّد الظروف اللازمة لتبدأ الاستثمارات بالتدفق إلى المنطقة. وحسب تقديرنا، سيحدث الجمع بين هذا الحلّ السياسي والرؤية الاقتصادية للاستثمارات والإصلاحات الحكومية التي وضعناها نمواً اقتصادياً تاريخياً. كذلك نقدر أنّ الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني الذي يُعاني ركوداً، قد يتضاعف خلال عشرة سنوات، ليوثّر أكثر من مليون فرصة عمل جديدة، ويخفّض معدل البطالة إلى ما دون العشرة في المائة، ومعدّل الفقر إلى النصف)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 10).

بل إن وعود الازدهار تتجاوز حدود فلسطين لتشمل عموم الجوار العربي ومنطقة الشرق الأوسط، جاء في مقدمة الخطة: ((في حال تحقيق السلام قد يسهم التعاون الاقتصادي والأمني بين دولة "إسرائيل" وجيرانها العرب في بناء شرق أوسط مزدهر تجمعهم رغبة مشتركة في تحقيق الأمن والاستفادة من الفرص الاقتصادية. ويمكن لهذه الرؤية، في حال تنفيذها، أن تتيح تشغيل الرحلات

الجوية المباشرة بين دولة "إسرائيل" وجيرانها، لنقل الأشخاص وللتجارة)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 9).

وتؤكد الخطة بأن من بين أولى الأهداف والدوافع وراء تقديم مشروع "صفقة القرن" هو أن الدول الداعمة والمانحة التي تقدم المساعدات للجانب الفلسطيني باتت تشعر بأن هناك عد جدوى من الاستمرار في تقديم المساعدات دون تحقيق التحوّل السياسي والتسريع منه، مبيّنة أن هذا المشروع يستهدف التقليل من الاعتماد الفلسطيني على المساعدات عبر قيام اقتصاد فلسطيني فعّال وقادر على النهوض وتحقيق الاستمرارية والديمومة وتلبية احتياجات وتحسين رفاهية الشعب الفلسطيني: ((إنّ الدول التي تبرعت بأموال للفلسطينيين على مدار النزاع تواجه جميعها تحديات واحتياجات كبيرة أخرى، وهي تزيد ضمان أن يتم إنفاق المساعدات للفلسطينيين بحكمة وأن تتضاءل على نحو ملموس مع مرور الوقت. وجرى تطوير هذه الرؤية للحدّ من اعتماد الفلسطينيين على المساعدات من المجتمع الدولي مع مرور الوقت. فهدف اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني هو توليد اقتصاد فلسطيني مزدهر ودولة قابلة للحياة)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 19).

وتؤكد الخطة أيضاً على وضع رؤية اقتصادية مفصّلة لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الإقتصاد الفلسطيني في حال تحقيق السلام، فيأتي التأكيد على أنّ هذه الخطة ((تتوخّى بناء صندوق تمويل دولي من أجل تطوير المناطق الخاضعة لتبادل الأراضي المخصّصة لدولة فلسطين، وإدخال التحسينات على البنى الأساسية، واتخاذ جميع التدابير الأمنية التي ينصّ عليها اتفاق السلام بين "إسرائيل" وفلسطين والتي تتضمن إنشاء المرافق المرفئية، والجسور، والأنفاق، والأسيجة، والمعابر الفوقية، والسكك الحديدية، والمعابر الحدودية)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 25).

وتعتبر مسألة الموانئ من أهم ما ركزت عليه الخطة باعتبارها مرافق حيوية تضمن نهوض وديمومة الإقتصاد الفلسطيني مستقبلاً. ومن أجل ذلك تقترح الخطة أن تستفيد دولة فلسطين من الموانئ الإسرائيلية إلى حين توفر الفرصة الملائمة لإنشاء مرفأ فلسطيني، وفي هذا الصدد نصّت الخطة على: ((ستستفيد دولة فلسطين، إلى حين إنشاء مرفأ خاص بها، من نفاذ خاصّ إلى بعض الموانئ المُحدّدة في ميناء حيفا وميناء أشدود))، وعلى أن: ((ستسمح "إسرائيل" لدولة فلسطين باستخدام منشآت مُخصّصة في مينائي حيفا وأشدود وإدارتها من دون المساس بسيادة دولة "إسرائيل". ويتمثل الهدف من هذه المنشآت في استفادة الدولة الفلسطينية اقتصادياً من خلال الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 22).

كما وتضمّنت الخطة مقترحاً لإنشاء ميناء مستقبلاً في غزة ولكنها ربطت ذلك بتحقيق تحوّل شامل في غزة بما في ذلك نزع سلاحها وانتهاء أي وجود لفصائل معادية لإسرائيل فيها، جاء في نصّ الخطة: ((لقد زاد غياب الموانئ من تكاليف النشاط الإقتصادي الفلسطيني. وبالرغم من أنّ الدولة الفلسطينية ستضم غزة، إلّا أنّ التحدّيات الأمنيّة تجعل بناء ميناء في غزة قضية إشكاليّة في المستقبل المنظور. الرؤية تصبو لتحسين الإقتصاد الفلسطيني وحماية الأمن الإسرائيلي وتوفير السبل للدولة الفلسطينية لكي يكون لديها ميناؤها الخاص في غزة مستقبلاً)). وفيما يتعلق بالشرط لتطبيق هذه المشاريع في غزة: ((يجب أن تمتلك دولة فلسطين بعد خمس سنوات من توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، وعلى افتراض توفير الرضا التامّ عن المعايير المرتبطة بغزة، الحقّ في إقامة جزيرة اصطناعيّة على ساحل غزة بهدف إنشاء مرفأ)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 47).

كما تشمل الخطة على مقترحات تتعلق بإنشاء مناطق الحرّة وتقديم الإعفاءات الجمركيّة، جاء فيها: ((مع مراعاة موافقة المملكة الأردنية الهاشمية، سيتم إنشاء منطقة تجارة حرّة بين المملكة

الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين لتسريع التعاون الإقتصادي بين البلدين)). وعن الإعفاءات الجمركية: ((ستواصل الولايات المتحدة تطبيق الإعفاءات الجمركية على البضائع القادمة من كل المناطق التي تتمتع بهذه المعاملة، وستتفاوض مع دولة فلسطين على اتفاقية تجارة حرة)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 44).

ومن ضمن ما تشمله الخطة في جانبها الإقتصادي، مقترحات من أجل تفعيل الأنشطة السياحية في الدولة الفلسطينية، وبخاصة فيما يتعلق بالسياحة الدينية في القدس: ((يجب أن تسمح "إسرائيل" لدولة فلسطين بتطوير منطقة سياحية عالمية ويجب أن تدعم السياحة الإسلامية إلى القدس ومواقعها المقدسة. نتوقع أيضاً أن تصبح هذه المنطقة مركزاً سياحياً مزدهراً وناصباً بالحيوية يتضمن وسائل نقل عامة حديثة توفر سهولة التنقل إلى الأماكن المقدسة ومنها)). مع التأكيد على أن: ((سوف تعمل الولايات المتحدة مع السلطة الفلسطينية لتحديد المشاريع الإقتصادية للقدس ودمج هذه المشاريع في خطة السلام من أجل الازدهار)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 31).

ومن ضمن الأنشطة السياحية التي تقترحها الخطة كذلك، أنشطة السياحة في البحر الميت: ((ستسمح دولة "إسرائيل" لدولة فلسطين ببناء منطقة منتجعات في شمال البحر الميت، من دون المساس بسيادة دولة "إسرائيل" في هذا المكان)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 47).

وقد تضمنت الخطة التي تم تقديمها في مؤتمر البحرين عام 2019م تفصيلاً للمبادرات الإقتصادية المرافقة لمشروع صفقة القرن، والتي تتكوّن من ثلاث مبادرات، إمكانية تسهيل أكثر من خمسين مليار دولار من الاستثمارات الجديدة على مدى عشرة سنوات، وهو ما وردت الإشارة إليه كذلك بإيجاز ضمن نص الخطة (السلام من أجل الازدهار). وبحيث أن المبادرة الأولى تتضمن: إطلاق الإمكانيات الإقتصادية للشعب الفلسطيني، وتطوير حقوق الملكية والعقود، وسيادة القانون،

وإجراءات مكافحة الفساد، وأسواق رأس المال، والهيكلية الضريبية، إصلاحات على صعيد السياسات، مصحوبة باستثمارات استراتيجية في البنى الأساسية من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمو القطاع الخاص، وتدفع مليارات الدولارات من الاستثمارات إلى قطاعات مختلفة من الإقتصاد الفلسطيني. ومع وعود بأن النمو الإقتصادي الناتج من هذه التدابير سوف يعمل على إنهاء أزمة البطالة وتحويل الضفة الغربية وغزة إلى مركز للفرص (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 33).

أما المبادرة الثانية فتشمل توسعة مجموعة البرامج التي تحسّن بشكل مباشر من رفاهية الشعب الفلسطيني من خلال خيارات التعليم الجديدة وزيادة التدريب المهني والتقني، إضافة إلى تعزيز نظام التعليم الفلسطيني، وتحسّن الوصول إلى الرعاية الصحيّة عالية الجودة، وتحسين الأنشطة الترفيهية والثقافية. في حين تشمل المبادرة الثالثة مخططاً لتعزيز مؤسسات الحكم الفلسطيني، وتحسين قدرة القطاع العام في إجراء التحسينات والإصلاحات اللازمة لتحقيق نجاح اقتصادي طويل الأجل (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 34).

إلا إن الخطة تتضمن اشتراطات من أجل تنفيذ ما تقدمه "خطة السلام من أجل الازدهار" من وعود، ومن ضمن ما تشترطه: ((قيام دولة فلسطين بإنشاء مؤسسات مالية وشفافة ومستقلة وجديرة بالائتمان قادرة على الانخراط في معاملات السوق الدولية، وإنشاء نظام حكم مناسب لضمان الاستخدام السليم للأموال، وإنشاء نظام قانوني يحمي الاستثمارات ويعالج التوقعات التجارية)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 54).

وتبقى أهم الاشتراطات هي ما يتعلق بالشق الأمني، والربط بين تحقيق الازدهار الإقتصاد وما بين تحقق الاعتبارات السياسية والأمنية، فعن تطوير قطاع غزة وما يتصل به من مناطق تذكر الخطة: ((لا بدّ من أن يسمح أيّ حلّ مقبول بمرور البضائع حتى يتمكن اقتصاد غزة من الازدهار،

مع التأكيد من معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 18).

وفي هذا السياق تشير الخطة إلى أهمية تحقيق الاشتراطات الأمنية إذ أنها تؤثر بشكل مباشر على الاستثمارات الاقتصادية والجدوى من ضحّها، فتوضّح: ((بعد سنوات من عدم التقدم يشعر مجتمع المانحين بالإرهاق ويُحجم عن القيام باستثمارات إضافية طالما إن هيكل الحكم في غزة يديره إرهابيون يثيرون مواجهات تؤدي إلى المزيد من الدمار والمعاناة لأهالي غزّة)) (خطة إدارة ترامب للسلام، 2020: 41). فهي بذلك تشير إلى أن استمرار الحروب والمواجهات المسلحة سيدفع باتجاه الإحجام عن تقديم المزيد من اي مساعدات أو الإقبال على الاستثمار في فلسطين.

إلا أنه وإزاء هذه الوعود فإن الطرف الفلسطيني يظلّ متشككاً ويعشر بأنها وعود غير مضمونة التحقق، وأن الهدف الفعلي من طرحها هو الوصول إلى ما تتضمنه الصفقة من تنازلات من قبل الجانب الفلسطيني وبما في ذلك نزع السلاح، وذلك كنوع من المقايضة، أكثر من كونها خطوات عملية تهدف لتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة في الدولة الفلسطينية، خاصة وأن الجانب السياسي من الصفقة يفضي إلى قيام دولة فلسطينية غير قابلة للحياة وتحقيق التنمية والازدهار، حيث إن هذه الدولة ستكون فاقدة السيطرة والسيادة على الحدود والمعابر وستكون خاضعة باستمرار للتحكم من قبل الدولة الإسرائيلية، بما في ذلك قدرتها على الاستيراد والتصدير، وبالتالي ما يعني خضوعاً وفشلًا بنيويًا دائماً على المستوى الإقتصادي.

لقد تضمن ندوة المنامة الإقتصادي في أيار/مايو 2019 الإشارة إلى بعض ملامح الجانب الإقتصادي لـ "صفقة القرن"، حيث سيتم ضخ خمسين مليار دولار في المناطق الفلسطينية، مع الإعلان بأن هذا المبلغ سوف يتم جمعه وإدارته من خلال إنشاء صندوق خاص، وأن الاستثمارات

لن تكون قاصرة على الأراضي الفلسطينية فقط، بل ستشمل دول الجوار، مثل مصر والأردن ولبنان. كما أعلن في الندوة، أن هذه الاستثمارات سوف تتحقق على مدار عشر سنوات، أيّ بمتوسط خمس مليارات دولار في العام، وبالتوزيع على نحو أربع دول (الأراضي الفلسطينية، ومصر، والأردن، ولبنان) يصبح الثمن هزياً، وهو أقل حتى من المبالغ التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية من قبل بعض الدول مثل قطر، أو النفقات التي يتكفل بتقديمها سنوياً كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث

الآثار الاجتماعية لمشروع صفقة القرن

في حال تم تنفيذها، فإن خطة "صفقة القرن" كان سوف يترتب عليها آثار سلبية بالغة على المستوى الاجتماعي في فلسطين، تؤدي إلى تفكك وإضعاف وانهيار النسيج والبنى الاجتماعية للشعب الفلسطيني، من وحدة العشيرة والعائلة وحتى الأسرة، وذلك بالتزامن مع حالة الانهيار الاقتصادي والسياسي المتوقعة.

ويأتي بذلك بالأساس انطلاقاً من حقيقة أن هذه الخطة تدعو لإقامة دولة فلسطينية غاية في الهشاشة والضعف، إذ أنها دولة دون أي تواصل جغرافي متصل، ومنفصلة عن دول الجوار، وهي أقرب إلى مجموعة من الجزر السكانية، أو "السجون الكبيرة" المنفصلة عن بعضها.

وفقاً للخطة المقترحة، ستكون الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية محاطة بالمستوطنات التي يسكنها المستوطنين وهو ما يفرض تحديات وترتيبات أمنية مشددة، بما في ذلك من وضع وإقامة الحواجز والشوارع الالتفافية، كما أنه سيكون باستطاعة "إسرائيل" أن تغلق أي منطقة بكل سهولة لأنها تمسك بالمفاصل والمناطق ذات الأفضلية من ناحية التحكم بالترتيبات الأمنية في الضفة الغربية.

كل ذلك سيكون له تبعات بالغة على الصعيد الاجتماعي، بما في ذلك الاستمرار في عزل مكونات وأجزاء الشعب الفلسطيني عن بعضها، واستمرار الشعور بالحصار والخضوع والتحكم من قبل الاحتلال، وما يؤدي له ذلك من مفاومة الضغوط على الفلسطينيين، وهو ما تكون له تبعاته بالضرورة على إضعاف النسيج الاجتماعي الفلسطيني، ومع ما له من آثار بالغة السلبية على الإقتصاد، فإن هذه المصاعب الاجتماعية ستكون جزءاً من خطة أوسع للتهجير الناعم للشعب

الفلسطيني من أرضه إلى خارج فلسطين ما سيمكّن الاحتلال تدريجياً من اطباق سيطرته شيئاً فشيئاً على كامل التراب الفلسطيني وذلك بالتزامن مع تفكك النسيج والوجود للمجتمعات الفلسطينية في فلسطين.

إنّ كَوْن جغرافيا الدولة الفلسطينية المقترحة مُقطّعة الأوصال فإن ذلك يعني استمرار الخضوع لآليات التحكم والإخضاع الممارسة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ستكون الضفة الغربية بالنسبة لـ "إسرائيل"، وفقاً لذلك، عبارة عن تجمعات سكانية ضمن سجون كبيرة محاطة بـ "إسرائيل"، تستطيع أن تغلقها وتعزلها عن بعضها متى تشاء، وأما النمو السكاني والحضري فيها فلن يكون متاحاً على المطلق وإلى الأبد، بل على العكس. فأى فائض سكاني سيتم تهجيريه بطريقة ناعمة وغير مباشرة، وخاصة في ظل الفشل والتردي على مستوى الأحوال الإقتصادية لهذه التجمعات الفلسطينية المتفرقة والمسماة تجاوزاً "دولة".

إنّ خطة صفقة القرن تضمنت طرح مخطط لمدّ نفق بين غزة والضفة الغربية ليكون ممراً آمناً واصلًا بينهما، إلا أن هذا البند ووفقاً للعقلية الإسرائيلية التي تفضل دائماً الميل للإخضاع والتوسع والهيمنة، سوف لن يلقى قبولاً إسرائيلياً ومن المرجح أن تتم عرقلته. وقد كان هناك بالسابق حديث إسرائيلي عن الربط بين غزة والضفة عبر جسر فوقيّ، إلا أن المقترح في الخطة تحوّل إلى الحديث عن مدّ نفق بينهما. إلا أن المتوقع هو عرقلة هذا المقترح، لأن الجانب الإسرائيلي غير معنيّ بالتواصل الجغرافي بينهم، وهو حريص على إعاقة أيّ عوامل قد تؤدي إلى تدعيم وتعزيز ترابط وممكّنات وقوة الكيان الفلسطيني، بل إن الإسرائيليين حريصين على تقطيع أوصال الشعب الفلسطيني، وذلك بدافع من منطق التخوّف من تعرضهم للمزاحمة من قبل كيان آخر يقوم داخل حدود التراب الفلسطيني، وهو ما ينعكس على الصعيد الاجتماعي-السياسي عبر التوجه لحالة من تكريس سياسات

وأسس دولة الفصل العنصري، "الأبارتهايد"، حيث يكون العنصر الإسرائيلي، صاحب القوة والهيمنة، متحكماً، بالعنصر العربي الفلسطيني، العنصر الأضعف عسكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

أمر آخر يؤدي إلى إضعاف الوجود والكيان الاجتماعي الفلسطيني وفقاً لما جاء في مقترح "صفقة القرن" من مضامين، هو أن أيّ دولة فلسطينية سوف تقام وفقاً للمخطط الذي تضمنته الصفقة، لن يكون لها أي تواصل جغرافي حتى مع دول الجوار، ما يعني بالتالي قطع أواصر التواصل السكاني والاجتماعي مع المحيط العربي وبقائه تحت التحكم والإخضاع، ما يؤدي بالتالي إلى إضعاف المجتمع الفلسطيني نتيجة عزله عن الحركة والتداخل مع محيطه العربي التي قد توفر له الاسناد وتعزز من تماسكه وحيويته ونشاطه.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن جانب من التفكك الاجتماعي الفلسطيني يأتي كنتيجة لتدهور حالة الإقتصاد الفلسطيني في الدولة المقترحة، إذ أن الفرص الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ستكون متعزّرة ومحدودة، فكل شيء سيكون تحت السيطرة والتحكم الإسرائيلي، وهو ما سيترك تأثيرات وتداعيات اجتماعية بلا شك، نتيجة انتشار ونفسي الفقر والبطالة بالدرجة الأولى.

وبسبب من طبيعة المضامين الاقتصادية التي تنطوي عليها صفقة القرن، وما يمكن ان تؤدي إليه من تقاوم الوضع الإقتصادي الفلسطيني سوءاً، فإنّ هذا الأمر سينعكس بالضرورة على الجانب الاجتماعي الفلسطيني، ذلك أنّ المناطق التي سيتم ضمّها لإسرائيل من الضفة بموجب الخطة، هي المناطق الأغنى من ناحية موارد المياه والمعادن وبخاصة المحاجر، كما أنّ المناطق التي سيتم ضمها تشمل سلة الغذاء الفلسطيني، منطقة الأغوار، وحيث سيكون على الموجودين في هذه المناطق إما العمل داخل "إسرائيل" أو الهجرة منها. وبذلك فإن قيام اقتصاد قادر على النهوض بالمجتمع الفلسطيني سيكون متعزراً بحسب ما تفرضه وتقرّره خطة صفقة القرن.

أما تبقى من أراضي (ج) بحسب الصفقة، وهو ما نسبته (20-30%) منها، فسوف يكون لتوسيع بعض المناطق غير الحيوية وغير ذات الأهمية الأمنية أو الإقتصادية لـ "إسرائيل"، ويمكن من خلالها توسيع مساحات المدن والبلدات الفلسطينية، ولكنها ستكون مدن وتجمعات حضرية مقترنة بأزمات اقتصادية واجتماعية مزمنة، نتيجة لواقع وحقيقة أنها في حصار وقيد دائم مع الجغرافيا السياسية الجديدة التي تقرها وتفرضها الصفقة.

كذلك مما سيكون له آثار وتبعات اجتماعية مهمة هو اقتراح الخطة جعل مدينة القدس عاصمة غير مقسمة لدولة "إسرائيل"، بما في ذلك من وضع للأماكن المقدسة، بما فيها المسيحية والإسلامية، تحت السيطرة الإسرائيلية، وبحيث يتم التحكم من قبل "إسرائيل" بإمكانية زيارتها وأعداد الزوار من الفلسطينيين المسموح لهم بالوصول لها، وهو ما يعني عملياً فصل الفلسطينيين عن الأماكن المقدسة الخاصة بهم، وبذلك سيتم ضرب وزعزعة ما تمثله وتجسده هذه الأماكن من قيمة تاريخية وحضارية والثقافية ورمزية لدى الشعب الفلسطيني باعتبارها رمز جامع يوحد الشعب الفلسطيني ويعزز من شواهد حضوره التاريخي المتجذر في أرض فلسطين، وهو ما سيتسبب في إضعاف الوجود الفلسطيني على المستوى المعنوي والرمزي، ويترك آثاره بالتالي على مستوى التماسك والترابط الاجتماعي-السياسي.

الفصل الخامس

الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة

وجّهت الحركة الصهيونية مساعيها وجهودها منذ بدايتها نحو تحقيق السيطرة والامتلاك الأكبر مساحة ممكنة من الأرض في فلسطين. وسّعت في سبيل تكريس تلك السيطرة لرفدها بعملية الشراء والتملك للأراضي، وتطوير الأنشطة الزراعية والصناعية فيها، وجذب المهاجرين، وبناء المستوطنات والمدن. فمنذ البداية، اقترنت الأرض وإحكام السيطرة عليها بأنوية المشروع الصهيوني، ولأن هذا المشروع يفترض النقاء، من جهة اعتبار أنه مشروع لتشييد "وطن قومي" لليهود، ما يقتضي نفي الآخرين من هذا الوطن القومي، إلا بالقدر الذي لا يضر وجودهم فيه بهذه الكينونة النقية المنشودة، فإنه اقترن نتيجة لذلك بعمليات التطهير والإبادة العرقية وسياسات الفصل العنصري ضد العنصر الآخر، المتمثل بالعرب الفلسطينيين الموجودين على أرضهم، فلسطين، التي أراد أن يجعل منها هذا المشروع الوطن القومي لليهود، "إسرائيل".

لقد كان المشروع والفكر الصهيوني باعتباره فكراً ومشروعاً قومياً إثنياً في المقام الأول دافعاً باستمرار باتجاه تبني السياسات التمييزية الإثنية، فالصهيونية حركة استعمارية هدفها تهويد الأرض، وهو ما جعل جوهر الصراع الصهيوني - الفلسطيني صراعاً على الأرض والهوية، ما ولّد بالتالي موجات العنف المتصاعدة والمتتالية والتي ترافقت مع تكثيف أنشطة الاستيطان واستمرار التوسّع في الأراضي المحتلة عامي 1948م و1967م. لقد نجم عن ذلك تشييد "إسرائيل" كيان "الأبارتهايد"، القائم على الفصل وعدم المساواة، وحصر الفلسطينيين في (غيتوهات) ضيقة كالمعتقلات، مع الاستمرار أيضاً في إنكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

وعلى الرغم من بروز تقبل ودعاوى للتسوية بين الإسرائيليين، وبالتحديد منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993م)، والتوجه المتزايد لقبول فكرة الدولتين، إلا أنه وبعد نحو العقدين من توقيع اتفاق أوسلو استمرت العقلية الصهيونية في الطغيان والهيمنة وبأعتى صورها، وتعبيراً عن ذلك جاء المشروع الأخير، "صفقة القرن"، كامتداد لعقلية الإقصاء والتطهير العرقي الصهيونية، حيث التمدد للكيان الإسرائيلي مقابل الحصر والعزل للفلسطينيين.

وجاءت "صفقة القرن"، كحلقة ضمن سلسلة وسياق أعمّ وممتد من التحولات والمشاريع الاستراتيجية الفاعلة على مستوى المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وفي ظلّ بيئة متوترة ومرتفعة الاضطراب على صعيد النظام الإقليمي العربي، والذي عانى من تداعيات ما عُرف بـ "الربيع العربي" وما سببه من خسائر على كافة الصُّعد، السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية، ومن استنزاف للموارد المادية والبشرية لعدد كبير من الدول العربية، ما جعل هذا النظام يتراجع إلى حالة تكاد تكون الأضعف منذ قيامه وتشكّله في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبحيث كانت الفرصة مواتية للجانب الإسرائيلي ومن خلفه الداعم الحليف الأمريكي له، من أجل فرض مخططات تصفية وتسوية شاملة للقضية الفلسطينية وبحيث يكون الجانب الفلسطيني والعربي هو المهضوم حقوقه فيها.

جاء هذا المشروع في ظلّ تفسّخ تحالفات، وتشكّل وقيام أخرى، واتساع مناطق نفوذ لقوى، وانحسار أخرى. وبحيث جاء التطلّع الإسرائيلي الاستراتيجي التوسّعي الذي يهدف للانقضاض على الجغرافيا المحيطة، لتجاوز عُقدة الأمن القومي الدائمة لديه، المتأنتية من كونه كياناً غريباً ودخيلاً في المنطقة، لا يتطابق معها سياسياً، ولا جغرافياً، ولا اجتماعياً، ولا ثقافياً، وبحيث كانت الرؤية الكامنة خلف المشروع تنظر له وتتمسّك به باعتباره السبيل لتجاوز المخاطر المستقبلية الاستراتيجية التي تهدد الأمن القومي للكيان الصهيوني.

لقد جاءت مضامين الصفقة متجاوزةً لكل المقررات الدوليّة، في ظل جملة من التنازلات المفروضة على الجانب الفلسطيني، وأهمها الاعتراف بيهودية دولة "إسرائيل"، والتنازل عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، والاعتراف بالقدس الموحّدة عاصمةً لإسرائيل، ونزع السلاح، والتنازل عن مناطق واسعة من الضفة الغربيّة، بما في ذلك فقدان السيادة على الحدود، وإيقاف رواتب أسر الأسرى والشهداء.

أما على صعيد المنطقة والإقليم، فقد جاءت الصفقة مشتملة على تقديم وعود استثمارية لدول المنطقة، وذلك في سياق ما يمكن اعتباره بمثابة إقامة "شرق أوسط جديد"، يتحقق فيه السلام القائم على أساس الرفاه الإقتصادي، ما يذكّر بنمط مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي نظّر ودعا له الرئيس الإسرائيلي الأسبق، شمعون بيرس، في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، عقب التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993م.

كما وجاء مشروع "صفقة القرن" ضمن سياق المشروع المعروف بـ "الشرق الأوسط الكبير" الذي كانت قد أعلنت عنه عدّة مرّات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كوندوليزا رايس، خلال عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، كما تقدّمت الإشارة لذلك. وهو المشروع الذي بدأ التمهيد له عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001م، والذي كان يهدف إلى إعادة رسم الجغرافيا السياسيّة للمنطقة من جديد على أسس تغيير الواقع السياسي، والاجتماعي، والإقتصادي في المنطقة من خلال "الفوضى الخلاقة" لإقامة نظام جديد يستند أسس طائفية وعرقية ودينية، وبحيث يتم إنهاء مفهوم ومسمى "المنطقة العربيّة" ويتم بذلك تبرير وجود "إسرائيل" كدولة يهودية ضمن منطقة من الكيانات المتشظية وغير المنسجمة.

وفي عهد إدارة الرئيس ترامب، ومنذ دخولها للبيت الأبيض، سعّت إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط على أسس جديدة، تركز على أساس استبدال الصراع العربي - الإسرائيلي بالصراع

العربي - الإيراني، باعتبار أن إيران، وليست "إسرائيل"، هي العامل الرئيس لتهديد أمن واستقرار المنطقة، وبأنه ينبغي توحيد الجهود في المنطقة لمواجهتها، لذلك خرجت من الاتفاق النووي مع إيران في أيار/مايو 2018 ومن ثم فرضت عليها عقوبات متصاعدة في إطار استراتيجية "الضغط الأقصى" بهدف إجبار إيران على التوصل لاتفاق جديد يشمل البرنامج الصاروخي، والنفوذ الإيراني في المنطقة. وفي هذا السياق، جاءت "صفقة القرن" كمحاولة لإقامة نظام جديد للأمن الإقليمي، تكون "إسرائيل" عضواً أساسياً فيه.

سعت إدارة ترامب لاستغلال حاجة دول الخليج لمواجهة التمدد والنفوذ الإيراني في المنطقة، من أجل دفعها لتأييد الصفقة بغض النظر عن مضامينها، وعن مدى تلبية هذا الطرح للحق الفلسطيني في دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وبغض النظر عن مدى توافقه مع قرارات الشرعية الدولية. فالدافع الرئيسي الذي انطلقت منه بعض الدول في إعلان الترحيب بالصفقة هو ضمان استمرار الموقف الأمريكي المتشدد تجاه إيران، وبخاصة أن طرح الصفقة على العلن في نهاية كانون الثاني/يناير 2020 جاء مباشرة عقب قيام الإدارة الأمريكية باغتيال قاسم سليمان، قائد فيلق القدس الإيراني، في بداية ذلك الشهر، وهو الذي كان يُنظر له باعتباره رأس حربة النفوذ الإيراني بالمنطقة. لقد استطاعت "إسرائيل" في ظلّ أحداث ما عُرف بـ "الربيع العربي" وما خلفه من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية على المنطقة، من اختراق جدار النظام الإقليمي العربي ونسج علاقات علنية وسرية مع بعض الدول العربية. وفي هذا السياق، جاءت "صفقة القرن" من أجل الإعلان عن تدشين نظام إقليمي جديد يقوم على أساس دمج إسرائيل في المنطقة، وإقامة نظام سياسي - اقتصادي تكون "إسرائيل" المحور والمركز فيه، وبما يضمن مصالحها ويعزز أمنها على المدى الاستراتيجي البعيد. وهو ما يمكن وضعه في إطار "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الهادف إلى إعادة رسم الجغرافيا

السياسية للمنطقة وهويتها بحيث تقوم فيها دول وكيانات على أسس عرقية ودينية، ويغدو بالتالي مبرراً وجود "إسرائيل" كدولة يهودية ضمن هذا النسيج المفتت والمقسم وغير المتجانس.

ثانياً: الاستنتاجات

في ضوء الإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. قامت الصهيونية على المزج والدعم المتبادل بين القومية والدين. إذ قامت بتحويل الدين إلى

عرق، وأصبح التحرر والمشروع القومي لليهود مسنوداً بالروايات الدينية. لقد استقت الحركة

الصهيونية رموزها القومية من التراث الديني اليهودي، ثم قامت بإفراغ هذه الرموز والأفكار

من محتواها الروحي والأخلاقي ونقلتها من مجالها الديني إلى المجال السياسي، خدمة

لمشروعها الاستعماري في أرض فلسطين. حيث جرى استخدام وتوظيف التراث والأساطير

الدينية في سبيل خدمة المشروع الصهيوني.

2. اعتمدت الصهيونية على المعتقدات الدينية اليهودية كمستندات ومقولات تخدم غايات التجيش

والتحشيد، وحاولت عبرها إيجاد الشرعة لمشروعها المتمثل في إقامة وطن قومي لليهود

المشتتين في أنحاء العالم. وبسبب التمسك بالتراث الديني اليهودي والاعتماد عليه كان الخيار

الصهيوني الراجح متجهاً نحو احتلال أرض فلسطين تحديداً دون غيرها، لكونها مسرح الأحداث

التي ترويه التوراة. وكان التحول الأهم الذي أحدثته الصهيونية في المعتقد اليهودي هو تغيير

مفهوم الخلاص، وتحويل دور اليهودي فيه من السلبي المتمثل بالانتظار والاكتفاء بالصلاة

والدعاء، إلى الإيجابي المتمثل بالمباشرة في العمل.

3. بالإمكان التمييز بين عدة تيارات اجتماعية وفكرية في أوساط الجماعات اليهودية الأوروبية

خلال القرن التاسع عشر، والتي جاءت كتفاعلات ضمن التحولات في البنية الاجتماعية

والاقتصادية التي تعرضت لها هذه المجتمعات آنذاك، إذ أنّ التحولات التي مرت بها المجتمعات الأوروبية أدت إلى تفكيك بنى المجتمعات اليهودية فيها، ومن ثم بدأت تتبلور التيارات التي تحاول إعادة بناء وموضعة التشكيل الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي للمجتمعات اليهودية. فكان هناك تيار ينادي بالحفاظ على الشكل التقليدي للعلاقات بين المجتمعات الأوروبية والمجتمعات اليهودية الموجودة فيها، وتيار كان يدعو للانخراط الكامل في المجتمعات الأوروبية مثل "الهسكله"، إضافة إلى التيار الصهيوني، الذي كان يرى بأن المجتمعات اليهودية مختلفة، وبأنها تشكل جماعة إثنية قومية واحدة، ويدعو لبناء وطن قومي لها خارج أوروبا. وقد انطلقت الصهيونية وبُنيت على أساس حلّ معضلة اندماج اليهود وتصادم موجات العداة للسامية في أوروبا، لتقدم حلاً عبر دمج هذه المسألة في الحركات والمخططات الاستعمارية، وبالتحديد المسألة الشرقية، والمصالح الاستعمارية للإمبراطورية البريطانية.

4. تعود أصول الفكر الصهيوني إلى عدّة روافد ومشارب، من بينها الرافد الديني اليهودي، ومن بينها كذلك الرافد الاستعماري الأوروبي، ففكرة أن تقوم فئة ما بتبني مسوغات ايديولوجية متنوعة وتنادي باستيطان بلد آخر ومن ثم تعمل على مأسسة المشروع الاستيطاني، كانت جزءاً من ممارسات الجماعات الأوروبية الاستعمارية الحديثة. وهذه البنية كانت أرضية أساسية، إلى جانب عدة روافد أخرى في العملية التي أفضت إلى صعود امكانية حلّ ما عرف بـ "المسألة اليهودية" من خلال هجرة جماعية لليهود الأوروبيين إلى بلد ما خارج القارة، وهو ما كان إن استقر الخيار فيه على أرض فلسطين وذلك يحكم ما تكتسبه من أهمية الموقع الجيوسياسي بالنسبة للمطامع الإمبراطورية، ومن ثم جرى التأكيد على الأبعاد المقدّسة لهذه الأرض.

5. القرارات بخصوص القضية الفلسطينية صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد فترة قصيرة من تأسيسهما عام 1945م، وبالتحديد منذ عام 1947م وهو العام الذي صدر فيه عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين، والذي كان بمثابة البداية الفعلية للقضية الفلسطينية وتداعياتها على المستوى الدولي، وخصوصاً مع وقوع الحرب العام 1948م، وما نتج عنها من احتلال أراضي عربية في فلسطين وولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وقد تركز التعامل الدولي بعد ذلك مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين بالمقام الأول، وذلك تحديداً منذ صدور القرار (194) عقب اندلاع حرب العام 1948م، ولم يجرِ التعامل معها بالمقام الأول باعتبارها قضية تقرير مصير وتحرر واستقلال لشعب واقع تحت الاحتلال.

6. بعد وقوع حرب حزيران/يونيو عام 1967م، اعتمد القرار (242) على تأكيد ضرورة الالتزام بحدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيو 1967م، وهو ما التزمت به كافة القرارات اللاحقة، بما فيها القرار (338) الصادر عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973م. إلا أنه يُلاحظ أنّ هذه القرارات لم تكن ملزمة لإسرائيل، بمعنى أنها لم تأتِ تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي ينبني عليه إيقاع عقوبات دولية في حال عدم الالتزام، وإنما ظلّت في إطار "الدعوة" وهو ما كانت "إسرائيل" مدركة له وبالتالي استمرت في التعنت ورفض تطبيق هذه القرارات.

7. التوسع الاستيطاني كان ولا يزال أحد الأعمدة الأساسية للمشروع الصهيوني، ولم يكن من الصدفة أن النظام الإسرائيلي لم يستطع حتى الآن تحديد حدوده الجيوسياسية، بسبب تبني عقيدة استيطانية تحرص على كسب المزيد من الأرض باستمرار مع "تطهيرها" عبر تهجير

سكانها الأصليين، ولقد أدى الاستمرار في سياسات الاستيطان وعد إيقافه والحدّ منه حتى بعض التوصل إلى اتفاقيات أوسلو عام 1993 إلى إجهاض حل الدولتين بدرجة كبيرة وبحيث لم يعد حلاً قابلاً للتطبيق على أرض الواقع باعتباره حلاً يتضمن قيام دولة فلسطينية تمتلك مقومات الديمومة والبقاء.

8. جاءت مضامين خطة "صفقة القرن" متجاوزةً لكل المقررات الدوليّة، في ظل جملة من التنازلات المفروضة على الجانب الفلسطيني، وأهمها الاعتراف بيهودية دولة "إسرائيل"، والتنازل عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، والاعتراف بالقدس الموحدة عاصمةً لإسرائيل، ونزع السلاح، والتنازل عن مناطق واسعة من الضفة الغربيّة، بما في ذلك فقدان السيادة على الحدود، وإيقاف رواتب أسر الأسرى والشهداء. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن هذه الخطة لا تؤسس لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وقادرة على تحقيق الاستقرار والاستقلال الإقتصادي على المدى الأبعد وإنما ستبقى بمثابة جغرافيا وتجمّعات سكانية خاضعة لإرادة الدولة الإسرائيلية، وبالتالي فهي تكرّس بذلك حالة "الفصل العنصري" القائمة بين العرب الفلسطينيين واليهود.

9. حملت خطة "صفقة القرن" عنوان "السلام من أجل الازدهار"، وهي تركز منذ بدايتها وحتى نهايتها على الاقتران ما بين تحقيق السلام السياسي وجلب الرفاه والازدهار الإقتصادي للمنطقة، عبر تقديم وعود بتدفق الاستثمارات إلى فلسطين حال تطبيق مراحل الخطة، ومع وعود بتحقيق نهوض اقتصادي شامل، يترافق مع تطوير المنشآت والمرافق والبنى اللازمة لتحقيق هذا النهوض في دولة فلسطين. لقد جاءت الصفقة مشتملة على تقديم وعود استثمارية لدول المنطقة، وذلك في سياق ما يمكن اعتباره بمثابة إقامة "شرق أوسط جديد"، يتحقق فيه السلام القائم على أساس الرفاه الإقتصادي، ما يذكّر بنمط مشروع "الشرق الأوسط الجديد"

الذي نظّر ودعا له الرئيس الإسرائيلي الأسبق، شمعون بيرس، في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، عقب التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993م.

10. بالرغم مما تحمله الصفقة من وعود اقتصادية تعد بالازدهار الإقتصادي للفلسطينيين إلا إنها في الواقع وعبر ما تقرره من تمزق جغرافي واجتماعي وسكاني وضعف للسيادة فإنها ستثبت أركان ضعف الإقتصاد الوطني الفلسطيني بسبب من امتلاك "إسرائيل" زمام التحكم بمفاصل السياسة والإقتصاد الفلسطيني بما في ذلك من التحكم في المعابر والعزل عن الحدود مع الدول الأخرى.

11. جاء مشروع "صفقة القرن" كحلقة ضمن سلسلة وسياق أعمّ وممتد من التحوّلات والمشاريع الاستراتيجية الفاعلة على مستوى المنطقة العربيّة ومنطقة الشرق الأوسط. وفي ظلّ بيئة متوترة ومرتفعة الاضطراب على صعيد النظام الإقليمي العربي، والذي عانى من تداعيات ما عُرف بـ "الربيع العربي" وما سببه من خسائر على كافة الصُعد، السياسية، والإقتصادية، والاجتماعيّة، ومن استنزاف للموارد الماديّة والبشريّة لعدد كبير من الدول العربيّة. كما يمكن قراءة المشروع باعتباره حلقة من حلقات مشاريع فاعلة على مستوى المنطقة، وفي مقدمتها "مشروع الشرق الأوسط الكبير" والقائم على تحويل المنطقة إلى نسيج من الكيانات المتميزة عرقياً، وبحيث يسهل اندماج الكيان الصهيوني فيها باعتباره دولة لليهود.

12. في حال تطبيقها فإن صفقة القرن كان سيكون لها تداعيات بالغة على المستوى المعنوي والرمزي، وذلك فيما يتعلق بالشعور الوطني والقومي لدى الفلسطينيين، إذ إنها كانت ستؤدي إلى غياب المعنى الحقيقي للدولة الفلسطينية، وخصوصاً الشعور بالانتماء والوطن المتجانس جغرافياً.

13. يبرز من بين تداعيات صفقة القرن كونها تؤدي إلى تداعيات على المدى الاستراتيجي تتمثل في ضعف الجانب الأمني للسيادة الوطنية الفلسطينية بشكل حكومة وسلطة لها سيادة وتملك القرار الوطني بسبب من خضوعها لسيادة أعلى منها، تتمثل بالسيادة الإسرائيلية والتي كانت الصفقة ماضية باتجاه ضمان التفوق الدائم التام لها على الأرض.

14. تؤدي صفقة القرن، في حال تنفيذ بنودها، إلى تداعيات خطيرة على المستوى الاجتماعي تتمثل في تمزق وضعف النسيج الاجتماعي بسبب من إضعاف الوحدة عضوية الاجتماعية الفلسطينية، بداية من تفكيك العائلة الصغيرة وحتى الممتدة والعشيرة، ووصولاً إلى إضعاف النسيج والروابط الاجتماعية على مستوى القرى والبلدات والمدن الفلسطينية، بسبب من الواقع الجغرافي الممزق والإقتصادي المتردي.

ثالثاً: التوصيات

1. ضرورة تحصين البيت الداخلي الفلسطيني، وضرورة تفعيل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وذلك يكون عبر التقدم في خطوات المصالحة وإنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني، والعمل على تحديث منظمة التحرير ومؤسسات السلطة الفلسطينية وتفعيل دورها على كافة الصعد والمستويات.

2. تشكيل إجماع عربي على مواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وذلك باعتبارها قضية عربية تمس الأمن القومي العربي بالمقام الأول، وتهدد بزعزعة دائمة للنظام الإقليمي العربي، وبما ينعكس سلباً على مصالح الشعوب العربية. ووضع برامج وخطط لتحسين الموقف العربي، بما في ذلك رفض التطبيع دون أن يحدث أي تقدم على صعيد تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية.

3. تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه، والقيام بما يلزم لتحقيق ذلك من تعزيز المؤسسات المدنية والأهلية الفلسطينية ودعم الإقتصاد الفلسطيني، وبحيث يكون المجتمع والإقتصاد الفلسطيني قادراً على التخلص من علاقات التبعية مع الاحتلال الصهيوني.
4. العمل على استعادة مكانة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية أولى للدول العربية، وترافق ذلك مع العمل على إحداث تغيير في موازين القوى الدولية والإقليمية لصالح القضية الفلسطينية.

قائمة المراجع

1- المراجع العربية

أولاً: المصادر

ابن منظور، محمد (2009). *لسان العرب*. لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية.

العهد القديم.

ثانياً: الوثائق

خطة إدارة ترامب للسلام (2020). ترجمة موقع الميادين نت، نسخة الكترونية منشورة على الموقع،

رابط المواقع: [./https://www.almayadeen.net](https://www.almayadeen.net).

القرار رقم (106) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (1397) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (43/177) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (1850) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (2334) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (242) الصادر عن مجلس الأمن.

القرار رقم (302) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (3236) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (338) الصادر عن مجلس الأمن.

القرار رقم (394) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (19/67) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (720) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (818) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرار رقم (916) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثالثاً: رسائل الماجستير

أبو جعفر، أحمد (2008)، رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: "دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة (181) و(194) المتعلقين بالقضية الفلسطينية". فلسطين - نابلس: جامعة النجاح.

الشرفا، نابغة عبدالكريم (2015)، رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: "استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي". فلسطين - غزة: جامعة الأقصى.

الشرفي، ياسر اسماعيل (2012)، رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: "يهودية دولة إسرائيل وأثرها على عملية التسوية في الشرق الاوسط". فلسطين - غزة: جامعة الأزهر.

عدوان، أكرم (2010). رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: "المحافظون الجدد في الولايات المتحدة وقضية الصراع العربي الإسرائيلي 1967-2008". الأردن - عمان: الجامعة الأردنية.

غنام، أحمد (2013)، رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: "الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً 1991-2010". فلسطين - غزة: جامعة الأزهر.

غنام، أحمد هشام محمد (2013). رسالة ماجستير بعنوان: "الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني؛ حلّ الدولتين أنموذجاً". فلسطين - غزة: جامعة الأزهر.

النجار، أحمد (2016)، رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: "العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية". فلسطين - غزة: جامعة الأقصى.

رابعاً: الكتب

- بيريز، شمعون (1994). الشرق الأوسط الجديد. ترجمة: محمد حلمي عبدالحافظ. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- الجبوري، محمد (2020). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الإنقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية 1987-2007. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- جرينفيم، إسحق (1984). الحركة الصهيونية. ترجمة: جودت السعد. الطبعة الأولى. الأردن - إربد: دار الجاحظ للنشر والتوزيع.
- حسن، محمد خليفة (1981). الحركة الصهيونية وعلاقتها بالتراث الديني اليهودي. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: دار المعارف.
- حسين، غازي (2002). العنصرية والإبادة الجماعية في الفكر والممارسة الصهيونية. الطبعة الأولى. سوريا - دمشق " اتحاد الكتاب العرب.
- الحوت، بيان نويهض (1991). فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة: التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر.
- خلف، محمد (2020). الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي - الإسرائيلي (1991 - 2000): دراسة تاريخية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- خواجة، محمد (2012). الشرق الأوسط تحولات استراتيجية. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع.
- الدائم، عبد الله (2000). صراع اليهودية مع القومية الصهيونية: الصهيونية ومستقبل إسرائيل. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع.
- روز، جاكلين (2007). القضية الصهيونية. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- زريق، رائف (2011). إسرائيل؛ خلفية أيديولوجية وتاريخية. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- شديد، محمد (1981). الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- شوفاني، إلياس (2002). إسرائيل في خمسين عاماً: المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس - ج3. الطبعة الأولى. سوريا - دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر.
- صايغ، فايز (1959). مشروع همرشولد وقضية اللاجئين. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الفجر الجديد للطباعة والنشر.
- الصليبي، كمال (2012). خفايا التوراة وأسرار شعب إسرائيل. الطبعة السابعة. لبنان - بيروت: دار الساقى.
- صورية، عباس دريال (2012). السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- طومسون، توماس ل. (1995). التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي. ترجمة: صالح علي سوداح. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.
- عادل، احسان (2014). فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة الأبعاد القانونية والسياسية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- عبد الكريم، نكتل (2016). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1978 - 1993: (دراسة تاريخية). الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار المعتز.
- عبودي، محمد علي (2007). جامعة الدول العربية والصراع العربي الإسرائيلي 1945-1991: من تأسيس الجامعة إلى مؤتمر مدريد. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع.
- العثمان، عثمان (2003). مأزق التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- العثمان، عثمان (2007). الإستراتيجية المطلوبة لإقامة الدولة الفلسطينية. الطبعة الأولى. سوريا - دمشق: مؤسسة سندباد للطباعة والفنون.
- عياد، خالد حماد (2017). أميركا وعملية السلام في الشرق الأوسط (1973-2013). الطبعة الأولى. الأردن - عمان: الآن ناشرون وموزعون.
- العيثاوي، ياسين (2016). صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- فتوني، علي عبد (2014). العرب ومخاطر الشرق الأوسط الجديد. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الفارابي.
- فنكلشتاين، إسرائيل (2005). التوراة اليهودية مكشوفة على حقيقتها: رؤية جديدة لإسرائيل القديمة وأصول نصوصها المقدسة على ضوء اكتشافات علم الآثار. ترجمة: رستم سعد. الطبعة الأولى: سوريا - دمشق: دار الأوائل.
- محمد فهمي، عبد القادر (1990). الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية. العراق - بغداد: مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر.
- المسيري، عبد الوهاب (1982). الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة - ج2. الطبعة الأولى. الكويت - الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- المسيري، عبد الوهاب (2002). انهيار إسرائيل من الداخل. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: دار المعارف.
- المسيري، عبد الوهاب (2002). مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي: جذوره، ومساره، ومستقبله. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الفكر المعاصر.
- المسيري، عبد الوهاب (2010). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. الطبعة السادسة. مصر - القاهرة: دار الشروق.
- مهدي، عبير سهام (2012). أرض الميعاد في الفكر الإسرائيلي المعاصر. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

- موسى، إبراهيم (2010). قضايا عربية ودولية معاصرة: التسوية في الشرق الاوسط، المسألة الكردية، أزمة دارفور، أزمة كشمير. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار المنهل اللبناني.
- ناتور، مردخاي (2013). الصهيونية في مائة عام؛ 1897-1996. ترجمة: عمرو زكريا خليل. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: مكتبة الناظفة.
- نتياهو، بنيامين (2015). مكان تحت الشمس. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- النعمة، إبراهيم (2010). حول تقسيم العراق والوطن العربي. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار المأمون.
- نقيب، عبد الرحمن (2010). مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والإقتصادية. سوريا - حلب: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- هالسل، غريس (1990). النبوءة والسياسة: الانجلييون العسكريون في الطريق إلى حرب نووية. ترجمة: محمد السّمّاك. الطبعة الثالثة. الأردن - عمان: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الهور، منير، والموسى، طارق (1983). مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947 - 1982. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- هويدي، أمين (1974). كيف يفكر زعماء الصهيونية. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: دار المعارف.
- اليازجي، ندره (2008). دراسة نفسية للعقيدة اليهودية. الطبعة الأولى. سوريا - دمشق: دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ياسين، عبد القادر (2009). منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ، العلاقات، المستقبل. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مركز باحث للدراسات.

خامساً: الدوريات

- نعيم، عبد القادر (2020). أبرز مبادرات السلام الأمريكية لحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي: من مبادرة روجرز إلى صفقة القرن. مجلة دراسات شرق أوسطية. السنة (24). العدد (91). ص: 89-106.

2- المراجع الأجنبية

أولاً: رسائل الماجستير

Arafat, mousa (2005). Unpublished Master's Thesis titled: "**American foreign policy towards Palestine from Nixon to Clinton**". Palestine - Birzeit: Birzeit University.

ثانياً: الكتب

Boulding, Kenneth E. (1962). **Conflict and Defense: A General Theory**. 1st edition. USA - New York: Harper and Row.

Cline, Eric (2017). **Gerusalemme assediata; Da l'antica Canaan allo Stato d'Israele**. 1st edition. Italy - Turin: Bollati Boringhieri.

International Crisis Group (2000). **The Arab – Israeli conflict: To Reach a Lasting Peace**. Belgium - Brussels: International Crisis Group.

North, Robert (1968). Conflict: Political Aspects. In: Sills, David L. (ed.). **International Encyclopedia of the Social Sciences**. p: 226-232. 1st edition. USA - Michigan: Gale.

Shlaim, A. (2002). The United States and the Israeli – Palestinian Conflict Worlds in Collision. In: Booth, Ken (editor), **Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order**. Pp: 192-183. UK - London: Palgrave Macmillan.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

H2arkov, Lahav. et al (2020). **Trump peace plan: Israeli control over settlements, Palestinian state**. Jerusalem Post. At: www.jpost.com. Accessed at: 12/6/2020.

Miller, A. (2005). **The Arab Israeli Conflict: Toward an Equitable and Durable solution**. Institute for National strategic studies. At: <https://inss.ndu.edu/>. Accessed at: 12/6/2020.

الملحقات

الملحق (1)

دولة فلسطين المستقبلية كما اقترحها خطة "صفقة القرن".



الملحق (2)
جدول القرارات الدولية

رقم القرار	جهة الصدور	تاريخه
(106)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1947/5/15
(181)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1947/11/29
(194)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1948/12/11
(302)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1949/12/8
(394)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1950/12/14
(720)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1953/11/27
(818)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1954/12/4
(916)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1955/12/3
(242)	مجلس الأمن	1967/11/22
(338)	مجلس الأمن	1973/10/22
(3236)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1974/11/22
(43/177)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	1988/12/15
(1850)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	2008/12/16
(1397)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	2012/3/12
(67/19)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	2012/11/29
(2334)	الجمعية العامة للأمم المتحدة	2016/12/23

الملحق (3)
جدول مشاريع التصفية

الجهة الرافضة	التاريخ	المشروع
الدول العربية	1949/6	خطة مكفي للتطوير الإقتصادي
الدول العربية و"إسرائيل"	1955/8	مشروع دالاس
الفلسطينيون	1959/6	مشروع همرشولد
"إسرائيل"	1968/11	مشروع سكرانتون
الفلسطينيون و"إسرائيل"	1970/6	مبادرة روجرز
منظمة التحرير الفلسطينية	1977	مشروع كارتر
الفلسطينيون و"إسرائيل"	1982/9	مشروع ريغان
منظمة التحرير الفلسطينية	1988/6	مبادرة جورج شولتز
منظمة التحرير الفلسطينية	1989/11	مبادرة جيمس بيكر
"إسرائيل"	2003/4	خارطة الطريق